كريستيان بودلو
وروجيه استابليه

دوركايم والانتحار

تعريب
أسامة الحاج

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

كريستيان بودلو
وروجيه استابليه

دوركايم والانتحار

تعريب
أسامة الحاج

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1419هـ ـ 1999م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 4/791123 / 802428(01) - 220924(03) - فاكس: 603654(01)
المصيطبة ـ شارع بارودي ـ بناية طاهر ـ هاتف: 311310 - 301030(01)

هذا الكتاب ترجمة

DURKHEIM
ET LE SUICIDE

PAR CHRISTIAN BAUDELOT
ET ROGER ESTABLET

© Presses Universitaires de France

... هل قرأتم دوركايم؟

هاكُم الافتراضات الأحد عشر التالية. بعضها صحيح، والبعض الآخر خطأ. ضعوا مقابل كل افتراض الصفة المناسبة، بحسب رأيكم.

1 ـ النساء ينتحرن أكثر من الرجال صح خطأ

2 ـ نسبة الانتحار بين كبار السن أعلى مما هي بين الشباب صح خطأ

3 ـ نسبة الانتحار أكبر أيام السبت والأحد مما في أيام الأسبوع الأخرى صح خطأ

4 ـ ينتحر الناس في الربيع أكثر مما في الشتاء صح خطأ

5 ـ نسبة الانتحار بين المدرّسين أكبر مما هي بين الفلاحين صح خطأ

6 ـ نسبة الانتحار بين العمال أكبر مما هي بين المثقفين صح خطأ

7 ـ نسبة الانتحار ببين المطلقين أكبر مما هي بين الأرامل صح خطأ

8 ـ ينتحر الناس نهاراً أكثر مما في الليل صح خطأ

9 ـ ينتحر الناس مساءً أكثر مما صباحاً صح خطأ

10 ـ ينتحر الناس أكثر في باريس والمدن الكبرى مما في أي مكان آخر صح خطأ

11 ـ الوسيلة الأكثر استعمالاً للانتحار هي الحبل في الوقت الراهن صح خطأ

الجواب

1 ـ إذا حصلتم على أقل من خمس نقاط، فأنتم بحاجة ملحّة لقراءة دوركايم.

2 ـ إذا حصلتم على ما بين خمس نقاط وثماني نقاط، تكون آراؤكم بخصوص الموضوع لا تزال ملتبسة: بما أن المعرفة السوسيولوجية يجب أن تكون دقيقة، إقرأوا دوركايم.

3 ـ إذا حصلتم على أكثر من ثماني نقاط تكونون إما غششتم أو سبق أن قرأتم دوركايم. إننا نقترح عليكم أن نعيد قراءته معاً.

الأجوبة:

1 ـ خطأ. 2 ـ صح. 3 ـ خطأ. 4 ـ صح. 5 ـ خطأ. 6 ـ صح. 7 ـ خطأ. 8 ـ صح. 9 ـ خطأ. 10 ـ خطأ. 11 ـ صح.

من كان آميل دوركايم؟

ولد آميل دوركايم في عام 1858 في إيبينال وتوفي في باريس عام 1917. كان والده وأجداده لأبيه حاخامات طائفة دينية مهمة. وقد درس الفتى دوركايم اللغة العبرية والعقيدة التلمودية. كان في الثانية عشرة في فترة قيام كومونة باريس والهزيمة الفرنسية أمام الجيش الألماني. وقد كان تلميذاً في دار المعلمين العليا حين قام بالتدريج التعليم المجاني الإجباري والعلماني تحت تأثير جول فيرّي. كانت الحركة العمالية والاشتراكية قد استأنفتا التطور والنمو. دوركايم يتردد على جوريس في شارع أولم، ويتابع محاضرات إ. بوترو وفوستل دو كولانج، ويقرأ أوغست كونت ورونوفييه. في عام 1882، يحصل على درجة agrégé في الفلسفة، ويعلم في معهدي سانس وسان ـ كانتين. وبعد رحلة دراسية إلى ألمانيا، عُيِّن عام 1887 استاذاً لعلم التربية والعلوم الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة بوردو. دافع عن أطروحة الدوكتوراه عام 1893، وكانت بعنوان **قسمة العمل الاجتماعي**، بالتلازم مع أطروحة مكمِّلة مكتوبة باللاتينية بعنوان **مساهمة مونتسكيو في**

تكوين العلم الاجتماعي. كان في الأربعين من عمره إبّان قضية دريفوس. عُيِّن أستاذاً في علم التربية في السوربون عام 1902، ودرَّس هناك علم التربية وعلم الاجتماع في آنٍ معاً.

إن دوركايم، الذي أسَّس علم الاجتماع، بوصفه دراسة علمية وجامعية، كان أيضاً منظم مدرسة علم الاجتماع الفرنسية التي سوف يجمعها حوله وحول المجلة التي أسسها عام 1896 باسم L'Année sociologique؛ وقد كان مارسيل موس، ابن اخته، وهنري هوبير، وروبير هيرتز، وماكسيم دافيد، وعالِم الاقتصاد سيميان، وبول فوكونيه، وسيليستين بوغليه، وجورج دافي، وموريس هالبواش مساعديه وتلامذته في الوقت ذاته.

كان آميل دوركايم على قناعة بأن المدرسة العلمانية هي خميرة التقدم الاجتماعي والأداة الأكثر فعالية لضمان وحدة المجتمع بفضل أخلاق جديدة، ومن هذا المنطلق شارك بواسطة محاضراته في المدرِّسين، وأساتذة دور المعلمين ومعلمي التعليم الثانوي، في إرساء المدرسة العلمانية ونموّها. كان يتصور هذه المساهمة تتويجاً منطقياً لعمله السوسيولوجي.

كان يعتقد أيضاً أن في وسع علم الاجتماع أن يطرح حلولاً علمية للمسألة الاجتماعية عن طريق إعادة تنظيم الجسم الاجتماعي وتهذيب أخلاق أعضائه.

كتبه الكبرى[1]

- 1893 : **قسمة العمل الاجتماعي** De la division du travail social.
- 1895 : **قواعد المنهج السوسيولوجي** Les régles de la méthode sociologique.
- 1897 : **الانتحار** Le Suicide.
- 1917 : **الأشكال الابتدائية للحياة الدينية** Les formes élémentaires de la vie religieuse.
- 1938 : **تطور علم التربية في فرنسا** L'évolution pédagogique en France.

(إصدار بعد الممات لمحاضرات جرى إعطاؤها في باريس ما بين 1902 و1909).

- سوف نقع على بيبليوغرافيا كاملة بمؤلفات آميل دوركايم المكتوبة في نهاية المجلد الثالث من **نصوص** Textes دوركايم التي أصدرها فيكتور كارادي في دار مينوي (مجموعة «Le Sens commun»).
- كما نقع على بيبليوغرافيا بالكتابات التي تتناول دوركايم

(1) كل كتبه الكبرى، التي نشرتها في الأصل مكتبة ألكان Alcan، أعادت طبعها PUF، ونجدها اليوم فيها. إن هذه الطبعة من كتاب **الانتحار** Suicide، هي التي نرجع اليها في هذا الكتاب.

في La Revue française de Sociologie، حزيران 1976، XVIII، العدد الثاني، ص 343 ـ 353 (نظّم هذه البيبليوغرافيا ف. بيسنار).

مدخل

«الانتحار»: كتابٌ حي

يحدثنا Le suicide عن الانتحار أكثر مما يحدثنا عن دوركايم: إنه كتاب حي، ونادرة في العلوم الاجتماعية هي المؤلفات التي تبقى حية بعد وفاة مؤلفيها أو الظروف التاريخية التي حفزت نشرها. وكتاب Le suicide يشكّل من ضمن مؤلفات دوركايم بالذات نجاحاً واستثناء: ما من عالم اجتماع للعمل سوف يستقي معلوماته من كتاب Divison du travail social، وقليلة هي المعلومات التي سوف نحصل عليها بخصوص الدين من كتاب Les Formes élémentaires de la vie religieuse. إنهما كتابان لمؤرخي علم الاجتماع، وللمتخصصين في آميل دوركايم: صَرْحان رائعان، باليان ومرتبطان نهائياً بظروف محددة. لقد شبعا موتاً (أما) كتاب Le suicide (مثل كتاب L'évolution pédagogique en France) فيثير لدى القارئ اهتماماً حقيقياً بالموضوع الجاري تناوله.

كان دوركايم قد لاحظ وجود تزايدٍ منتظم وقوي لمعدل الانتحار في كل البلدان الأوروبية. ألا يزالُ هذا صحيحاً بخصوص القرن العشرين؟ كان الطلاق والانتحار يزدادان بصورة متوازية في القرن التاسع عشر، فما هو الوضع الراهن في بلدنا حيث يَحْدُث مئتا طلاق يومياً؟

باختصار، ثمة رغبة في مناقشة المعطيات الاحصائية والتحقق من صحتها، ومقابلتها بالصورة التي كوّنّاها انطلاقاً من ذكريات شخصية، وقراءة أخبار عادية وقصص خيالية أدبية.

برهنة مبنية بدقة

إن كتاب دوركايم مبني وفقاً لمبادئ واضحة تماماً:

- يشكّل مدخلٌ للكتاب، بواسطة تعريفٍ، موضوعَ الدراسة.
- يَجْرُد قسمٌ أول بعنوان، **العوامل غير الاجتماعية**، الأسباب غير الاجتماعية التي ثمة توافق على إيرادها في تعليل الانتحار: الحالات النفسية (الفصل الأول)، السلالة والوراثة (الفصل الثاني)، المناخ والعوامل الكونية (الفصل الثالث)، التقليد (الفصل الرابع). ويَنْتُج من ذلك أن تأثير هذه الأسباب غير الاجتماعية بخصوص الانتحار معدوم أو محدود.
- يحدد قسمٌ ثانٍ بعنوان، **الأسباب الاجتماعية والنماذج الاجتماعية**، طبيعة الأسباب الاجتماعية ويوضح الطريقة

التي تنتج بها آثارها ومفاعيلها. يجري عندئذٍ تمييز ثلاثة أنواع كبرى من الانتحارات:

- **الانتحار الأناني** (الفصلان الثاني والثالث): ذلك الذي يتغير عكساً مع درجة اندماج المجموعات الاجتماعية (الدينية، المنزلية، السياسية) التي ينتمي إليها الفرد. البروتستانت، وغير المتزوجين والأرامل هم الأكثر تعرُّضاً ضمنها.
- **الانتحار الغيريّ** (الفصل الرابع): ذلك الذي يتم ضمن مجموعات لا يوجد فيها الأفراد بأنفسهم بقدر ما يوجدون للجماعة التي ينتمون إليها وبواسطتها؛ إن انسجام الفرد مع القيم الجماعية قوي إلى حد التسبب بتضحية الشخص بذاته على مذبح معايير الجماعة: هذا النوع من الانتحار كثير الوقوع في المجتمع العسكري؛
- **الانتحار الناجم عن افتقاد النظام الطبيعي أو القانوني، أو الانتحار اللانظامي** anomique (الفصل الخامس): ذلك الذي يزيد طرداً مع اختلال الأنظمة الاجتماعية وانحلالها (الأنوميا). وهو كثير الحدوث بوجه خاص في فترات الأزمة الاقتصادية؛ ونجده أيضاً، على المستوى العائلي، حين يُضعف الطلاق النظام الزوجي؛
- خاتمة (الفصل السادس) تصف الاشكال التي تأخذها هذه التيارات الانتحارية الثلاثة إذ تتجسد لدى الأفراد. وثمة

تيارات مختلطة تنجم عن واقع الدمج بين هذه الأنواع الثلاثة.

- إن قسماً ثالثاً بعنوان، **الانتحار كظاهرة اجتماعية عموماً**، يوضح على أساس النتائج السابقة مَّم يتكون العنصر الاجتماعي في الانتحار (الفصل الأول)؛ وهو يحلل علاقاته بالظاهرات الاجتماعية الأخرى (الفصل الثاني) ويقترح علاجات من شأنها تفادي الآفة عن طريق إنقاص نسبة الانتحار الأناني أو اللانظامي (الفصل الثالث): إذ يتم جعل الجماعات التي تشكل أطراً للفرد، وبوجه خاص الجماعات المهنية، أكثر تماسكاً، يتم خلق أجسام وسيطة بين الفرد والدولة: تتم بذلك إعادة تنشيط الاندماج، وهو العلاج الفعَّال الوحيد لمكافحة التعاسة المعنوية التي يشكل تزايد الانتحار علامتها.

مبادئ قراءتنا

- إن القراءة التي نقترحها لهذا الكتاب هي قراءة انتقائية وموجَّهة في الوقت ذاته. ليس القصد منها تقديم تفسير شامل لعمل دوركايم، بل الاقتصار على حفز قراءة كتاب **الانتحار**، من أجل أن نستخرج منه طريقة للتحليل قابلة للتطبيق على الانتحار ووقائع اجتماعية أخرى، حتى أيامنا هذه. لهذا السبب سوف نستند في هذا العرض على التحليلات والعناصر التي قاومت بالشكل الأفضل امتحان

الزمن: الطابع الاجتماعي للانتحار، العلاقات التي أقامها دوركايم بين معدل الانتحار والمؤسسة العائلية. هذا وسوف نضرب صفحاً، عن قصد، على التحليلات التي لها علاقة بالروابط القابلة للنقاش، والمناقَشة، بين الانتحار والدين والجيش والدورات الاقتصادية. إن الملاحظات بخصوص الانتحار في «المجتمعات الدنيا»، المفتقرة إلى أي أساس إحصائي، لها الطبيعة ذاتها الخاصة بالأقوال المجدِّدة والمؤسِّسة التي تتعلق بالطابع الجماعي والاجتماعي للانتحار أو بالمعطيات الفريدة والمعدة بعناية بصدد الانتحار وفقاً للأحوال الشخصية في فرنسا، في عصره.

- إن نصَّ علم اجتماع لا يحتوي في ذاته كل العناصر الضرورية لتفسيره: يجب إحالته إلى الواقع الذي يطرح على نفسه الإفادة عنه. لذا أخضعنا الأدوات التي استخدمها دوركايم والنتائج التي اكتشفها لامتحان الوقائع، والزمن، والطرائق الاحصائية الحديثة. ألا زالت تلاحَظ في فرنسا الراهنة الاتجاهات التي أبرزها دوركايم؟ في حال كان الجواب بالنفي، ما هي أنصبة كل من الخطأ في الملاحظة والتغيير الاجتماعي؟

- إن القول إن كتاب Le Suicide هو كتاب حي لا يعني مع ذلك أن دوركايم كان على حق في كل ما ذهب إليه. فبعيداً عن أن تشكل نظرية دوركايم في الانتحار تفسيراً سوسيولوجياً

كاملاً للظاهرة، تنطوي على عيوب وثغرات وتناقضات. فمن هذه الناحية، ترك أكثر من قارئ جائعاً، البارحة كما اليوم. إن كل الوقائع المقدمة لم يجر إثباتها بصورة متساوية، ولم يجر التحقق بصورة متساوية من صحة كل المفاهيم. لكن المؤلّف يستمد قوته من نوعية المواد الاحصائية المجموعة ومن عناد كاتبه المصر على إعطاء صورة متماسكة عنها، بقدر ما يستمدها أيضاً من الثغرات التي يمكن القارئ الحالي أن يكتشفها، سواء في ميدان الوقائع المقدمة أو في حقل التفسير النظري. لكن الثغرات ونقاط الضعف تدفع إلى البحث وإلى الاكتشاف بصورة أفضل.

يَنْتُج من هذه الملاحظات الثلاث التصميم الذي سوف نضعه لهذا الكتيّب الصغير:

1 ـ يحلل الفصل الأول ثلاثة من بين الجداول الأساسية الواردة في كتاب دوركايم Le Suicide. وهذه وتلك تتعلق بالطبيعة الاجتماعية للظاهرة وبصلتها بالمؤسسة العائلية.

2 ـ يُخضع الفصلُ الثاني لاستجواب نقدي الأداةَ الرئيسية التي استخدمها دوركايم وعلماء الاجتماع الذين أتوا بعده لدراسة الانتحار: الإحصائيات.

3 ـ يقابل الفصل الثالث واقع الانتحار الذي أبرزه علم الاجتماع بالصور التي تعطينا إياها عن الظاهرة (المشار

اليها) الصحافةُ، والأدب والتاريخ.

4 ـ أما الفصل الرابع، الذي يتناول حصراً الانتحار في فرنسا حالياً، فيبيّن أنه بعد مرور مئة عام لم تتغير بعض الظاهرات التي لاحظها دوركايم، في حين تبدلت ظاهرات أخرى، على العكس، تبدُّلاً عميقاً كفايةً. فلماذا؟

سوف نغامر، في الخاتمة، في وضع موازنة إجمالية بإسهام دوركايم في موضوع الانتحار، وبالطرق التي لا يزال ينبغي استكشافها.

الفصل الأول

الانتحار، واقعة اجتماعية

ثمة في كتاب Le Suicide نصٌّ وجداول. وفي العادة تتم قراءة النص وتجاوز الجداول. أما نحن فسوف نختار الموقف المعاكس: ينبغي إدراك نظرية دوركايم حيث تكون موجودة: في خطوط أفضل الجداول لديه وفي أعمدتها.

يستخدم دوركايم في Le Suicide عُدَّةً إحصائية بدائية جداً، لا بل فقيرة. والقارئ الحديث، المطّلع على التكنولوجيات الأخيرة، قد يكتشف بسرعة شديدة بعض الثغرات. فلنأخذ حذرنا من المغالطات التاريخية: إن حساب المنحنيات التي تعطي، أفضل من أي شيء آخر، فكرةً عن مجموعة نقاط، كمقابلة التواترات الملاحظة باحتمالات نظرية، وتقويم هامش الثقة في تقديرٍ ما، واكتشاف عوامل تحتية ذات متغيرات ملموسة. . . ، كل ذلك لم يتم اختراعه ولم يندمج في عادات رجال العلم الفكرية إلا بعد عمل دوركايم. فهذا الأخير لم

يكن في متناوله غير علم حساب بسيط. ينبغي اللحاق به في هذا الطريق وقراءته بواسطة أدوات مرتبطة بعصره: ورق، قلم، مسطرة، خارطة جغرافيا (يمكن القارئ أن يستعين بالمناسبة بآلة حاسبة «أربع عمليات» متذكراً بإعجاب أنها لم تكن متوفرة لدوركايم). وهو أمر ربما سيصالح مع علم الاجتماع كل أولئك الذين يعتقدون أنهم على خلاف مع الرياضيات. إن كتاب Le Suicide، في حالته الفعلية، يبيّن أن بالإمكان المضي بعيداً في اكتشاف الوقائع الاجتماعية، ووضعها السليم وشرحها، من دون استخدام ما يزيد عن العمليات الأربع المعتادة.

سوف نختار ثلاثة جداول سنقرأها بالقدر الممكن من الاهتمام:

1 ـ **ثبات الانتحار في فرنسا**، تأليف Synthèse الجدولين الأول والثاني، ص 9 وص 12.

2 ـ **مقارنة نسبة الانتحار بخصوص مليون نسمة لكل مجموعة عمرية ومجموعة أحوال شخصية في السين والبروڤينس**[*]، الجدول الثاني والعشرون، ص 204.

3 ـ **تأثير الطلاق على مناعة الأزواج والزوجات**، تأليف للجداول 26، و27، و28، ص 295 ـ 299.

(*) المقصود كامل البلد ما عدا العاصمة (المعرب).

الجدول الأول:

الإحصاء هو التوقع

إن الجدول الأول الذي سوف نختاره هو بكل بساطة أول جدول في كتاب دوركايم، حيث سنعزل صف الأرقام المتعلق بفرنسا؛ وسوف نضم إليه صف الأرقام المطابق الخاص بالجدول الثاني حول النُّسَب؛ وسوف نمد معطيات كتاب دوركايم وصولاً إلى أيامنا هذه.

إن الإحصاء يعلّم هنا **حقيقة الواقعة الاجتماعية**: إذا أضيفت الانتحارات الحاصلة خلال فترة زمنية محددة (هنا وفي أغلب الاحيان، فترة سنة)، إذا أضيفت بعضها إلى بعض **(عدد مطلق)**[1] ثم نُسبت إلى المجموعة السكانية التي تنبثق

(1) تحديد: **عدد مطلق**: في عام 1841، انتحر في فرنسا 2814 شخصاً؛ **المعدل الاجتماعي للانتحار**: عام 1841، انتحر 8,2 من أصل مئة ألف نسمة. وفي الواقع، كان عدد سكان فرنسا، عام 1841، 34230,000 نسمة:

$$2{,}8 = \frac{100\,000 \times 2814}{34230{,}000}$$

إن معدل الانتحار (الذي يحسبه دوركايم في كتابه، وفقاً للحالات، كما الحال هنا، على مئة ألف أو على مليون، وهو أمر يجب الانتباه اليه!) يأخذ بالحسبان حجم السكان المعنيين: إنه إذاً أكثر تثقيفاً وفائدة، وهو يتيح المقارنات الضرورية. إن كل جداول كتاب Le Suicide، ما عدا الجدول الأول، تقدم **المعدلات**. إن الاستثناء المتمثل باللوحة الرابعة، ص 412، ليس استثناء: لم يتمكن دوركايم من أن يجد في معطيات الأحوال الشخصية مخرج كسره.

منها (المعدل الاجتماعي للانتحار[1])، فإنها تظهر بمظهر جديد ومتناقض.

الجدول رقم (1)

ثبات الانتحار في فرنسا (العدد المطلق ومعدل الانتحار)

معطيات قدّمها دوركايم (ص 9 وص 12)

العام	العدد المطلق لحالات الانتحار	المعدل على مئة ألف سنة
1841	2 814	8,2
1842	2 866	8,3
1843	3 020	8,7
1844	2 973	8,5
1845	3 082	8,8
1846	3 102	8,8
1847	3 647	10,3
1848	3 301	9,3
1849	3 583	10,1
1850	3 596	10,1
1851	3 598	10,1
1852	3 676	10,2
1853	3 415	9,4
1854	3 700	10,2
1855	3 810	10,5
1856	4 189	11,6
1857	3 967	10,9
1858	3 903	10,7
1859	3 899	11,1
1860	4 050	11,9
1861	4 454	11,9
1862	4 770	12,7
1863	4 613	12,2
1864	4 521	12,0
1865	4 946	13,0
1866	5 119	13,4
1867	5 011	13,1
1868	5 547	14,5
1869	5 114	13,3

(1) هذه المعدلات لم يحسبها دوركايم في جدوله رقم 2.

الجدول رقم (2)

الأعداد الإجمالية ومعدل الانتحار في فرنسا من 1826 إلى 1983 – 1826 1905

العام	العدد	المعدل
1826	1 763	5,6
1827	1 542	4,9
1828	1 754	5,5
1829	1 904	5,9
1830	1 756	5,4
1831	2 084	6,4
1832	2 136	6,6
1833	2 078	6,4
1834	2 385	7,3
1835	2 340	7,0
1836	2 443	7,3
1837	2 586	7,7
1838	2 747	8,1
1839	2 732	8,1
1840	2 814	8,2
1841	2 866	8,3
1842	3 020	8,7
1843	2 973	8,5
1844	3 084	8,8
1845	3 102	8,8
1846	3 647	10,3
1847	3 301	9,3
1848	3 583	10,1
1849	3 596	10,1
1850	3 598	10,1
1851	3 674	10,2
1852	3 415	9,5
1853	3 700	10,2
1854	3 810	10,5
1855	4 189	11,6
1856	3 967	10,9
1857	3 903	10,7
1858	4 050	11,1
1859	4 454	11,9
1860	4 770	12,7
1861	4 613	12,2
1862	4 521	12,0
1863	4 946	13,0
1864	5 119	13,4
1865	5 011	13,1
1866	5 547	14,5
1867	5 114	13,3
1868	5 617	14,5
1869	5 114	13,3
1870	4 157	10,7
1871	4 490	11,3
1872	5 275	13,2
1873	5 525	13,8
1874	5 617	13,9
1875	5 604	13,8
1876	5 922	14,5
1877	6 434	15,6
1878	6 496	15,7
1879	6 638	15,9
1880	6 741	16,0
1881	7 213	17,0
1882	7 267	17,0
1883	7 072	16,5
1884	7 005	16,3
1885	8 187	18,9
1886	8 202	18,9
1887	8 451	19,4
1888	8 180	18,7
1889	8 410	19,2
1890	8 884	20,2
1891	9 285	21,1
1892	9 054	20,5
1893	9 203	20,8
1894	9 260	20,9
1895	9 356	21,1
1896	9 438	21,2
1897	9 552	21,4
1898	8 926	19,9
1899	8 818	19,6
1900	8 716	19,3
1901	8 885	19,6
1902	8 857	19,5
1903	9 033	19,8
1904	9 336	20,4
1905	9 337	20,3
1906	9 019	19,5
1907	8 827	19,0
1908	8 743	18,8
1909	8 617	18,5
1910	8 662	18,6
1911	9 096	19,5
1912	9 053	19,4
1913	7 742	16,5
1914	5 584	12,0
1915	5 269	11,3
1916	4 644	10,0
1917	4 411	9,5
1918	5 538	11,9
1919	6 831	14,6
1920	7 673	16,4
1921	7 822	16,7
1922	7 861	16,8
1923	7 744	16,5
1924	7 568	16,1
1925	7 915	16,8
1926	7 947	16,8
1927	8 629	18,2
1928	8 381	17,6
1929	8 995	18,8
1930	8 430	17,6
1931	8 185	17,0
1932	7 297	15,1
1933	6 519	13,5
1934	6 833	14,1
1935	6 328	13,0
1936	6 213	12,8
1937	6 605	13,6
1938	6 507	13,4
1939	6 567	13,5
1940	6 574	13,5
1941	6 903	14,1
1942	7 577	15,4
1943	7 268	14,7
1944	7 591	15,3
1945	7 223	14,5
1946	7 305	14,6
1947	7 434	14,8
1948	7 217	14,3
1949	7 352	14,5
1950	7 668	15,1
1951	7 716	15,1
1952	7 828	15,3
1953	7 782	15,2
1954	8 010	15,6
1955	8 277	16,1
1956	8 073	15,6
1957	8 033	15,5
1958	8 086	15,6
1959	8 001	15,4
1960	8 858	17,0
1961	9 341	17,9
1962	9 890	18,9
1963	8 159	15,5
1964	8 048	15,3
1965	8 073	15,3
1966	8 033	15,2
1967	8 086	15,3
1968	8 001	15,1
1969	8 858	16,7
1970	9 341	17,6
1971	9 890	18,6
1972	8 159	15,3
1973	8 048	15,1
1974	8 073	15,1
1975	8 033	15,0
1976	8 086	15,1
1977	8 001	14,9
1978	8 858	16,5
1979	9 341	17,3
1980	9 890	18,3
1981	10 581	19,5
1982	11 350	20,9
1983		

سوف نلاحظ:

- ضآلة التغيرات من عام إلى آخر.
- اتجاه إلى التناقص على الذي الجميد بين 1906 و1973.
- تالياً انطلاقاً من هذا التاريخ سوف نعود إليه في الفصل الرابع.
- انقطاعات باتجاه الانخفاض في فترات الحرب.

ملاحظة: جرى وضع السلسلة 1826 – 1905 على أساس حسابات القضاء؛ وسلسلة 1906 حتى أيامنا هذه انطلاقاً من إحصائيات أسباب الوفاة لمديرية المزيد حول كل من هذين المصدرين واختلافاتهما، أنظر الفصل الثاني.

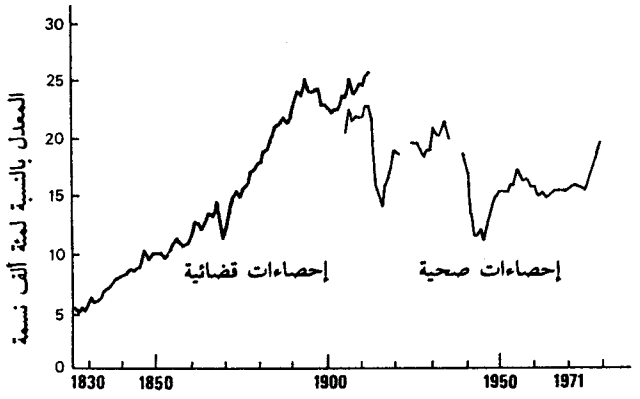

الرسم البياني رقم (1) . تطور معدل الوفاة انتحاراً، لدى الجنسين (1827 ـ 1983)

المصدر: ج. كل. شينيه، Les morts violentes en France, Cahier de l'INED، العدد 75، PUF.

إن انتحار أحد الأنسباء يفاجئ محيطه دائماً. فحتى في الحالات التي يكون فيها مرجحاً، يقتحم الحياة كقصف الرعد: لم يكن منتظراً. يجري التذرع حالاً، لتفسيره للنفس، بأسباب شخصية وفريدة، خاصة بالفرد، وبطبعه، وماضيه، وعلاقاته بأهله، وبزوجته، وأولاده، أو بأصدقائه، أو بعمله؛ باختصار بحياته هو التي لا تشبه حياة أي شخص آخر. إن كل انتحار له فرادته.

والحال أن الجمع البسيط لكل هذه الانتحارات الصادمة، وغير المتوقعة والفردية يُبرز حقيقة جديدة، مختلفة كلياً عن الأحداث الفريدة التي تكوّنها: خمسة آلاف مأساة تتحول إلى

نقطة في منحنىً متّصل؛ يدخل غير المتوقع في دائرة التوقع؛ يفلت الحدَثُ من القدر الفردي ليندرج، مثله مثل إنتاج الحبوب أو حجم الصادرات، ضمن المقادير الجماعية التي تميّز مجتمعاً بأسره. هذه الواقعة الجديدة، التي لا يمكن رؤيتها إطلاقاً بالعين المجردة، والتي لا يمكن تصورها على قاعدة التجربة الأشد تنبُّهاً، لم يكن يمكن غير الإحصاء، بشكله الأكثر بدائية (العَدّ والجمع)، أن يكشف وجودها.

في القرن العشرين، حيث يهدد تكاثر الإحصاءات القدرات الدوركايمية على الدهشة، ينبغي الاحتفاظ بهذه القدرات كاملة. ففي كانون الثاني 1970، كان في وسع شخص يعرف عدد المنتحرين في السنوات السابقة مباشرة، فلنقل السنوات الثلاث السابقة، أن يتنبأ بعدد حالات الانتحار التي قد تتم عام 1970، مع فرق لا يزيد عن المئة. إن معدل السنوات الثلاث السابقة هو 7724 انتحاراً. فإذا توقّع على الشكل التالي: «سوف يتراوح عدد المنتحرين عام 1970 بين 7624 (7724 ـ 100) و7824 (7724 + 100)»، يكون بذلك قد كسب رهانه، فالعدد الذي لوحظ عام 1970 هو 7782!

تَحَدٍّ للقارئ

إذا عرفنا أن عدد المنتحرين في السنوات الثلاث الأخيرة هو 10341، و10581 و11350، تَنَبَّأ بعدد المنتحرين عام 1983. دوّن عدداً على مفكّرة، وحوالى عام 1985، وهو التاريخ الذي ستصدر

فيه **إحصاءات أسباب الوفاة**، سوف تتحقق مما إذا كان تقديرك صائباً. دوّن على المفكرة ذاتها اسم شخصية مشهورة سوف تنتحر عام 1985. إذا كان التوقع بخصوص العدد أفضل من التوقع بخصوص الاسم، يكون دوركايم قد كسب. وللبحث صلة!

ما من **فكرة بسيطة** يمكنها أن تفسّر على الفور ثبات معدل الانتحار بالنسبة لبلد محدد. يتعلق الأمر إذاً بظاهرة **معقدة**. لكن كلمةَ معقدة لا تعني إطلاقاً **غير منتظمة**، أو **متعذراً حلها**، أو **غير محددة**، أو **مشكوكاً فيها**، أو **غير متوقعة**، خلافاً للأحاديث التي تربك أبحاث العلوم الانسانية والاجتماعية. إن معدل الانتحار **معقّد ومنتظم، معقّد ويمكن توقعه**.

مذ وُضعت، في القرن التاسع عشر، أولى الحسابات الجدية للأعمال البشرية، لاسيما الـ Compte générale de la justice criminelle انطلاقاً من عام 1826، فإن الطابع المنتظم للأعداد التي تم الحصول عليها عن طريق جمع الأعمال الفردية المستقلة يذهل المراقبين. ففي عام 1832، كتب كيتليه Quêtelet إلى ڤيليرميه[1]:

«بين النتائج المتعلقة بالإنسان، تبدو لي واحدةً من أكثرها

(1) نص استشهدت به ميشال بيرّو في وجهة النظر التي أبدتها في مؤتمر ڤوكروسون (23 ـ 24 ـ 25 حزيران 1976) حول تاريخ علم الاحصاء، Pour une histoire de la statistique، باريس، INSEE، ص 125 ـ 137.

إثارة للفضول تلك التي تتعلق **بالانتظام** الذي **تتم به بصورة دورية وقائعُ لها الطبيعةُ نفسها**، بحيث لا نضطر فقط لأن نُسَلِّم، كما الحال في الوقائع الفيزيائية التي لا علاقة لها إطلاقاً بالإنسان، بوجود تبعية وثيقة بين النتائج والأسباب، بل أن نعترف أيضاً بأن الأسباب تفعل فعلها بصورة لا تتغير تقريباً من عام إلى آخر. إن الانسان، بوصفه فرداً، يبدو يتصرف بأكبر قدر من الحرية؛ لا يبدو أن لإرادته حدوداً، ومع ذلك، وكما سبق أن أظهرته مراراً، كلما كان عدد الأفراد الذين نراقبهم أكبر، كلما امحت الارادة الفردية وتركت الغلبة لسلسلة الوقائع العامة التابعة للأسباب التي يوجد المجتمع بفضلها ويبقى. ليس متاحاً إلا للقليل من الناس، الموهوبين عبقريةً مميّزة، أن يُحدثوا تأثيراً ملموساً في المنظومة الاجتماعية؛ ناهيكم عن أن هذا التأثير غالباً ما يتطلب وقتاً طويلاً لاستكمال فعله» (ص 1 ـ 2).

إن هذا الانتظام في الأعداد الاجمالية لحالات الانتحار ليس الانتظام الوحيد؛ فثمة انتظامات أكثر إذهالاً بكثير وهي تتعلق هذه المرة بالعلاقات بين معدل الانتحار ومتغيرات اجتماعية كالدين، والمناطق، والوتائر الاجتماعية...

لائحة الانتظامات التي تصيب معدل الانتحار ويستخدمها دوركايم في المقدمة وفي الكتاب الأول

ثبات التغيرات المناطقية

- في البلدان الأوروبية، تستمر الفروق في الزمن (الجدول الثالث، ص 14).
- تستمر الفروق في الزمن بين مناطق بلد واحد (الجدول العاشر، ص 84: مثال إيطاليا).

انتظام التطورات الزمنية

- على المدى القصير، وبالنسبة لمجتمع محدد، يكون عدد المنتحرين ومعدل الانتحار ثابتين (الجدولان الأول والثاني، ص 9 وص 12).
- على المدى البعيد، يتسجّل التطور على منحنيات لها الشكل عينه بالنسبة لكل البلدان الأوروبية (الجداول الأول والثاني والثالث، ص 9، و12، و14).

العلاقات بين الوتائر الاجتماعية ومعدل الانتحار

- في الغالب، **يتم الانتحار** نهاراً أكثر مما يتم **ليلاً** (ص 100).
- يتزايد **الانتحار** مع طول النهار، وترتيب الفصول في تدرج تناقصي هو التالي: الصيف، فالربيع، فالخريف فالشتاء (الجدول الحادي عشر، ص 88 بالنسبة لكل البلدان الأوروبية؛ ص 91 بالنسبة لفرنسا وإيطاليا؛ الجدول 12،

ص 93 بالنسبة لفرنسا، وإيطاليا وبروسيا).

- الانتحار أكثر في بداية الأسبوع مما في آخره (ص 101).

علاقات يجري التحقق دائماً من صحتها

- يتزايد معدل الانتحار مع العمر (ص 40 والجدول 9، ص 79).

ثمة علاقة بين معدل الانتحار والدين: ينتحر البروتستانت أكثر مما يفعل الكاثوليك، وينتحر هؤلاء الأخيرون أكثر مما يفعل اليهود (ص 32 و40، ص 63 جدول للكانتونات السويسرية).

- يزداد معدل الانتحار مع حجم التجمعات السكنية (ص 43 بالنسبة لمجموع البلدان الأوروبية، ص 61 و62 بالنسبة لالنمسا وفيينا، الجدول 10، ص 84 بالنسبة لإيطاليا).

إذ يربط دوركايم هذه الحزمة من الانتظامات، يجعلنا نحس تماماً بماهية الواقعة الاجتماعية؛ وربما يمكن أن نستخلص من ذلك التعريف التالي: نطلق تسمية واقعة اجتماعية على كل مجموعة من الأعمال البشرية التي يُظهر أثَرُها على جهاز تسجيل نوعاً من الانتظام، من مثل: الثبات حين لا يتغير المجتمع (البلد، الدين، الطبقة الاجتماعية، العائلة)؛ تغيُّر مضبوط ومحدد حين تتغير عدة مقادير اجتماعية في الوقت نفسه. وعلى الصعيد العملي، لا يمكن أن يكون

جهاز التسجيل في مجتمعاتنا الصناعية الحديثة العديدة إلا إحصائياً.

نعرف اليوم الكثير من الظاهرات التي لها طابع الواقعة الاجتماعية الدوركايمية: النجاح المدرسي وفقاً للوسط الاجتماعي، الاهتمام المولى للثقافة المعرفية وفقاً لمستوى التعليم، الحصة التي تخصصها الأُسر للثياب، الخيار النقابي، التصويت السياسي، طبيعة التوظيفات التي تتولاها العائلات وفقاً للوضع الاجتماعي. . . ، الخ. فلننتبه إلى ما في التعريف الدوركايمي من صادٍ: سوف نُدخل في ميدان السوسيولوجيا عدد الطلاب عام 1968 لأنه كان بالامكان توقع ذلك على الأسس نفسها لمعدل الانتحار، وسوف نستثني منه احداث أيار، أو رحيل الجنرال دوغول عام 1969. ليس كل ما يحدث في مجتمع معين واقعة اجتماعية بالضرورة وموضوع دراسة لعالم الاجتماع. هذا ما يعطي تعريف دوركايم للواقعة الاجتماعية طابعاً متناقضاً، وهو أيضاً ما يعطيها أهميتها. وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

انتظام، إمكانية توقُّع: إنه تعريف عملياتي، بعيد كفايةً في الظاهر عن التعريف المشهور الوارد في Régles de la méthode sociologique:

«تكون واقعةً اجتماعية كل طريقة فعل، معيَّنة أو غير معينة، من شانها أن تمارس على الفرد ضغطاً خارجياً»؛ أو «عامة في مدى مجتمعٍ ما في الوقت ذاته الذي يكون لها فيه

وجودٌ خاص بها، مستقل عن تجلياته الفردية».

لكن بالضبط لأن المجتمع (البلد، الطبقة، العائلة، الدين) يكيِّف السلوكات الفردية بإكراهات متنوعة يكون أثره على الجهاز الإحصائي قليل النزق إلى هذا الحد.

إن الإحصاء يعطي الحالة الصرفة مقاس الاكراه الاجتماعي. وهو بالنسبة لدوركايم والتيار السوسيولوجي الذي حفَّزه الطريقة السوسيولوجية بامتياز:

«هكذا هناك بعض تيارات الرأي التي تدفع بنا، بقوة متفاوتة، وفقاً للأزمنة والبلدان، واحداً إلى الزواج، مثلاً، وآخر إلى الانتحار أو إلى معدل إنجاب قوي إلى هذا الحد أو ذاك، الخ. إن هذه بالطبع وقائع اجتماعية. وهي تبدو للوهلة الأولى غير قابلة للفصل عن الأشكال التي تتخذها في الحالات المخصوصة. لكن الإحصاء يعطينا وسيلة عزلها. إنها تتمثل في الواقع، ليس من دون دقة، بمعدل الولادات، والزيجات، وحالات الانتحار، أي بالعدد الذي نحصل عليه حين نقسم المجموع السنوي المتوسط للزيجات والولادات والانتحارات على مجموع الناس الذين في سن الزواج، والانجاب، والانتحار، ذلك أنه لما كان كل واحد من هذه الأرقام يضم كل الحالات المخصوصة من دون تمييز، فإن الظروف الفردية التي يمكن أن تكون لها حصة في انتاج هذه الظاهرة يلغي بعضها بعضاً ولا تساهم بالتالي في تحديدها» آميل دوركايم، Régles de la méthode sociologique، ص 9 و10).

فلنهيئ بعد هذا الجدول الأول قَطعاً تربوياً. . .

الأربعاء

إن تأثير الوتائر الاجتماعية على معدل الانتحار يظهر بوضوح في هذا الإحصاء الماهر الذي بناه تلامذة الـ ENSAE[1] على معطيات راهنة.

فبالنسبة للرجال، يتناقص معدل الانتحار مع تقدم الأسبوع، من الاثنين إلى الأحد. وبالنسبة للنساء، يفسد ترتيب الأيام عند نقطة واحدة. الاثنين، الثلاثاء، الخميس، الجمعة، الأربعاء، السبت، الأحد.

إننا نفكر، في خط دوركايم المستقيم، بعبء الأطفال الذي يعدّل، يوم الأربعاء، وتيرة عمل النساء. لكن هل نحن متأكدون من هذا التفسير؟ يمكن في كل حال تأكيد صحته (أو العكس) عن طريق القيام بالاختبار الصغير (غير المباشر) التالي: قبل أيلول 1972، لم يكن يوم العطلة الاسبوعي للأطفال الأربعاء، بل الخميس. كان ترتيب أيام الأسبوع بالنسبة لمعدلات انتحار الرجال هو ذاته الموجود اليوم. هاكم هذا الترتيب بالنسبة لمعدلات انتحار النساء: الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء، الجمعة، الخميس، السبت، الأحد.

م ك ي د: ما كان يَلْزم دوركايم.

فلننشر فضلاً عن ذلك إلى الحالة، النادرة، لإصلاحٍ للتربية الوطنية أنتج بعض الأثر الاجتماعي...

(2) فرانسوا آفلين، كريستيان بودلو، مارك بيفيراجي، سعدي لحلو، فصليّة الانتحار، Economie et statistique، العدد 168، آب 1984.

يوم الأربعاء، هو أيضاً يوم العمل المدرسي الشخصي. هاكم تمريناً:

التمرين رقم 1

- إذ تقارن خارطة فرنسا على الصفحة 48 التي تُظهر معدل الانتحار في المحَافظة في الفترة ما بين 1878 و1887 وخارطة معدلات الانتحار في الأقضية بالنسبة لفترة 1887 - 1891؛ سوف تتساءل إذا كان تصنيف المحافظات بالنسبة لأهمية معدل الانتحار هو إجمالاً ذاته في التاريخين، أو على العكس إذا كان التصنيف تغيّر بعمق في نهاية هذه الفترة القصيرة الممتدة عشر سنوات.

تزوَّد بخارطة إدارية.

- لا تنس أن فرنسا كان مقتطعاً منها آنذاك الرين الأسفل، والرين الأعلى والموزيل.

- يجب إيجاد وسيلة لتحويل الخارطة الثانية (على أساس الأقضية) إلى خارطة محافظات. لا تكن مفرطاً في الهوس: فبالنسبة للألب البحرية Alpes-Maritimes مثلاً هناك قضاآن من بينهما قضاء المركز (نيس) ضمن الفئة الثالثة (تظليلات عمودية متراصة) والثالث في الفئة الأولى (الأبيض): يمكن وضع الألب البحرية في الفئة الثالثة.

هنالك عدة طرق لحل السؤال المطروح. إحداها معروضة في نهاية هذا الفصل (ص 58).

الجدول الثاني

في الأسرة

إن المعدل الاجتماعي للانتحار ظاهرة غامضة، لكنها منتظمة، وبالتالي يمكن تفسيرها. يمكن تفسيرها **بالاجتماعي** فقط. سوف نقرأ من فوق كتف دوركايم أحد أجمل جداول كتاب **الانتحار**.

الجدول رقم (3)

مقارنة معدل الانتحارات بالمليون نسمة من كل مجموعة عمرية ومجموعة أحوال شخصية في منطقتي السين والبروفانس (1889 ـ 1891)

الأعمار	الرجال			النساء	
	عازبون	متزوجون	أرامل البروفانس	عازبات	متزوجات	أرامل
15ـ 20 سنة	100	400		67	36	375
20ـ 25 سنة	214	95	153	95	52	76
25ـ 30 سنة	365	103	373	122	64	156
30ـ 40 سنة	590	202	511	101	74	174
40ـ 50 سنة	976	295	633	147	95	149
50ـ 60 سنة	1445	470	852	178	136	174
60ـ 70 سنة	1790	582	1047	163	142	221
70ـ 80	2000	664	1252	200	191	233
فوق ذلك	1458	762	1129	160	108	221
			السين			
15ـ 20 سنة	280	2000		224		
20ـ 25 سنة	487	128		196	64	
25ـ 30 سنة	599	298	714	328	103	296
30ـ 40 سنة	869	436	912	281	156	373
40ـ 50 سنة	985	808	1459	357	217	289
50ـ 60 سنة	1367	1152	2321	456	353	410
60ـ 70 سنة	1500	1559	2902	515	471	637
70ـ 80 سنة	1783	1741	2082	326	677	464
فوق ذلك	1923	1111	2089	508	277	591

المصدر: أميل دوركايم، Le Suicide، الجدول 22، ص 204. حذفنا الأرقام المتعلقة بمعاملات الوقاية. Coefficients de préservation. وسوف نحسبها ونحددها في ما بعد.

(*) بالنسبة لإحصائي حديث، ينطوي الجدول على خروج على القياس: لم يحسب دوركايم «الهوامش»، أي معدل الانتحار المتناسب مع كل متغير مأخوذ إجمالاً: معدل الانتحار بالنسبة لمجمل البروفنسيين، ثم بالنسبة لمجمل سكان السين، بالنسبة للرجال، وللنساء، الخ.

لقد وضع دوركايم بنفسه هذا الجدول، بمساعدة مارسيل موس، انطلاقاً من 20 ألف بطاقة في وزارة العدل. لم يكن ثمة آنذاك نواظم ولا آلات حاسبة. تمت أعمال القسمة على اليد، وليس بواسطة المسطرة الحسابية؛ ذلك أن كل المجبورات (أي الأعداد المحوّلة إلى أعداد كاملة) هي على أساس الرقم الأدنى.

ينبغي تعلم قراءة جدول كهذا **بطريقة منهجية**.

إن دوركايم، الذي يدحض النظريات التي تعزو الانتحار إلى الجنون (ص 43)، أو الادمان على الكحول (ص 50)، أو السلالة (ص 66)، أو الوراثة (ص 71)، يشدد بقوة على النقطة التالية: لا يمكن إثبات رابطة علة بمعلول بين ظاهرتين بمجرد واقع أنه أمكن الاستشهاد لصالحها بـ «بعض الوقائع المعزولة والمثيرة للفضول»، «حكايات صغيرة»، لا تكفي الدانمرك وايطاليا لإثبات علاقة بين حرارة الطقس والانتحار. لا يكتفي عالم الاجتماع بـ «صُدف»، بل يبحث عن «توافقات»، عن «توازيات» (يستخدم دوركايم في Règles de la méthode sociologique التعبير الأكثر فلسفية لـ «تغيرات متزامنة»، وقد نقول اليوم، بعد پيرسون «علاقة متبادلة correlation»: يجب أن تكون العلاقة بين الظاهرتين **منتظمة**، متحققاً منها بمجملها وبتفاصيلها، وليس فقط إجمالاً en gros»[1]؛ وأخيراً يجب التحقق من العلاقة ضمن كل الشروط التي يمكن فعل ذلك فيها. عندئذٍ يصبح للعلاقة الطابع المطلق والشامل الخاص بالقانون (ص 87).

(1) كما هي الحال بالنسبة للجنون والانتحار عبر البلدان الأوروبية في القرن التاسع عشر. «يمكن القول إنه يوجد إجمالاً الكثير من حالات الانتحار حيث هنالك الكثير من المجانين والبلهاء، والعكس. لكن ليس بين المستويين تناسب متواصل يعبر عن وجود علاقة سببية بين النسقين من الظاهرات» (**الانتحار**، ص 43).

من الضروري إذاً وضع إحصاءات معقدة، على غرار الجدول الذي أمامنا. لا يكفي لإثبات أن معدل الانتحار لدى النساء أقل منه لدى الرجال أن نذكر المعدَّلين الوطنيين: يمكن أن يكون هناك في فرنسا فرق في العمر بين الجنسين وان يفسر هذا الفرق كل شيء؛ إذا كان الرجال أكثر شيخوخة، فهم لا ينتحرون أكثر من النساء لأنهم رجال بل لأنهم يعمِّرون أكثر أو لأن عدد العازبين أكبر لدى الرجال... (سوف يتابع القارئ بنفسه). هل العلاقة بين الانتحار والجنس تبقى قائمة إذا نظرنا إليها على أساس عمر متساوٍ، وحالة شخصية[*] متشابهة، وفي مكان سكن واحد؟ فلنقارن ما يمكن مقارنته ولنحذف كل عوامل التنافر الواحد بعد الآخر.

هذا هو مبرر وجود هذا الجدول. إنه يصف في الواقع العلاقات بين:

أربعة متغيرات	**متغير خامس**
1 العمر	معدّل الانتحار
2 الجنس	
3 الأحوال الشخصية	
4 مكان السكن	

(*) اصطلحنا على تعريب Etat civil بالحالة الشخصية، أو الأحوال الشخصية بدل الحالة المدنية، بسبب شيوع الاصطلاح الأول واستخدامه في الحياة العامة اللبنانية (م).

تنبغي قراءة كل رقم بالطريقة التالية: من أصل مليون رجل عازبين، يقيمون في البروڤينس ويتراوح عمرهم بين 15 و20 سنة، انتحر مئة في عام. ومن أصل مليون امرأة مترملة ويزيد عمرها عن الثمانين عاماً، انتحرت 591 في سنة.

سوف تشبه القراءة عملية تصفية.

هل العلاقة بين العمر ومعدل الانتحار متحقَّق منها مهما تكن المتغيرات 2 و3 و4؟

حين يتم العثور على الجواب بخصوص علاقة العمر بمعدل الانتحار، سيتم الانتقال إلى العلاقة بين الجنس ومعدل الانتحار، وسوف نستبدل الجنس بالعمر. نحصل هكذا على **أربع قراءات منهجية** متتالية للجدول نفسه.

سوف تكون لدينا عندئذٍ العلاقات الآتية:

العلاقة 1 / الانتحار والعمر:

مهما يكن الجنس، والحالة الشخصية، ومكان السكن، فإن معدل الانتحار **يتزايد مع العمر**.

العلاقة 2 / الانتحار والجنس:

أيّاً يكن العمر، والحالة الشخصية، ومكان السكن، يكون معدل الانتحار **أكبر لدى الرجال** مما لدى النساء.

الجدول رقم (4)

هل يزداد معدل الانتحار مع العمر؟

بالنسبة لـ		معدلات الانتحار المتعاقبة من 15 ـ 20 إلى 70 ـ 80 عاماً							الجواب
الرجال	العازبين في المقاطعات	100	214	365	590	976	1445	1790	2000؟نعم
الرجال	العازبين في السين	280	487	599	869	985	1367	1500	1783؟نعم
الرجال	المتزوجين في المقاطعات	**400**	95	103	202	295	470	582	664؟ نعم
الرجال	المتزوجين في السين	**2000**	128	298	436	808	1152	1559	1741؟نعم
الرجال	المتزوجين في المقاطعات		153	273	511	633	852	1047	1252؟نعم
الرجال	المترملين في السين			714	912	1459	2321	2902	2082؟نعم
النساء	العازبات في المقاطعات	67	95	122	**101**	147	178	163	200؟ نعم
النساء	العازبات في السين	**224**	196	328	**281**	357	456	515	**326؟** نعم
النساء	المتزوجات في المقاطعات	36	52	64	74	95	136	142	191؟ نعم
النساء	المتزوجات في السين		64	103	156	217	353	471	677؟ نعم
النساء	الأرامل في المقاطعات	375	76	156	174	**149**	174	221	233؟ نعم
النساء	الأرامل في السين			296	373	289	410	637	**464؟** نعم

(ضع بنفسك تصميماً مشابهاً بخصوص العلاقات الثلاث الأخرى).

الأرقام الواردة **باللون الأسود** هي استثناء للميل العام. وهي قليلة جداً أما الميل فواضح جداً.

إن العائلة تحمي من الانتحار. وليس للرابط الزوجي بين رجل وامرأة أي علاقة بذلك. فالأمر يعود بكامله إلى حجم العائلة، كما يُظهر ذلك ملف تغزُر فيه الاحصاءات التكميلية (ص 207 ـ 214). عائلة **كبيرة العدد**، عائلة **صلبة**، عائلة **متضامنة**، عائلة **متماسكة**، هاكم (كما قد يقول برغسون) نواة الحدس الدوركايمي: إن العائلة **تشد** الأفراد الذين يشكلونها بعضهم للبعض الآخر. إنها تدمجهم، وتحميهم بفعل ذلك بالذات.

العلاقة 3 / الانتحار والحالة الشخصية:

أيّاً يكن الجنس، والعمر ومكان السكن، فإن معدل الانتحار **أضعف على صعيد الأشخاص المتزوجين** مما لدى العازبين والأرامل (بالنسبة لحالة الأرامل المخصوصة، أنظر أدناه التمرين رقم 2 ص 43).

العلاقة 4 / الانتحار ومكان السكن:

أيّاً يكن الجنس والعمر والحالة الشخصية، فإن الانتحار أكثر شيوعاً في باريس مما في باقي البلد.

لا يولي دوركايم إلا القليل من الاهتمام[1]، في تعليقه، بالعلاقتين 1 و2. وهو يتحدث قليلاً عن العلاقة 4 التي تضع المناطق المدينية، في كل البلدان الأوروبية، في تعارض مع الارياف. إن العلاقة 3 هي التي ستفيد كخيط رئيسي في التفسير العام، الذي يتحكم به مفهوم **الاندماج**.

(1) لماذا هذه **اللامبالاة** بالمتغيرين اللذين لا جدال في كونهما الأكثر ارتباطاً بمعدل الانتحار على الصعيد العالمي؟ سوف نقترح تفسيرنا بعد قليل. أما أنتم ففتشوا عن تفسيركم الخاص بكم.

تقدم العائلة لدوركايم نموذجاً مصغّراً للمجتمع بمجمله: إن مجتمعاً (أمة، ديانة، قرية) لا يوجد إلا بمقدار ما يحافظ على **وحدته** في وجه الاختلافات الفردية. إن الاندماج **وظيفة** أساسية، بالمعنى البيولوجي لهذه الكلمة. ويكون مجتمعٌ قادراً على أن يحمي أكثر من الانتحار بمقدار ما يكون أكثر تماسكاً. هكذا، تتلقى علاقاتٌ مخصوصة كثيرة بين معدل الانتحار وظاهرة اجتماعية أخرى تفسيراً وحيداً وبسيطاً.

«لقد أثبتنا إذاً على التوالي الافتراضات الثلاثة التالية:

«يتطور الانتحار عكساً مع درجة اندماج المجتمع الديني.

«يتطور الانتحار عكساً مع درجة اندماج المجتمع العائلي.

«يتطور الانتحار عكساً مع درجة اندماج المجتمع السياسي.

«تبيّن هذه المقابلة أنه إذا كان لهذه المجتمعات تأثير ملطف على الانتحار، فليس ذلك بنتيجة ميّزات خاصة بكل منها، بل بفضل سبب تشترك به جميعاً.

«لا يمكن أن يكون سبب ذلك إلا ميزة واحدة تمتلكها كل هذه الجماعات الاجتماعية، وإنْ، ربما، بدرجات متفاوتة. والحال أن الميزة الوحيدة التي تلبي هذا الشرط إنما هي كونها جميعاً مجموعات اجتماعية شديدة الاندماج. نصل إذاً إلى هذه الخلاصة العامة: يتطور الانتحار عكساً مع درجة اندماج المجموعات الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد.

«لكن لا يمكن أن يفقد المجتمع اندماجه من دون أن يتخلص الفرد

بالقدر نفسه من الحياة الاجتماعية، من دون أن تصبح غاياته الخاصة به راجحة إزاء الأهداف المشتركة، من دون أن تميل شخصيته، باختصار، لوضع نفسها فوق الشخصية الجماعية. كلما ازداد ضعف الجماعات التي ينتمي اليها، كلما قل ارتباطه بها، وكلما ازداد ارتباطه بنفسه حصراً، بنتيجة ذلك، بحث لا يعود يعترف بقواعد سلوك غير تلك التي تجد أسسها في مصالحه الخاصة» (**الانتحار**، ص 222 ـ 223).

حين يتفكك المجتمع، يحال الفرد إلى ذاته (إلى أناه): مع البلبلة التي يمكن أن تَنْتُج من ذلك (من هنا العبارة الملائمة، مع أنها غير مناسبة كثيراً للاستعمال العادي، عبارة «انتحار أناني»).

إن العامل الجوهري لمناعة المتزوجين هو العائلة، أي الجماعة الكاملة المتشكلة من الأهل والأولاد. لا شك أنه لما كان الزوجان عضوين في هذه العائلة، فهما يساهمان، أيضاً، من جهتهما، في إنتاج هذه المحصّلة، لكن ليس بصفتهما زوجاً أو زوجة، بل كوالد أو كوالدة، كموظفين في الجمعية العائلية. وإذا كان زوال أحدهما يزيد من الفرص التي تفسح في المجال أمام أن ينتحر الآخر، فليس ذلك عائداً إلى أن الروابط التي كانت تجمع بينهما شخصياً قد انقطعت، بل لأنه يَنْتُج من ذلك اضطراب عميق في العائلة يتحمل الباقي على قيد الحياة عواقبه. وإذ نؤجل دراسة التاثير الخاص للزواج إلى ما بعد، سنقول إذاً إن المجتمع العائلي، مثله مثل المجتمع الديني، هو واقٍ عظيم ضد الانتحار.

هذه الوقاية تكون حتى أكثر كمالاً بمقدار ما تكون العائلة أشد كثافة، أي تضم عدداً أكبر من العناصر.

التمرين رقم (2)

الانتحار والترمُّل

1ـ سيكون عليك أن تملأ الجدول التالي، بأن تحسب انطلاقاً من جدول دوركايم رقم 22، المذكور هنا بالذات، ص 27، مُعامل وقاية الزوجين بالنسبة إلى الأرامل، بالنسبة لكل فئة جنس، عمر، سكن.

الجدول رقم (5)

مُعامل وقاية الزوجين بالنسبة إلى الأرامل

(فرنسا، 1889 ـ 1891)

	المقاطعات		السين	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
20 ـ 25 سنة				
25 ـ 30 سنة				
30 ـ 40 سنة				
40 ـ 50 سنة				
50 ـ 60 سنة				
60 ـ 70 سنة				
70 ـ 80 سنة				
ما بعد ذلك				

يرى دوركايم أن مُعامل الوقاية هو قياس يتيح مقارنة معدلي انتحار. سنقول عن فئة اجتماعية لديها معدل انتحار أضعف مرتين من المعدل الخاص بفئة أخرى إن مُعامل وقايتها، بالنسبة لهذه الأخيرة، يساوي 2. وبالتالي فإن مُعامل وقاية الفئة أ بالنسبة للفئة ب يساوي معدل انتحار الفئة ب مقسوماً على معدل انتحار الفئة أ. لا جدوى من ترداد التعريف في ذهنك عشر مرات.

خذوا ورقة، وقلماً، وآلة حاسبة وانتقلوا إلى المثل.

المثل: معدل انتحار أزواج ذكور في المقاطعات(*) في عمر يتراوح بين 20 و25 عاماً: ؛ معدل انتحار أرامل ذكور في المقاطعات 20 ـ 25 عاماً: 153؛ مُعامل وقاية الأزواج بالنسبة للمترملين = $\frac{153}{95}$ = 1,61.

هيا إلى آلاتكم الحاسبة!

2 ـ إذ قارن دوركايم متوسّطات les moyennes جدوله كتب ما يلي «هكذا، ليس وارداً فقط أنه حين يرتفع مُعامل الأزواج أو ينخفض، يفعل الشيء نفسَه مُعامل الأرامل، بل هو يزيد أو ينقُص بالضبط بالمقدار نفسه. هذه العلاقات يمكن حتى أن يُعبَّر عنها بشكل أكثر توضيحاً للقانون الذي أوردناه. وهي تستتبع، في الواقع، أنه في كل مكان، ومهما يكن الجنس، يُنقِص الترمل مناعة الأزواج وفقاً لنسبة ثابتة:

$$\frac{\text{أزواج من المقاطعات . . .}}{\text{أرامل من المقاطعات}} = \frac{2,88}{1,45} = 1,91.$$

$$\frac{\text{أزواج من السين . . .}}{\text{أرامل من السين . . .}} = \frac{1,56}{0.75} = 1,98.$$

$$\frac{\text{زوجات من المقاطعات}}{\text{أرامل من المقاطعات}} = \frac{1,49}{0,78} = 2,0.$$

(*) نستعمل تعبير المقاطعات أيضاً للدلالة على البروفينس، أي كل مناطق فرنسا ما عدا باريس (م).

$$\frac{\text{زوجات من السين}}{\text{أرامل من السين}} = \frac{1,79}{0,93} = 01,92».$$

(**الانتحار**، ص 205 ـ 206).

هل يؤكد الجدول الذي وضعته صحة تأكيد دوركايم؟

3 ـ ما هي الدروس الرئيسية التي تستخلصها من جدولك؟

ملاحظات لتصحيحِ للتمرين رقم (2)

أولاً ـ الجدول:

جدول رقم (6)

مُعامل وقاية أزواج بالنسبة للأرامل

(فرنسا، 1889 ـ 1891)

	المقاطعات		السين	
	رجال	نساء	رجال	نساء
20ـ 25 سنة	1,61	1,46		
25ـ 30 سنة	3,62	2,44	2,40	2,87
30ـ 40 سنة	2,53	2,35	2,09	2,39
40ـ 50 سنة	2,14	1,56	1,81	1,33
50ـ 60 سنة	1,81	1,28	2,01	1,16
60ـ 70 سنة	1,79	1,67	1,86	1,35
70ـ 80 سنة	1,88	1,22	1,20	0,68
فوق ذلك	1,48	2,05	1,88	2,13

ثانياً ـ إن بساطة القانون الذي يظن دوركايم أنه يصوغه لا تتحقق إلا بالنسبة للمتوسطات الأربعة: صحيح في هذه الحالات أن الأزواج والزوجات محميّون مرتين أكثر من المترملين والمترملات الذين يسكنون في مكان واحدٍ. لكن الأرقام بخصوص كل مجموعة

عمرية تبتعد كثيراً جداً عن 2. لا يمكن إذاً صياغة قانون بناء فقط على رؤية النُّسَب المتوسطة. سوف نرد عندئذٍ على دوركايم بنصه الجميل:

«أخيراً حين لا نقارن إلا متوسطات، لا يمكن أن نلاحظ الوقائع وعلاقاتها إلا بصورة إجمالية. هكذا يمكن جداً أن يحصل أن ينتحر المتزوجون، عموماً، أقل من العازبين، ومع ذلك أن تُعكس هذه العلاقة، في بعض الأعمار، بصورة استثنائية؛ سوف نرى أن هذه الحالة موجودة في الواقع. والحال أن هذه الاستثناءات، لا يمكن أن تكون مفيدة لتفسير الظاهرة، لا يمكن أن تُظهرها الطريقة السابقة. يمكن أن تكون هنالك أيضاً، من عمر لآخر، تبدلات وإنْ لم تبلغ القلب الكامل، فإن لها أهميتها مع ذلك، وهي تبدلات من المفيد بالتالي إبرازها.

«إن الوسيلة الوحيدة للإفلات من هذه النتائج (السلبية) هي تحديد معدّل كل مجموعة، ماخوذة على حدة، بالنسبة لكل عمر من الحياة» (الانتحار، ص 178 و179).

3 ـ أياً يكن العمر ومكان السكن، يفاقم الترمل معدل الانتحار لدى الرجال أكثر مما لدى النساء. (ثمة استثناءان فقط: 2,40 مقابل 2,87 بالنسبة للـ 25 ـ 30 سنة في السين و2,39 مقابل 2,09 بالنسبة للـ 30 ـ 40 سنة في السين).

- **إن الفارق بين الزوج والأرامل يتناقص مع العمر. والأمر يتعلق هنا بمجرد مَيْل**، مع حالات عدم انتظام مهمة: 1,61 و1,88 في العمود الأول؛ 1,46، و1,28 و2,05 في العمود الثاني؛ 2,01 و1,88 في العمود الثالث؛ 1,35 و2,13 في الرابع.

- **بالمقابل، ليس ثمة مَيْلٌ واضح إطلاقاً يربط مفاقمة الانتحار بمكان السكن.**

4 ـ يمكنكم أن تقوموا بالحسابات نفسها على الجدول المقابل بالنسبة لفرنسا المعاصرة (ص 132). سوف تلاحظون الميول نفسها.

إن الخلاصة الرئيسية التي تُستنتج من هذه الدراسة هي التالية: إن موت الشريك (في الزواج) يولِّد قَطعاً أقوى بالنسبة للأرامل مما للأرملة. وهذه الخلاصة تتناسب تماماً مع بعض الإيضاحات الدوركايمية: إذا كان عبء الأولاد هو العنصر الحامي بالضبط في العائلة، فإننا سنفهم بسهولة أن المرأة التي يشكل هذا مسؤوليتها الرئيسية تعاني أقل من الترمل.

إذا كان الرجل يجد عزلة في الترمل أكثر مما تجد المرأة، فذلك لأن الصلات التي تشده إلى المجتمع العائلي (أولاده، أهله، أولاد عمه، أولاد إخوته...) أقل عدداً وعمقاً، إذاً فهي أقل دمجاً. ومن الغريب ألا يصوغ دوركايم بنفسه هذا التفسير. إن هذا غريب، لكنه ليس غير قابل للتفسير بتاتاً، كما سنرى.

يبقى أن نفسر تاثير العمر، وهو تاثير واضح هنا أيضاً، ولا... تدمجه جيداً نظرية الاندماج العائلي.

الجدول الثالث

الطلاق على الطريقة السويسرية

إن علم اجتماع العائلة يلعب دور مثال للتفسير العام لدى دوركايم. وسوف نتبعه على هذه الطريقة فيما ندرس جدولاً جديداً يتعلق بالصلات بين الطلاق ومعدل الانتحار.

قبل أن نقدم الجدول الذي سندرسه، أثبت دوركايم ـ بحسب ظنه ـ انتظاماً جديداً: **يزداد معدل الانتحار حين يتفشى**

الطلاق. والكانتونات السويسرية توفر له برهاناً يبدو له مقنعاً تماماً.

تمرين رقم (3)

هل دوركايم على حق حين يقيم علاقة منتظمة بين ازدياد الطلاق وازدياد معدل الانتحار؟ لأجل التحقق من ذلك:

1 ـ ارسم خريطة توضيحية على أساس معطيات الجدول 26، ص 291 (المنقول ص 49)، عن طريق وضع معدل الانتحار (بالنسبة لألف نسمة) في موضع محور السينات(*) abscisse ومعدل الانتحار (بالنسبة لمئة ألف نسمة) على صعيد كل من الكانتونات السويسرية (لا تذكر كانتوني أوري واونترڤالدن الاسفل) في موضع إحداثية النقطة ordonnée.

2 ـ صل بثلاثة خطوط متمايزة بيانياً النقاط التي تمثل الكانتونات الكاثوليكية، والكانتونات البروتستانتية والكانتونات المختلطة.

3 ـ ما هي الدروس الرئيسية لهذه الخريطة التوضيحية؟ التصحيح في نهاية الفصل.

(*) المسافة، على محور موجّه، بين نقطة والأصل، محسوبة جبراً، وهي إحدى الإحداثيتين اللتين تفيدان في تحديد موقع نقطة في سطح ما، علماً أن الاحداثية الأخرى تسمّى ordonnée (المعرب).

الجدول رقم (7)

تأثير الطلاق على متاعة الأزواج... والزوجات

البلدان	انتحارات من أصل مليون نسمة فتيان فوق الـ 15 سنة	أزواج	مُماثل وفاة بالنسبة للأزواج	انتحارات بالنسبة لألف الزوجات فتيات فوق الـ 16 سنة	الزوجات	مُماثل وفاة بالنسبة للزوجات
حيث الطلاق غير موجود:						
إيطاليا (1884 ـ 1888)	145	88	1,64	21	22	0,95
فرنسا (1863 ـ 1868)	273	245,7	1,11	59	62,5	0,96
حيث الطلاق يمارس كثيراً:						
بلد (1885 ـ 1893)	458	460	0,99	93	85	1,09
بروسيا (1883 ـ 1890)	388	498	0,77	129	100	1,29
بروسيا (1887 ـ 1889)	364	431	0,83	120	90	1,33
حيث الطلاق كثير الرفوع[1]:						
ساكس (1879 ـ 1880):						
على 100 انتحار للذكور من كل الأحوال الشخصية			0,63			1,19

المصدر: إ. دوركايم، الانتحار، الجدول 26، ص 291.

(1) لم يكن دوركايم يمتلك بالنسبة للساكس الأرقام التي تسمح له بحساب المعدلات مباشرة. ومُماثلات الوفاة محسوبة انطلاقاً من نسب مئوية تتعلق بالمتحزين من جهة، وبسكان الساكس من جهة أخرى.

لو كانت الظاهرة تُفسَّر بانتحار المطلقين وحده لكنا أُعدنا إلى ميدان معروف: إن المنتحر، الأقل **إندماجاً** في حياة العائلة، أقل حماية من الانتحار. مثل الأرامل، أو العازبين! هذا صحيح. لكن، يقول دوركايم، ثمة ما هو أفضل، **وأكثر سوسيولوجية أيضاً: إن تفشي الطلاق في المجتمع يؤثر على معدل الناس المتزوجين**. هذا ما يظهره الجدول الذي اخترناه.

إننا نرى بوضوح شديد انطلاقاً من مُعاملات الوقاية[1] ـ العمود الثالث ـ أنه:

- كلما كان الطلاق **أكثر** انتشاراً، كلما كان الرجال المتزوجون **أقل** حماية، إلى حد أنه إذا كان الطلاق كثير الوقوع فإن الأزواج ينتحرون أكثر من العازبين (مُعامِل وقاية أدنى من 1 : باد مع 0,99؛ بروسيا (83 ـ 90) مع 0,77؛ بروسيا (87 ـ 89) مع 0,83؛ ساكس مع 0,63)؛
- كلما كان الطلاق **أكثر** انتشاراً، كلما كانت النساء المتزوجات **أكثر** حماية (العمود السادس).

إن القارئ الحديث، المكوَّن على أساس الايدولوجيات النسوية والمتمرس في اكتشاف التناقض في كل قطاعات الحياة

(1) تذكرون ما هو مُعامل الوقاية. وإلا عودوا إلى الوراء ص 43 وحُلوا التمرين نهائياً! هاكم مثلاً في كل حال:

$$\frac{\text{145 (معدل انتحار العازبين)}}{\text{88 (معدل انتحار الأزواج) (أي قسمة)}} = 1{,}46$$

الاجتماعية، سوف يقول في سره من دون أدنى شك: إذا كان الطلاق يحسِّن وضع المرأة ويحط من وضع الرجل، فذلك لأن الزواج التقليدي يميّز جنساً على حساب الجنس الآخر.

ليست هذه قراءة دوركايم، الذي تختلف آراؤه المسبقة. إنه يُدخِل، ليفسر مجموعة العلاقات بين الانتحار والطلاق، مفهوم الضبط Régulation (أو التقعيد Réglementation) الذي يعاكسه مفهوم اللانظامية L'Anomie.

يجب أن يتوصل كل مجتمع إلى فرض غاياته على الأفراد الذين يتألف منهم. هنالك REGULATION حين يجعل الفرد «عفوياً» من الأهداف التي يعينها له المجتمع أهدافه. وهنالك **ضبط اقتصادي** حين يتطلع كل واحد إلى امتلاك الأموال المادية التي تتناسب مع وضعه الحالي، ولا يتطلع إلا الى تلك الأحوال: العامل في جناحه، والموظف الاداري في القيلا الخاصة به، والصناعي في مسكنه الثانوي. وثمة لا نظامية ANOMIE حين تبدأ الأهداف الفردية والأهداف الاجتماعية المعطاة لكل واحد تتباعد بشدة: حين تشرع ابنة المزارع الغني رووو Rouault تحلم بالقصر، والحفلات الراقصة والأدب بدلاً من الرغبة في فتى غني من الجوار (كان اسمها إيمّا بوڤاري)(*).

(*) بطلة رواية **مدام بوڤاري** للروائي الفرنسي المشهور غوستاف فلوبير (م).

بالنسبة لدوركايم، يكون خطر اللانظامية كبيراً على الدوام؛ ذلك أنه ليس من حدود طبيعية لرغبات الفرد السيكولوجي أو البيولوجي. إن تنظيم الغرائز هو إذاً وظيفة اجتماعية أساسية، مثله مثل الدمج.

هكذا فالزواج:

«وفي الواقع، ما هو الزواج؟ تنظيم للعلاقات بين الجنسين، لا يمتد فقط ليشمل الغرائز الفيزيائية التي تحركها هذه العلاقة، بل ليشمل أيضاً شتى العواطف التي طعَّمت بها الحضارة أساس الشهوات المادية» (الانتحار، ص 303).

إن تفشي الطلاق سيكون إذاً قياساً غير مباشر وملموساً (قد يقال اليوم: دليلاً) للضبط الزوجي أو على العكس للانظامية الزوجية.

تبقى مشكلة. لماذا تمارس اللانظامية الزوجية تأثيرات مختلفة إلى هذا الحد على الرجل وعلى المرأة؟

فلنُعد قراءة النصوص الساذجة، التي كتبها قبل مئة عامٍ جامعيّ لم يكن رجعياً بوجه خاص:

تفسير للرجل (ص 303 ـ 304):

«ما يبحث عنه الرجل لدى المرأة ليس فقط تلبية الرغبة التناسلية. فإذا كان هذا الميل الطبيعي مبدأ كل التطور الجنسي، فقد تعقَّد تدريجياً بعواطف جمالية وأخلاقية، عديدة ومتنوعة، ولم يعد اليوم غير العنصر الأضعف في العملية الكلية والكثيفة التي أعطاها الحياة. تلكم هي وظيفة الزواج. إنه يضبط كل هذه الحياة

العاطفية، والزواج الأحادي أكثر بكثير من أي زواج آخر. لأنه إذ يجبر الرجل على ألا يتعلق بأكثر من امرأة واحدة، لا تتغير، يعيِّن للحاجة إلى الحب موضوعاً محدداً بدقة، ويغلق الأفق.

إن هذا التصميم هو الذي يصنع حالة التوازن الأخلاقي الذي يستفيد منه الزوج».

تفسير للمرأة (ص 306):

«لكن نتيجة الطلاق هذه خاصة بالرجل؛ وهي لا تطول الزوجة. ففي الواقع، للحاجات الجنسية لدى المرأة طابع أقل ذهنية، لأن حياتها الذهنية، عموماً، أقل نمواً. إنها على علاقة أكثر مباشرة مع متطلبات الجسم، وهي تتبعها أكثر مما تسبقها وتجد فيها بالتالي كابحاً فعّالاً. ولأن المرأة كائن غريزي أكثر من الرجل، فلكي تعثر على الهدوء والسلام ليس عليها إلا أن تتبع غرائزها. إن تنظيماً اجتماعياً وثيقاً كتنظيم الزواج، ولاسيما الزواج الأحادي، ليس ضرورياً إذاً بالنسبة إليها. والحال أن نظاماً كهذا، ثمة بالذات حيث يكون نافعاً، ليس خلواً من المساوئ».

إنه لمن الصعب اليوم التلفظ بحديث كهذا في جامعة جرى تأنيثها إلى أكثر من النصف...

فلنتذكر بوجه خاص أن دوركايم يخل بشكل خطير بمبدئه القاضي بتفسير الاجتماعي بالاجتماعي، وبالقاعدة الذهبية التي صاغها بنفسه: «حين نعطي تفسيراً نفسياً لظاهرة اجتماعية، يمكن أن نكون على ثقة بأن التفسير مغلوط».

لكننا نفهم جيداً لماذا لجأ دوركايم إلى هذه الذريعة.

إن دوركايم عالم اجتماع **لوحدة** الاجتماعي، متصورةً على

مثال الكائن الحي. إن التسليم بوجود تناقض داخل الاجتماعي بالذات (ولو كان تناقضاً ثانوياً، كما هي الحال هنا، بين الرجال المتزوجين والنساء)[1]، إنما هو إفساد لهذا المثال.

إذا كان يوجد توتر دائم (مشابه لذلك الذي يحدد موقع الكائن الحي في بيئته)، فليس هذا التوتر **في** المجتمع، بل **لأجل** المجتمع: يجب الابقاء على الوحدة الاجتماعية **ضد** الأفراد، ضد الاختلافات الفردية ـ هذا هو **الدمج** ـ، ضد لامحدودية الغرائز الفردية ـ هذا هو الضبط. وظائف بالمعنى الدقيق للكلمة، كما الضبط الحراري.

والحال أن دوركايم يواجه في نصه تناقضاً من الحجم الكبير. إذ يعتبر معدل الانتحار قياساً غير مباشر لمعدل البؤس الاجتماعي، يتوصل إلى تسجيل تزايد هذا المعدل في كل الأنواع الاجتماعية التي يعتبرها راقية: الديانات التي تقبل بحرية النقد، المدن، المناطق الصناعية، الأوساط المثقفة. إن تراخي الاكراهات التقليدية لا يجعل المجتمعات أكثر إشعاعاً، ولا الأفراد أكثر تفتحاً.

(1) **ثانوياً**: لا ننسينَّ النظر إلى **معدلات** الانتحار، وسوف نلاحظ عندئذٍ أن الواقعة الرئيسية هي كبر معدل الانتحار لدى الرجال كما لدى النساء في البلدان التي يكثر فيها الطلاق.

تصنيف المحافظة في 1887 ـ 1889

تصنيف المحافظة في 1878 ـ 1887	المجموعة الأولى معدل الانتحار بين صفر و10 على مئة ألف		المجموعة الثانية معدل الانتحار بين 10 و20 على مئة ألف			المجموعة 3 معدل الانتحار بين 20 و30 على مئة ألف	المجموعة 4 معدل الانتحار بين 30 و40 على مئة ألف	المجموعة 5 المعدل ين 40 و50 على مئة ألف	المجموعة 6 المعدل فوق 50 على مئة ألف
المجموعة الأولى	أرييج	لو	إقليم بلفور			صفر			
معدل الانتحار ما بين	أفيرون	لوزير							
3 و7	كانتال	هوت بيرينيه							
على مئة ألف	كورسيكه	تارن							
	هوت لوار	فانديه							
المجموعة الثانية:	أليبه	موربيهان	هوت ألب	جير	في دودوم	صفر			
معدل الانتحار ما	أرديش	بيريـه الأطلسية	شير	إيل اي فيلان	البيرينيه الشرقية				
بين 8 و12	أود	سافوا	كوريز	إيندر	هوت سون				
على مئة ألف			كوت دونور	لوار	هوت سافوا				
			كروز	لوار اطلنط	هوت سافوا				
			فينيستير	لو إي غارون	تارن إي غارون				
			هوت غارون	لو إي غارون	فيينا				
				مانش					
المجموعة الثالثة	صفر		دوردوني	جورا		إين			
معدل الانتحار ما			دوب	ماين		كالفادوس			
بين 13 و17			غار	نيفر		مين اي لوار			
على مئة ألف			جيروند	نور		هوت مارن			
			هيرو	اورن		سون اي لوار			
						دوسيفر			
						هوت فيينا			

تصنيف المحافظة لو 1878 - 1887	المجموعة الأولى معدل الانتحار بين صفر و18 على مئة ألف
المجموعة الرابعة:	صفر
معدل الانتحار	
بين 18 و23	
على مئة ألف	
المجموعة الخامسة	
معدل الانتحار	
بين 24 و30	
المجموعة السادسة:	
معدل الانتحار	
بين 31 و48	

المجموعة 2 معدل الانتحار بين 19 و28 على مئة ألف	المجموعة الثانية
لانغدوك	نورمان
فرنش	

المجموعة 3 معدل الانتحار بين 29 و36 على مئة ألف	المجموعة 4 معدل الانتحار بين 37 و48 على مئة ألف	المجموعة 5 المعدل بين 49 و59 على مئة ألف	المجموعة 6 المعدل فوق 59 على مئة ألف
باس كاليه			
نورماندي			
الألب البحرية			
شارانت			
شارانت البحرية			
كوت دور			
دوردوني			
إيتدو لوار			
لوار إي شير			
مورت إي موزيل			
سارات			
آردين	سين إي مارن	سين إي مارن	سين إي واز
لوزير	سوم		
مرن	يون		
أدر إي لوار	يونّ دوردن	إيلين	
فار		أرب	
		أدر	
		مارن	
		واز	
		سين	

ملاحظة لتصحيح التمرين رقم 1

ما أن يتم وصف كل محافظة بوضعيها في التاريخين، يمكن أن نحاول عدة حلول: حل حديث، هو الأكثر تكييفاً مع حدوس دوركايم، يتمثل في حساب مُعامِل علاقة متبادلة بين السلسلتين (أنظر كتاب إحصائيات للسنة الأخيرة). هذه الطريقة أقل عهدها: لقد جرى اختراعها في بداية هذا القرن.

يمكن أن نرسم جدولاً يُدرج في الحسابات المحافظات في وضعها في التاريخين (أنظر ص 43).

من الواضح أن دوركايم على حق: فعلى 87 محافظة، 39 منها مصنفة في المجموعة نفسها و38 في المجموعة المجاورة مباشرة.

تصحيح للتمرين رقم 3 (ص 48)

نرى بوضوح شديد على الخريطة التوضيحية (ص 45) ان العلاقة بين الطلاق والانتحار حقيقية بالنسبة للكانتونات الكاثوليكية (عند الاقتضاء بالنسبة للكانتونات الكاثوليكية والكانتونات المختلطة)؛ وهي مغلوطة بالنسبة للكانتونات البروتستانتية.

في هذه الحالة، تكون معدلات الانتحار أكثر ارتفاعاً على العموم مما في الأراضي الكاثوليكية، لكن لم يعد ثمة توازٍ.

ليس التفسير الأفضل من نوع **الاندماج**: إن شيئاً ما في الحضارة الكاثوليكية يحمي من الانتحار؛ وتفَشّي الطلاق

يشكل قياساً لقدر من الانحطاط في هذه الحضارة، من دون أن يكون عنصراً مفسراً مباشراً.

الرسم رقم (2)

حالات الطلاق والانتحار في سويسرا في القرن التاسع عشر

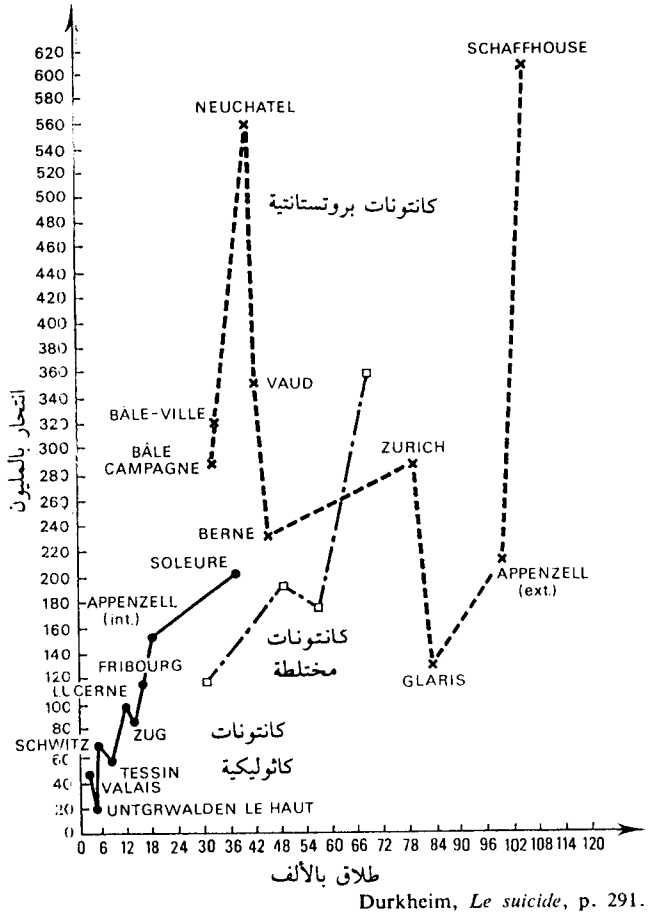

Durkheim, *Le suicide*, p. 291.

الفصل الثاني

ما هي قيمة إحصائيات الانتحار؟

هنالك مصادر إحصائية تنعم بالرصانة والصفاء، بينما يشوب الشك مصادر أخرى. فلا أحد يخطر بباله أن يجادل في دقة المعلومات التي تقدمها الأرصاد الجوية الوطنية، أو عدد الوفيات بنتيجة تشمّع الكبد أو متوسط دوام الاستماع إلى الراديو، كما يخطر أقل بباله أن يناقش في صحة هذه التدابير. لكن الأمر يختلف بخصوص الأرقام الهادفة إلى تقدير عدد العاطلين عن العمل، أو المهاجرين أو المنتحرين. إن الرصانة والصفاء مرفوضةٌ نسبتهما هنا إلى الإحصائي لأن شرعية المسعى الاحصائي بالذات هي التي تتعرض في الأخير للاتهام. فالكثير من المصالح تدخل في الصراع لصالح التقليل أو الافراط في الاعلان عن هذه المجموعات السكانية بحيث لا يمكن إيلاء أي ثقة بالأرقام ـ «المزورة» بالضرورة ـ التي من المفترض أنها تحصيها. إن

من لم يتم إحصاؤهم يكونون أيضاً عصيّين على الإحصاء.

إذا انطلقنا من وجهة نظر تقنية دقيقة، فإن قياس المدة السنوية لظهور الشمس، أو الاستماع إلى الراديو أو الوفيات المعزوة إلى حالات تشمع، يطرح مشكلات مختلفة، لكنها صعبة الحل أيضاً بالقدر الذي يصعب به حساب عدد العاطلين عن العمل، أو المهاجرين أو المنتحرين. إن الجدال التقني بخصوص الأرقام ليس غير ذريعة هنا؛ إنه يخفي رهانات أساسية: رهانات من الواضح أنها ذات طبيعة سياسية واجتماعية في حالة العاطلين عن العمل والمهاجرين. لكن بالنسبة للمنتحرين؟ كيف نفسر أنه مذ وجدت إحصائيات الانتحار قبل قرن ونصف لم تنفك تحاط بمناخ شك شديد؟[1] أليس لأنه يجري السعي، ما وراء الأرقام، لمهاجمة قلب المشروع الدوركايمي بالذات: اعتبار الانتحار واقعة اجتماعية؟ لكن ماذا في ذلك بالضبط من فاضح ومشين إلى هذا الحد؟

(1) منذ عام 1835، كان غيري Guerry يهاجم في Statistique morale de la France صحة أرقام الانتحار. وعدد الذين حذوا حذوه على هذه الطريق لا يحصى منذ ذلك الحين. فلنذكر بوجه خاص بريير دوبوامون Du Suicide، 1856؛ لـــوغـــوا Suicide ancien et moderne، 1856؛ ستراهام، Suicide and Insanity، 1894؛ الأب كروز، اشيل دلما، رومـــنـــي، On somme fallacies of Statistics concerning life and death، الـصـحـة والـمـرض، 1875، وجاك دوغلاس، The Social meaning of Suicide، 1970، وج. باشلر، Les suicides، كلمان - ليفي، 1975.

إن مهاجمة أرقام الانتحار لشن هجوم على دوركايم ليست حساباً رديئاً. فعلم الإحصاء يشكل في الواقع المادة الأولى في علم اجتماع دوركايم الخاص بالانتحار، وفي الوقت ذاته أداة التحليل الرئيسية. إن أسباباً عديدة تفسر ذلك. فالظاهرة لا تقدم، بطبيعتها، إلا القليل من المجال المباشر للمراقبة المباشرة أو المقابلة والحوار. لا شك أن أطباء نفسيين وباحثين في ظاهرة الانتحار طرحوا أحياناً أسئلة في المستشفيات أو العيادات على أفراد نجوا من محاولة انتحار. لكن هذه التحقيقات بيّنت دائماً أن المحاولات والانتحارات الناجزة تشكل واقعتين مختلفتين؛ ليس فقط من حيث النتيجة - وهذا بحد ذاته كثير - بل كذلك من حيث ميّزات السكان المعنيين: إن النساء والشبان وهم يشكلون الغالبية الكبرى في محاولات الانتحار، هم الفئات الأقل انتحاراً. بحيث أن الملاحظات والأحاديث التي نحصل عليها من أولئك الذين يتوقفون في المستشفى لا تقدم بالضرورة معلومات مناسبة بخصوص من وصلوا إلى المقبرة. لقد سعى علماء اجتماع اميركيون للحصول على معلومات عن المنتحرين تزيد عن تلك التي تقدمها الاحصائيات؛ ذهبوا إلى بيوت عائلات الضحايا وأقاربهم ليطرحوا أسئلة عليهم؛ كما تفحصوا مقالات الصحافة المخصصة لهم. إن الأهمية العلمية لهذه الاجراءات أهمية فعلية لكن محدودة: إن جزءاً فقط من المعلومات المعنية يمكن بلوغه بواسطة هذه الزيارات، هو ذلك الذي

يطّلع عليه عالم الاجتماع بواسطة الصحف أو مشافهةً. إن النموذج الملاحظ موارَبٌ بالضرورة إذاً، حيث أن الانتحارات الصامتة ـ وهي الغالبية ـ تفلت من الاستقصاء والبحث.

إن الإحصاء يفرض نفسه إذاً بادئ ذي بدء، في موضوع الانتحار، بصورة سلبية. لكن ثمة ما يزيد عن ذلك: إن الرقم، وهو مادة أولى للملاذ الأخير، يمثل أيضاً رهاناً نظرياً أساسياً: يقصد دوركايم أن يبيّن أن الانتحار لا يقتصر على كونه حدثاً نفسياً فردياً؛ فبين انتحار فلان أو علان ومعدل انتحار، ثمة اختلاف في الطبيعة لا في الدرجة: ليس الكل مساوياً لمجموع الأجزاء.

«مُنَحِّين جانباً الفرد بما هو فرد، ودوافعه وأفكاره، سوف نتساءل على الفور ما هي حالات الأوساط الاجتماعية المختلفة (طوائف دينية، عائلة، مجتمع سياسي، جماعات مهنية...) التي يتغير الانتحار تبعاً لها» (ص 148).

كان يجب أن نبيّن إذاً أن الظاهرة تقدم خصائص واقعة اجتماعية: الانتظام، الخارجية، المقاومة، الإكراه. أي أداة يمكنها إذاً أن تساعد في هذا البرهان أفضل من الطريقة الإحصائية؟ إذا كانت الأعداد الصغيرة الملاحظة تتوافق مع قانون الأعداد الكبرى، فذلك لأنه كان ثمة جانب اجتماعي في هذا العمل الفردي والوحيد. إن أحزان الحب، وفقدان الوظيفة، ونكد الحظ، ووخز الضمير، والقرف من الحياة، والاكتئاب، والمرض العقلي، والألم الجسدي، وإدمان

الكحول، وكلها أسباب نفسية دفعت الأفراد حقاً إلى الانتحار، لم يكن في وسعها آنذاك أن تعطي فكرة عن الابعاد الجماعية للظاهرة، وعن ثباتها والانتظامات في تبدلاتها. هذه الأسباب كان من الضروري البحث عنها، ولم يكن قادراً على بلوغ ذلك إلا الطريقة الاحصائية. لم يكن اللجوء إلى الأرقام إذاً محصِّلة إكراه سلبي فقط، بل كان ناتجاً من خيارٍ واعٍ، ثابت نظرياً.

بما أن البناء يقوم بكامله على أعداد، يهمُ قبل كل شيء امتحان نوعيته. ينبغي الرد، بوجه خاص، على الأسئلة التالية بأجوبة واضحة. هل يمكن أن تتوصل الاحصائيات المتوفرة لإحصاء كامل الانتحارات الحاصلة في بلدٍ ما، في سنة معينة؟ هل الأرقام المسجَّلة، هي على العكس أدنى بكثير من الحقيقة، بسبب التكتم والإخفاء؟ وهذا التكتم، إذا كان موجوداً، هل هو متماثل أو انتقائي، حيث أن بعض أنواع الانتحار تفلت أكثر من غيرها من التسجيل الاحصائي؟ هل شروط هذا التسجيل والمقاييس المستخدمة لتحديد الظاهرة متجانسة كفاية، بين بلد وآخر، وداخل بلد واحد بين فترة زمنية وأخرى، بحيث يكون لمقارنات بين معدلات الانتحار في بلدان أو فترات مختلفة معنى موضوعي؟

هذه الأسئلة، وهي خطوات تمهيدية لا غنى عنها للاستفادة من أي مصدر إحصائي، غالباً جداً ما جرى حسمها بدلاً من حلها؟ إن دوركايم الحذر جداً بهذا الخصوص، يبدو يولي ثقته

لكل سلاسل الأرقام التي ينشرها، أكانت فرنسية أو أجنبية، قديمة أو معاصرة. لا يثنيه حتى أي وسواس عن مقارنة معدلات منبثقة من مصادر مختلفة. إن منتجي احصائيات انتحار والمستخدمين اللاحقين لها حذوا حذوه، ما عدا هالبواشز وقلة آخرين. وإذا كانوا يعترفون بأن الأعداد المطلقة تبخس تقدير اتساع الظاهرة، فالتوزيعات توحي لهم بالثقة. باختصار، إن الأرقام مغلوطة، لكن التوزيعات صحيحة.

وتتعارض مع فعل الإيمان هذا لدى المنتجين ريبة مهاجمي علم الاجتماع الدوركايمي الذين لا يقدمون في كل حال براهين تجريبية تسند انتقاداتهم أكثر من تلك التي كان يقدمها الأولون لتبرير فعل إيمانهم.

إن النقد الأكثر منهجية، الموجه إلى إحصائيي الانتحار، وعبره إلى قلب مشروع دوركايم بالذات، يَصْدُر عن عالم اجتماع أميركي هو جاك د. دوغلاس[1]. ومع أن المؤلف يعترف بنفسه بأن هذه الانتقادات لم يتم البرهان عليها، وأنها

(1) جاك د. دوغلاس، The Social Meaning of Suicide، نيوجرسي، برينستون يونيفرسيتي برس، 1967، ص 163 ـ231. خصص فيليب بينار لأطروحات دوغلاس وللمسائل التي تطرحها إحصائيات الانتحار دراسة دقيقة مستندة إلى الأرقام. لقد وصلنا إلى خلاصات قريبة جداً عبر طرق أخرى، وبالتالي فإننا نحيل القارئ إلى نصّه. ف. بينار، دحض الدوركايمية، مساهمة في الجدال حول احصائيات الانتحار الرسمية، Revu française de Sociologie، حزيران 1976، ص 313 ـ 341.

من «باب ما هو معقول» لا أكثر، فهي تنطوي على الميزة المزدوجة المتمثلة في كونها ملائمة وتجمع في شكل تأليفي مجمل الاعتراضات التي يمكن أن يثيرها لدى الغرباء (عن الموضوع) كما لدى المحترفين وجود احصائيات الانتحار بالذات. وتتنظم محاجة دوغلاس حول ثلاث نقاط قوية.

1 ـ لا يوجد تعريف شامل للانتحار؛ إن تعريف الظاهرة، المرتهن إلى حد بعيد باعتبارات أخلاقية واجتماعية، يتغير وفقاً للأمكنة، والفترات الزمنية والجماعات الاجتماعية. وبوجه خاص، يوجد دائماً فرق بين التعريفات النظرية التي يمكن أن يصوغها علماء الاجتماع والمعطيات الإحصائية الموجودة، والتي يتم جمعها معظم الوقت انطلاقاً من مقاييس تجريبية أو إدارية غريبة عن انشغالات عالم الاجتماع النظرية.

2 ـ الانتحار ظاهرة يستحيل وضع حسابات دقيقة بخصوصها لشدة ما هي كثيرة وقوية الأسباب الأخلاقية والوسائل المادية لإخفائها. إن الإخفاء، القوي، هو علاوة على ذلك تفاضلي، حيث أن بعض الجماعات الاجتماعية تنجح أكثر من جماعات أخرى في الإفلات من التسجيل الاحصائي.

3 ـ لا تتفق المصادر الإحصائية المختلفة في ما بينها؛ ثمة فروق جوهرية لوحظت منذ زمن طويل بين أرقام الادارة القضائية وأرقام أسباب الوفاة الطبية.

فلنتفحص كلاً من هذه الحجج الثلاث، الواحدة بعد الأخرى.

«تسمّى انتحاراً كل حالة وفاة تَنْتُج، مباشرة أو مداورة، من عمل إيجابي أو سلبي، تقوم به الضحية بذاتها وقد كانت على علم بانه لا بد أن يُحدِث هذه النتيجة».

هكذا يعرِّف دوركايم الانتحار. وهو تعريف قوي يبتعد عن المعنى الشائع في كونه يستبعد من حقله كل أولئك الذين يقتلون أنفسهم من دون أن يعرفوا ما يفعلون («المصاب بالهلوسة الذي يقفز من نافذة مرتفعة لأنه يظن أنها على مستوى واحد مع الأرض»، مثلاً)، لكنه يُدخل فيه أولئك الذين يبلغون مرامهم بطرق غير مباشرة: إما لأنهم يرفضون تناول الطعام، أو الابتعاد عن مسار شيء قاتل (سيارة، كميون، قذيفة، رافدة...)، أو لأنهم يضعون أنفسهم إرادياً في وضع يعرفون أن نتيجته النهائية لا يمكن أن تكون سوى الموت: أبطال، شهداء، محاربون للتقاليد، يقتلهم العدو أو الجلاد بسبب أفعال كانوا يعرفون أن عقابها هو الموت. إن التعريف مُحْكم، من وجهة نظر نظرية.

لكن هاكم ما يلي: إن الفرق يمكن أن يكون كبيراً بين «المحكم نظرياً» و«القابل للادراك تجريبياً». وما من شك في الواقع في أن المواد الاحصائية المجموعة بخصوص المنتحرين بواسطة المؤسسات المعنية تتوافق مع التباسات المعنى الشائع أكثر ما مع الصرامة السوسيولوجية لمقاييس

دوركايم. فاليوم كما البارحة، يُحسب المصاب بالهلوسة الذي يقفز من النافذة، في الإحصائيات، كمنتحر، في حين أن الأبطال والشهداء والمحكومين بالإعدام يأخذون موقعاً لهم فيها تحت رايات مختلفة تماماً. هل إن أوساط الطب الشرعي والشرطة قد جرى اكتسابها لصالح أطروحات التيار المناهض للدوركايمية؟ فمهمة تقرير أن بعض حالات الوفاة هي انتحارات إنما يُكلَّف بها في بلادنا الأطباء، والأطباء الشرعيون ورجال الشرطة، وتبنى الإحصاءات على أساس تصريحاتهم. والحال أنهم حين يجري استدعاؤهم إلى معاينة جسم يُشتبه في أسباب وفاته، أو يكون موته عنيفاً، يفكرون، أطباءً ورجال شرطة، في القانون أكثر مما في كتاب دوركايم. إن همهم الأول هو ألا ينظروا إلى عملية قتل على أنها انتحار، وإلى انتحار على أنه حادث، وإلى حادث على أنه ميتة طبيعية، والعكس بالعكس. إن رهان هذا التقسيم بين الموتى هو رهان حقوقي وحتى قضائي. يتعلق الأمر بسير العدالة أو عدم سيرها، بصرف التأمينات... بحيث أن التطبيق الدقيق من جانب طبيب أو رجل شرطة للتعريف الدوركايمي للانتحار قد يُعتبر في بعض الحالات خطأ مهنياً: حرمان عائلة بطل قضى في الحرب من صرف التأمين على حياته، نسبة موت محكوم عليه إلى الانتحار، لكن رفض اعتبار قذف شخص بنفسه من النافذة في مستشفى الأمراض النفسية انتحاراً، كلها قرارات يصعب

عليه أن يبررها أمام رؤسائه أو عائلات الضحايا.

إن المنطق الاجتماعي لمهنة الأطباء ومهنة رجال الشرطة يبعدهم إذاً عن الأورثوذوكسية الدوركايمية الدقيقة؛ ولو أصبحوا هم بالذات أتباعاً لها عن قناعة، فإن طبيعة المعلومات التي يمتلكونها ليقوموا بتشخيصهم تجعل إتمام دعوتهم صعباً. إن تعريف دوركايم للانتحار إذا كان محكماً على الصعيد النظري، فهو غير قابل للممارسة: يستحيل بوجه خاص إعطاء مضمون إحصائي ملموس لمعيار «المعرفة»[1] الذي يفضله دوركايم في تعريفه على معيار النية.

كل هذه الملاحظات ثابتة: لا يمكن دحضها. كل من يقرأ دوركايم أو يعالج إحصائيات انتحار يجب أن يبقيها في ذهنه. إنها تدفع قراء كتاب Le Suicide لقياس الفرق الذي يفصل ما كان يحق لمؤلفه أن يقوله عما كتبه. هذا الفرق موجود وكل فصول الكتاب لم تثبت صحتها الوقائع بصورة متساوية. إنها تجبر علماء الاجتماع والاحصائيين على أن يجعلوا أقوالهم متناسبة مع أبعاد أساس المعطيات التي بحوزتهم. فليخضعوا (لهذا الواقع)، فالموضوع الذي يعالجونه ليس غير الانتحار الذي يتفق الاطباء ورجال الشرطة على إعطائه هذه التسمية. وأن يعرفوا ذلك أفضل من أن يجهلوه؛ من المفضل أن يعرفوا هذا الانتحار على ألا يعرفوا شيئاً.

(1) «... العمل الذي يكرسه جرى إنجازه **مع علم بالوقائع**».

إن على علماء الاجتماع، بالقدر نفسه الذي على باقي رجال العلم، أن يصوغوا مع ذلك كل فرضية نظرية تتجاوز إمكانيات التحقق من أسس المعطيات الموجودة. إن التعريف والفرضيات النظرية يمكن وينبغي أن تساهم في تحسين نوعية المعطيات السوسيولوجية. وتعريف دوركايم خصب إذاً بفعل طموحه بالذات.

إن الأهمية العلومية لهذه الملاحظات أرفع بكثير من تأثيراتها التجريبية. فلنراهن على أن المهلّسين والشهداء والأبطال وأعداء التقاليد ليسوا موجودين في مجتمعاتنا بعدد كاف ليخطّئوا لوحدهم حسابات حالات الانتحار.

لا بل سوف نتوصل إلى حد الدفاع عن المفارقة التالية. بعيداً عن أن يشكل الانتحار الظاهرة الاجتماعية الأصعب تعريفاً أو إدراكاً بواسطة الإحصاء، يحتل، بهذين المظهرين، موقعاً مميّزاً. فلنشرح الفكرة.

هنالك حقائق اجتماعية لا يمكن الاحصائيات أن تدرك منها إلا قطعاً، ويظل الباقي في غير متناول معرفة رقمية، وبالتالي مجهولاً إلى حد بعيد. تلك هي حالة الإجرام والانتاج؛ وليست حالة الانتحار.

إن الأرقام المفترض أن تقيس الإجرام سريعة العطب، تحديداً. فهي لا تقدّر بتاتاً إلا الجزء المرئي من الإجرام،

ذلك الذي يتيح إنزال العقاب (بفاعليه) أو الذي قُدِّمت شكوى به. ليست لها أي سيطرة على الجزء المغمور من الاجرام، ذلك الذي لا يُمسَك ولا يشكو منه أحد، لأنه لا أحد يعتبر نفسه ضحيته على المستوى الفردي، في حين أن الأمر يتعلق بتصرفات تتسبب بالأذى لأقسام مهمة من المجتمع: الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، السّوق السوداء، الجرائم المالية...

على العكس، فإن بعض الجرائم تدخل أكثر في الحسابات لأن تسوية الأضرار والخسائر مرتهنة بإبلاغ الشرطة: تلك هي حال الاعتداءات على الملكية: أعمال السطو، السرقات... إن إحصاءات الجرائم، وهي إحصاءات جزئية، تكون علاوة على ذلك موارَبة[1].

كذلك الأمر، فإن مفهوم الانتاج الذي ينجح اليوم في الإمساك به الإطارُ الأكثر إتقاناً في المحاسبة القومية لا يزال بعيداً جداً عن الانتاج الفعلي. فليس يدخل في الواقع في الحسابات غير العمل البضاعي والمعلن عنه؛ ضمن هذه الشروط، تستبعد من إطار المحاسبة القومية كل أشكال الانتاج غير البضاعية (العمل المنزلي، العمل المجاني) والأشكال غير

(1) إن منتحي هذه الاحصاءات يعترفون بذلك بحسن نية: وزارة العدل، Compte général، 1975، الجزء الأول، ص 10. توثيق فرنسي.

الشرعية من الانتاج البضاعي: العمل الأسود، التهريب، تهريب المخدرات أو العملات، الدعارة. والحال أن شتى التقديرات الدقيقة التي أمكن القيام بها بخصوص كل من أشكال الإنتاج هذه بينت أن الأمر يتعلق بأحجام يُعْتَدّ بها[1].

إن الأمر يختلف بخصوص حالات الانتحار. إن شخصاً متوفّى هو شخص ميت، والمنتحر ميت وكل الموتى معدودون فردياً في إحصائيات أسباب الوفاة الطبية. خلافاً للإجرام غير المعاقب أو للعمل غير البضاعي، يظهر كل المنتحرين في الإطار الاحصائي: هم داخل الجدول وليسوا خارجه، بعضهم مصنفون تحت عنوان «حالات انتحار»، وآخرون جرى إحصاؤهم تحت تسميات أخرى (حوادث، حالات تسمُّم، أسباب مجهولة...)، هم بكل بساطة مُساء تصنيفهم. لكنهم هناك. وهذا الفرق حاسم بالنسبة للإحصائي. إن الإنتاج والإجرام يضعان المحاسبين القوميين بمواجهة مشكلات معقدة خاصة بالتعريف المفهومي والفهم التجريبي.

أما الانتحار فلا يطرح أبداً على الاحصائي إلا مشكلات تصنيف. ومهما تكن هذه المشكلات مهمة ويصعب حلها، إلا أنها لا تقاس إطلاقاً بالمشكلات السابقة. فهي تقدم إمكانية

(1) أنظر في هذا الخصوص اندريه ڤانولي، التخطيطات المتنوعة لفكرة الانتاج، Economie et Statistique، العدد 158، أيلول 1983.

القيام باختبارات تماسك داخلي، وصياغة فرضيات والتحقق منها، وحساب الفوارق بين الأرقام. إن الجعبة الحديثة للإحصائي ليست خالية من معدات قادرة على تمييز الجزء من الانتحارات الذي أسيء تصنيفه، وعلى تقديره وتصحيحه. إن إدارة الضرائب تلجأ اليوم إلى التحليل التمييزي من أجل تحديد هوية مرتكبي الغش. وهي تتوصل إلى ذلك! إن تصحيح حساب عدد المنتحرين مشكلة من النوع عينه.

إن تأكيد كون الانتحار يشكل، بالنسبة للاحصائي، موضوعاً مميّزاً لم يكن إذاً إلا مفارقة في الظاهر. أما المفارقة الحقيقية ففي مكان آخر: إن أرقام الاجرام، والانتاج والمداخيل تمر، بقرب الجمهور، كرسالة في البريد؛ لكن ليست هذه هي حال أرقام الانتحار. ومع ذلك...

إن انتقادات دوغلاس التي لها صلة بالطلاق بين الانتحار النظري والانتحار المسجَّل هي في الوقت نفسه ثابتة و، في الأخير، بنّاءة. أما نتائج النقد، الذي يفترض الارادة وإمكانية إخفاء الانتحار عن الاحصائيات من جانب العائلات والهيئات الطبية المكلفة بالمعاينة، فهي ذات طبيعة أخرى بالكامل. إن الاتساع الفعلي للظاهرة مُساء تقديره إلى أبعد الحدود؛ ليس هذا وحسب، بل الأخطر من ذلك أن الإخفاء ليس ذا شكل واحد: تصحيح التغيرات الملاحظة في التوزيعات عندئذٍ هي الآثار الناجحة لإخفاءٍ انتقائي.

ويمكن صياغة محاجة دوغلاس على الشكل التالي:

«إذا كانت معدلات انتحار الفقراء أعلى من تلك الخاصة بالأغنياء، فذلك لأن لدى هؤلاء الأخيرين قدراً أكبر من إرادة إخفاء حالات الانتحار في صفوفهم والقدرة على ذلك: حس الشرف الأكثر نموّاً، والذي يشاطرهم إياه المسؤولون القضائيون والأطباء؛ إن تقاربات اختيارية، ملائمة للتواطؤ، توحد في كل حال كل هذه الأوساط في ما بينها. إن الميل إلى الإخفاء، المتناسب مع فقدان الهوية الاجتماعية الذي يتعرض له الشخص الذي يُعلن عن موته انتحاراً، هذا الميل لا يمكن إلا أن يكون أقوى لدى البرجوازيين: لديهم دائماً ما يخسرونه في القضية أكثر مما لدى العامل أو المشتغل بأجر في الزراعة. يقال إن الشبان ينتحرون أقل من الشيوخ، والرجال أكثر من النساء؟ إن الأمر يبدو كذلك بسبب احتيال في التسجيل. كلما كان فرد ما أكثر اندماجاً في جماعة كلما هدد انتحارُه بترك انعكاسات أكبر على هذه الجماعة؛ لذا فإن أسباب الحيلولة دون الاعلان عن الانتحار ووسائل ذلك تصبح أقوى. إن للشاب أهلاً، وإخوة وأخوات، وللأم أولاد وزوج، أما العجوز فليس لديه أحد يساعده على تجميل سبب وفاته. يجد نفسه معزولاً في جداول الاحصاء بقدر ما كان معزولاً في حياته. أما الاختلافات المناطقية التي تعارض البروفانس بالبروتاني أو الرين بالمدن، فهي تُعزى فقط للفروق في الجدية المبذولة في تصديق الوفيات وفي نوعية التسجيل الإحصائي. إن المدن الكبيرة تحشد أطباء أكفا ومصالح إحصائية مجهزة بشكل أفضل. إذا كان معدل الانتحار يزداد، فإن ذلك يعني أن جهاز التسجيل يتحسن، وإذا كان ينقص، فهذا عائد إلى كون مستوى الإحصائيين ينخفض».

باختصار، ليست التوزيعات الاحصائية المسجلة هي تلك الخاصة بالانتحار، بل بالقدرات التفاضلية على إخفائه. وحين

يجري تخليص توزيع معدلات الانتحار ضمن السكان من نتائجه الفاسدة يبدو هذا التوزيع عندئذٍ أشد اتساقاً: يصبح هو ذاته في كل الفئات وفي كل البلدان. إن دوغلاس يتوصل حتى إلى افتراض وجود «معدل عالمي متوسط»، ويتحدث باشلر عن «طاقة انتحارية ثابتة». والنتيجة العملية لذلك تكون أنه لم يعد لعالم الاجتماع إلا أن يحزم حقائبه ويرحل. ليس لديه ما يعلنه إزاء ظاهرة شاملة ومسطحة إلى الحد الذي يكون لواقعة علم نفس عام. أليس ليڤي ـ شتراوس بالضبط هو الذي كان يؤكد، بوصفه دوركايمياً منسجماً، أنه «ليس من علم اجتماع إلا علم اجتماع الاختلاف»؟[1].

إن هذه الانتقادات تلقى تقبُّلاً جيداً لاسيما أنها تنقل، بشكل بارع وواضح، مجمل الآراء التي أمكن كل واحد أن يكوِّنها عن المسألة من دون أن يكون درسها. هل تقوم لأجل ذلك على وقائع؟ إذا أعملنا التفكير فهي كذلك، أقل بكثير مما يبدو، لشدة ما تجبر على الافتراض. ينبغي للقبول بها افتراض أنه يوجد على المستوى القومي وحتى العالمي إجماع على إخفاء بعض الانتحارات أكثر مما انتحارات أخرى. وهنا تكون الواقعة الاجتماعية: ونحن نشدد على القول **واقعة اجتماعية**. إن إخفاءً بهذا الاتساع يتطلب، لأجل ترجمته في الإعلانات بهذا القدر من الانتظام، إجماعاً وتنسيقاً نضالياً بين

(1) كلود ـ ليڤي ـ شتراوس، Race et histoire، غونتييه.

العائلات، والاطباء، والأطباء الشرعيين، والشرطة، وشركات دفن الموتى، والبلدية، ورجال القضاء. كل هذه المؤسسات قد تكون تتشاطر إلى تلك الدرجة العليا القيم ذاتها التي قد لا يتردد بعضها لأجل احترامها في انتهاك القواعد التي تفرضها واجباتها المهنية. هكذا يتم توافق بين عائلات وأطباء ورجال شرطة على إخفاء انتحارات الشباب والنساء والأغنياء في باريس كما في أوسلو أو بودابست، في البلدان المتزمتة أخلاقياً كما في البلدان الكاثوليكية، خارج الستار الحديدي كما داخله. يمكن التسليم أيضاً بأن أسباباً اجتماعية قوية تساعد في إخفاء الانتحار: تكون الواقعة الاجتماعية عندئذٍ هي الإخفاء بالذات. لكن بما أن بعض الانتظامات الاحصائية المتعلقة بالانتحار مؤكدة في كل البلدان الأوروبية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، ينبغي التسليم عندئذٍ بأن القيم التي ترتبط بالانتحار، وبالغنى، والشباب، ووضع المرأة، والاحصائيات لا تتغير من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.

ليس سهلاً، في الواقع، إخفاء ميت، وكتم أسباب وفاته، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بموت غير طبيعي كالانتحار. لقد آن أوان الوصف التفصيلي للاجراءات الإدارية سارية المفعول اليوم في بلدنا لمعاينة حالات الوفاة، وتحديد أسبابها، ونقلها بعد معرفتها إلى المؤسسة الاحصائية المكلفة بإدخالها في الحسابات. يموت أحدهم، فيستتبع ذلك ضرورة التصريح بوفاته إلى البلدية في غضون 24 ساعة. يحرر محضر وفاة

عندئذٍ مأمور الأحوال الشخصية في المحلة التي حصلت فيها الوفاة على أساس المعلومات التي يقدمها المصرحون: أفراد من العائلة، جيران أقربون، مستشفيات، شرطة، ومحضر الوفاة هذا لا ينطوي إلا على معلومات الحالة المدنية التالية: الجنس، العمر، المهنة، الوضع الزوجي، مكان الوفاة... ولا تظهر فيها أي إشارة إلى سبب الوفاة. وما أن يُعلم مأمور الأحوال الشخصية بالوفاة ينتدب طبيباً يتولى الذهاب لمعاينة الوفاة وتحديد أسبابها. ويمكن أن يكون هذا الطبيبَ المعالجَ، لكن ما أن تبلغَ المدينة حجماً معيناً يصبح الشخص المعني طبيباً للأحوال الشخصية. وعلى هذا الطبيب أن يملأ ورقة مطبوعة صادرة عن وزارة الصحة العامة، هي **شهادة الوفاة**، التي يكون لها شكل بطاقة ـ رسالة زرقاء، تضم جزأين: الجزء الأول مخصص لمصلحة الأحوال الشخصية ويُستخدم في الواقع كإذن بالدفن (يظهر فيه اسم عائلة المتوفى، واسمه الصغير، وعمره وعنوانه، علاوة على تاريخ الوفاة وساعتها وواقعها)؛ أما الجزء الثاني، المخصص لطبيب الصحة العامة التابع لإدارة العمل الصحي والاجتماعي في المحافظة، فتُحدَّد فيه أسباب الوفاة. وهذا الجزء الأخير يختمه طبيب الأحوال الشخصية، ولا يُفتح إلا في البلدية احتراماً للسر الطبي. سوف يكون على الوثيقتين ـ **شهادة الوفاة** والجزء المختوم من **الشهادة** الذي يتضمن أسباب الوفاة ـ أن تقوما عندئذٍ، كل من جهتها، بمسيرات إدارية معقدة سوف نوفر على القارئ تفصيل

مصائبها. بيد أنهما تلتقيان مجدداً في الأخير: سوف تقع الواحدة على الأخرى ذات يوم في الڤيزينيه Vésinet، في ورش ترميز الوحدة 164 من الإينسيرم INSERM(المعهد القومي للصحة والأبحاث الطبية). هناك، تفتح ملاكاتٌ مجبرة على التزام السر الاحصائي شهادة الوفاة، وتنقل إلى أسفل وثيقة الوفاة، التي جرى تحريرها من كل إشارة إلى الهوية الفردية، كاسم العائلة أو الاسم الصغير، أسباب الوفاة المكتوبة على الجزء المختوم من الشهادة. وهي تنسخ (هذا الجزء) بشكل مرمّز، أربعة أعداد من أربعة أرقام تتناسب مع الأسباب المباشرة، الأصلية والمكملة للوفاة. وبعد انجاز هذه العملية، تحرق شهادة الوفاة وتحوّل شهادة الوفاة المكملة بإضافة سببها (والمحذوف منها الاسم) إلى الـ INSEE الذي يكفل المعالجة الاحصائية بأقصى درجات السرية.

هذه هي الدورة العادية. ويتم الاخلال بهذه الدورة كلما وجد طبيب الأحوال الشخصية، المدعو لمعاينة الوفاة، نفسه أمام جثة لديه أسباب لافتراض أن وفاتها ليست ناجمة عن سبب طبيعي. فحين تواجه الطبيب حالة موت عنيف (أو يفترض إمكانية أن تكون كذلك)، عليه بحسب منطوق المادة 81 من القانون المدني، أن يرفض إعطاء شهادة الوفاة ـ (وبالتالي الإذن بالدفن) ـ وأن يبلغ في الحال سلطات الشرطة والقضاء التي تفتح تحقيقاً. في كل حال، غالباً ما يتم الاتصال

بالشرطة مباشرة، حتى قبل معاينة الطبيب، وذلك من جانب الجيران، أو العائلات، أو الشهود، أو رجال الاطفاء. وتلك هي الحال بوجه خاص في كل مرة يتم فيها الانتحار خارج المنزل، على الطريق العام، أو في المستشفى، أو في المنزل بالذات، لكن بأشكال «علنية» من شأنها تنبيه الجيران أو المارة: غاز، طلقات نارية، قفز من النافذة، شنق. يصبح الاخفاء عندئذٍ بالغ الصعوبة لا بل ينطوي على مخاطر. ويعود تحديد سبب الوفاة عندئذٍ للقضاء الذي ينتدب للتثبت منه مأمورين في الضابطة العدلية، وأطباء وأطباء شرعيين.

وثمة احتمالان عندئذٍ لا أكثر: إما أن التحقيق يثبت بسرعة ومن دون أي التباس ممكن أن الموت العنيف «لا يتطلب أي متابعة قضائية» (حادث أو انتحار مثلاً) وفي هذه الحالة تعود الدورة إلى سابق مسارها: يكتب الطبيب تقريراً، والمحقق محضراً. ويُرسَل كل ذلك إلى المدعي العام الذي يعطي عندئذٍ الإذن بالدفن. وهذه الاجراءات الادارية يمكن حتى أن تشكل مجرد شكليات، ويمكن أن يُنظم طبيب الأحوال الشخصية أخيراً شهادة الوفاة بموافقة مأمور الشرطة. يستعيد عندئذٍ محضر الوفاة وشهادة الوفاة مسارهما الطبيعي حتى التقائهما الأخير، في القيزينيه. وهذه هي الاجراءات الأكثر شيوعاً بالنسبة للانتحارات البسيطة.

وتنبغي الاشارة إلى أنه حتى في غياب أي تلوين جزائي

تنطوي أحكام المادة 81 على أهمية لا مجال لنكرانها. فأحياناً لا غنى عن تحديد ظروف موت عنيف بطريقة واضحة: الحاجة إلى تمييز الحادث من الانتحار عند تطبيق بنود بعض عقود التأمين، رابطة السببية بين الحادث والعمل المتذرع به والذي يمكن أن يستدعي تشريحاً قد يطلبه صندوق الضمان الاجتماعي أو العائلة..

أو أن الموت العنيف مشبوه، وفي هذه الحالة يتم التوسع في تحقيق الشرطة ويُنقل الجثمان إلى مؤسسة الطبيب الشرعي، ويتم التشريح، فتُقطع عندئذٍ الدورة العادية للشهادة. إن التشخيص النهائي لسبب الوفاة، الذي يقوم به أطباء مؤسسة الطب الشرعي ويُسلَّم إلى السلطات القضائية، لا يتم إيصاله دائماً إلى المؤسسة الإحصائية. وسوف نتحدث عن ذلك مجدداً في ما بعد.

إن طبيعة الإجراءات الادارية المقرَّة لإثبات حالات الوفاة وتحديد أسبابها من شأنها، كما نرى، أن تحد من الامكانية المادية لإخفاء الانتحارات. فشبه مستحيل إخفاء انتحار مذ يتم على الطريق العام، بالمعنى الواسع للكلمة، أي خارج المسكن الخاص (في المستشفيات، الشوارع، الأنهر، الأماكن العامة...). ويستحيل تقريباً إخفاء انتحار حدث في المسكن الخاص في كل المرات التي تُظهره فيها ظروف الموت على الملأ أو تجبر الطبيب قانوناً على احترام أحكام المادة 81 من القانون المدني وعلى إعلام الشرطة: الشنق،

الأسلحة النارية، السلاح الأبيض، الاختناق، وغالباً جداً التسمم. إن الانتحار قضية شخصية، هذا صحيح، لكن إثبات الوفاة قضية عامة؛ مذ يكون الموت عنيفاً، لا يعود الطبيب لوحده مع العائلة، بل يكون ثمة أيضاً رجال الشرطة والقضاء، وشركات التأمين، وشركة دفن الموتى، وحتى الرأي العام. بما أنه جرى إثبات الانتحار واعترفت به السلطات القضائية فأي حياءٍ قد يدفع الطبيب لعزو الموت لسبب آخر على الشهادة؟ وهذا في وقت يعرف فيه، بوجه خاص، أن التشخيص الذي يسجله لن يقرأه إلا أطباء أو إحصائيون طبيون مجبرون على حفظ السر.

يمكن اعتبار الحجة السابقة متفائلة: لا يُستنتج الواقع من الحق، وكل تشريع صُنع ليتم انتهاكه. ليس من الجدية بمكان إنكار أن بناء التسجيل قد ينطوي على صدوع وأن هذه الصدوع انتقائية وتترك بعض الانتحارات تمر أكثر مما تترك حالات انتحار أخرى. وليس أكثر جدية أن نضفي على هذا الاخفاء اتساعاً تمنعه مادياً من امتلاكه أجهزة مؤسسية ورهانات اقتصادية، واجتماعية وقضائية.

إذا كان الميل إلى الإخفاء والإجماع الضروري لتحققه بهذه القوة، فكيف نفسر كون عدد حالات الانتحار المسجلة في فرنسا خلال سنة واحدة على هذا القدر من الارتفاع؟ فـ 10580 حالة انتحار تم إحصاؤها عام 1981، إنما تعني 29 حالة انتحار يومياً، أي أكثر من حالة انتحار كل ساعة. إن

وفاة من أصل 50 تعزى اليوم رسمياً إلى الانتحار. وهذا ليس بالشيء التافه. إن هذا العدد يقترب كثيراً من عدد ضحايا حوادث السيارات: 11086 وفاة على الطرقات في السنة ذاتها، أي 2% من حالات الوفاة. والحال إن هذا الرقم الأخير ـ الذي لا يشك به أحد ـ تتم مماثلته باستمرار بمجزرة، لا بل بمحرقة. فإذا كانت 11 ألف وفاة باتت المحرقة، فأي اسم ينبغي اختراعه للدلالة على عدد المنتحرين، بعد تصحيحه من التأثير المفترض للإخفاء؟ إن مهاجمي دوركايم هم متشائمون، لا ريب في ذلك!

ويمكن بالأحرى طرح المسألة المتمثلة بأن انتقادات دوغلاس تقاوم بصعوبة امتحان الوقائع، على الأقل تلك التي من الممكن مواجهتها. وهاكم بعضها.

إن الميل إلى الإخفاء يزداد بمقدار ما يزداد استهجان الانتحار؛ وهو ضعيف في الجماعات الاجتماعية والطوائف التي يلقى الانتحار، على الأقل، تسامحاً حياله في أوساطها، إذا لم يكن يلقى القبول؛ لكنه قوي جداً، على العكس، في الأوساط التي يصدم الانتحار فيها بصورة مباشرة القيم الأخلاقية الأساسية، وبالتالي هو عرضة لرفض أخلاقي واجتماعي. هكذا لا يزيد الانتحار لدى البروتستانت عليه لدى الكاثوليك، لكن انتحار هؤلاء الأخيرين هو الذي يجري إخفاؤه في أغلب الأحيان. كيف نفسر مع ذلك أن حالات الانتحار في السن نفسه هي الأكثر تواتراً في منطقة البروتاني

وفي المنطقة الشمالية الشرقية من فرنسا، تلك الأراضي التي أثرت فيها المسيحية أكثر مما أثرت في غيرها وجرى اكتسابها أكثر من أي مكان آخر للأخلاق الكاثوليكية؛ بينما الانتحارات هي الأقل عدداً في جنوب فرنسا، الواقع أكثر تحت تأثير الأخلاق البروتستانتية، أو الماسونية، أو العلمانية؟

إن كل ارتفاع في معدل الانتحار قد يكون يتناسب مع تحسن تقني في جهاز التسجيل؛ لكن كيف نحلل حالات الركود، لا بل الانكماش على صعيد هذه المعدلات ذاتها؟ إن المعدل الاجمالي للانتحار، القريب من 22 على مئة ألف في السنوات 1906 ـ 1913 يتراوح اليوم بين 16 و20 على مئة ألف نسمة. والحال أن الجميع متفقون على اعتبار أن طرائق الكشف تحسنت بالأحرى بين التاريخين، لاسيما عبر إدخال تثبُّت طبي إلزامي. لقد بيَّن ف. بينار[1]، بصورة أكثر رهافة ودقة، أن الانخفاض الضعيف جداً لكن الثابت للفرق بين حالات الانتحار لدى الذكور وحالات الانتحار لدى الإناث، الذي يُلاحَظ في فرنسا منذ عام 1948، لم يكن بالامكان عزوه، كما يفعل دوغلاس، لإخفاء أقل لانتحار النساء. فمعدلات انتحار النساء العازبات والأرامل تبدو ثابتة على امتداد الفترة المشار إليها: أما حالات انتحار النساء المتزوجات فتنخفض قليلاً. إن تفسير انخفاض الفرق يجد

(1) ف. بينار، مرجع مذكور.

تفسيره في الواقع في انحسار للانتحار بين الذكور.

بين الانتظامات الملاحظة والمؤكدة عالمياً، هناك ارتباط معدل الانتحار بالجنس (ينتحر الرجال أكثر من النساء) وبالعمر (ينتحر الكبار بالسن أكثر من الشباب). هنا أيضاً، كل شيء خاضع للموارية. فلنُعْمل العقل لحظةً فيما نتذكر أن إحصائيات الوفاة تتميز إلى حد بعيد بكونها تشكل إحصاء شاملاً لكل المتوفين في سنة. لا يمكن الإخفاء إذاً أن يطول الموت بحد ذاته، بل أسبابه المعلنة فقط. والحال أنه إذا لم يُعْلَن عن موت المنتحر انتحاراً، فثمة إعلان عن موته لسبب آخر. يجري تصنيفه في مكان آخر ضمن إحصائيات الوفيات، لكنه يظهر بالتأكيد في مكانٍ ما على الجدول. لكن أين يمكن أن يكون إذاً؟ إذا أخذنا بالحسبان العدد المحدود للوسائل التي في متناول الناس لوضع حد لحياتهم والانسجام الضروري بين مظهر الجثمان والتشخيص الطبي، فإن مجال الاحتمالات ضيق نسبياً.

ينبغي البحث (عن السبب) في اتجاه الحوادث وحالات الغرق، والتسمم، والأسباب المجهولة. وحجة الغرق فضَّلها دوغلاس بصورة واسعة: تشكل هذه الزاوية بالنسبة اليه مصدر أكبر قدر من الإخفاء. فأي شيء أسهل من عزو انتحار غرقاً لمجرد حادث؟

في عام 1976، جرى الاعلان عن وفاة 1109 رجال و624 امرأة غرقاً. إذ ملأ الأطباء الشهادات الزرقاء خلصوا إلى وجود

حادث وراء وفاة 688 رجلاً و152 امرأة، وانتحار وراء وفاة 421 رجلاً و472 امرأة. وهذا يعني أنه إذا كان لدى الأطباء ميل لإخفاء الانتحارات بين النساء أكثر مما بين غيرهن، يكونون في ذلك العام (الذي كانت النتائج فيه قريبة جداً منها في الأعوام الأخرى) قد وقعوا في خطأ مبين: 38% من حالات الغرق لدى الذكور عزيت إلى الانتحار، و76% من حالات الغرق لدى الاناث.

يمكن تطبيق الاستدلال عينه على حالات التسمم بالأدوية التي لما كانت تتم عموماً في المنزل، تكون الأسهل تمريراً، هي أيضاً، على أنها حوادث مؤسفة: إن النتائج في هذا الميدان أكثر إذهالاً، فمن أصل 630 تسمماً وسط الذكور، اعتبر الأطباء 491 حالة على أنها انتحارات، وتلك هي الحال بخصوص 554 حالة من بين 721 تسمماً للاناث، أي 78 و77% على التوالي. ليس من فرق بين الرجال والنساء؛ وأكثر من ثلاثة أرباع الحالات جرى الاعلان عنها كحالات انتحار. إن الطبيب المفترض أن يكون مدفوعاً إلى حماية المرأة من العار، ينبغي أن يصب في خانة «الحوادث» حالات انتحار نساء أكثر من حالات انتحار رجال، لكن الواقع ليس على هذا المنوال. كنا ننتظر دوغلاس، فإذا بنا إزاء دوركايم! باختصار، حين لا تكون الوفاة في الامتداد المنطقي لصحة المريض السابقة، لا يبدو الطبيب أكثر ميلاً للاعلان عن وفاة المرأة بحادث والرجل بانتحار. والأمر يصح على العمر كما

على الجنس؛ والتفحص عينه لا يكشف أيضاً اتجاهاً واضحاً وعاماً للاعلان عن موت الشاب بحادث والعجوز انتحاراً؛ لا توجد المواربة هنا إلا بالنسبة للشبان الذكور وليس للنساء. لماذا؟ يمكن أن نفترض بالطبع أن لدى الطبيب، في كل هذه الحالات، سبباً طبياً ما لاخفاء الانتحار المسجل في الشهادة. ينبغي لأجل الانسجام، في حال انتشال غريقة قضت انتحاراً، ألا يتم إعلان أنها غرقت قضاء وقدراً، بل بفعل سكتة قلبية. ليس فقط تزوير النية، بل وصف العملية وصفاً كاذباً. إن في ذلك إفراطاً في الافتراض!

ثمة خلاصتان تفرضان نفسيهما: إن إخفاء الانتحار ظاهرة ذات اتساع محدود؛ والمواربات التي يطبع بها التوزيعات الاحصائية أقل بديهية بكثير مما كان بالامكان افتراضه لأول وهلة.

ثمة مأخذ أخير غالباً ما يؤخذ على إحصائيات الانتحار: إن المصادر المتوفرة المختلفة لا تتطابق في ما بينها: لا تعطي الظاهرة التقدير عينه. وهذه الملاحظة دقيقة؛ فمع أن هذا الانتقاد إنما يتذرع به، في معظم الأحيان، مهاجمو تلك المصادر كحجة استطرادية، فهو الأكثر قوة بين كل الانتقادات التي أمكن توجيهها، والذي تترتب عليه أكثر من أيٍّ غيره نتائج جسيمة، والأقدر على تسليط أضواء جديدة على هذه المسألة القديمة، شرط استكشاف الطرق التي يفتحها، والأسهل تصحيحاً، قبل فوات الأوان.

ثمة في فرنسا مصدران كبيران يقدّران سنوياً عدد حالات الانتحار[1]. لقد أشرنا إلى المصدر الأول؛ وهو الأسهل متناولاً والأكثر تفصيلاً، ذلك الذي يقوم مقام أساس للغالبية الكبرى من الدراسات السوسيولوجية والاحصائية عن الانتحار. وقد جرى استقاء معطياته مباشرة من دوائر الاحوال الشخصية، وهي معطيات يتم تحويلها إلى الإينسي INSEE بواسطة الإينسرم INSERM (المعهد القومي للصحة والأبحاث الطبية)، الذي يأخذ على عاتقه تحليلها وشرحها ونشرها، بعد استخدامها إحصائياً. إن هذا المصدر (الأحوال الشخصية ـ الإينسرم ـ الإينسي) معروف في أغلب الأحيان باسم إحصائيات الأسباب الطبية للوفاة (س ط و). وهو يحصي بصورة شاملة كل حالات الوفاة الحادثة في سنةٍ ما، أيّاً تكن أسبابها.

بالتوازي مع هذا المصدر الموضوع اليوم تحت إشراف وزارة الصحة[2]، تسجل إدارة العدل الجنائي، هي أيضاً، كل

(1) هناك مصدر ثالث منذ عام 1972، منشور انطلاقاً من الجنايات والجنح التي يتثبت منها الدرك والشرطة القومية: La criminalité en France d'après les statistiques de police judiciaire، توثيق فرنسي. وتظهر فيه حالات الانتحار، جنباً إلى جنب مع إدمان المخدرات السامة، في زاوية «تصرفات غير مشروعة ضد الذات».

(2) بعد أن خضع على التوالي، لاشراف وزارة الداخلية، والـ SGF، والـ INSEE.

عام حالات الانتحار. وهي تجمع المعطيات من التحقيقات القضائية التي تُفتح حين يكون الموت عنيفاً أو مشبوهاً (المادة 81 من القانون المدني). وهذا المصدر أقدم بكثير، لأنه يعود إلى عام 1826 في حين أن سلسلة **الأسباب الطبية للوفاة** لم تبدأ إلا عام 1906. وانطلاقاً من هذه المعطيات بالذات، درس دوركايم الانتحار في القرن التاسع عشر.

ثمة اختلافات مهمة بين المصدرين؛ فمن عام 1906 إلى عام 1961، لا تزال حالات الانتحار التي أحصاها القضاء أكبر عدداً من تلك الواردة في إحصائيات الأسباب الطبية للوفاة. ويجد هذا الاختلاف تفسيره جزئياً في واقع أن أرقام القضاء كانت تخلط حتى عام 1961 بين الانتحارات الناجزة والانتحارات الفاشلة (محاولات الانتحار)، في حين أن إحصائيات الاسباب الطبية للوفاة لم تُدخِل يوماً في حساباتها إلا الانتحارات الناجحة. بيد أن هذا التفسير لا يحلل كل الاختلاف لأنه حتى بعد عام 1961، حيث باتت الانتحارات الناجزة والمحاولات الفاشلة تُحسب كلٌّ منها على حدة، لا تزال أرقام القضاء أكبر من أرقام الإينسرم ـ الإينسي. بصورة ضئيلة جداً، في الحقيقة، وبصورة متناقصة، بحيث يميل المنحنيان للالتقاء منذ عام 1968: الفرق المتوسط بين السلسلتين أدنى من 3%، وقد كان 0,9% في عام 1972. ليس الحساب دقيقاً، لكننا لسنا بعيدين عن الحساب.

بعد قول ما قلناه، لا يمكن التباعد بين سلسلتي الأرقام أن

يشكل في ذاته حجة لصالح الثقة بهذا المصدر أو ذاك؛ ناهيكم عن أنه يجب التأكد من أن الأفراد أنفسهم هم الذين جرى إحصاؤهم في المصدرين، والحال أن هذا ليس ما هو حاصل تماماً.

هاكم كيف لفت انتباهنا هذا الاختلاف. إن السلسلة الاحصائية الأحدث عهداً التي نشرتها الشرطة القضائية، تتحدث عن عدد سنوي من حالات الانتحار أدنى بكثير من تلك التي يوردها المصدران الآخران. فحين تعلن الاينسرم عن 10341 في عام 1980، مثلاً، لا تحصي الشرطة القضائية غير 6851. والفرق هو نفسه في كل عام.

ليس ثمة ما يذهل، **قَبْلياً**، إذا كان الاختلاف الملاحظ بين المصدرين يميل في هذا الاتجاه بدلاً من ميله في الاتجاه الآخر. إن أرقام الشرطة مقَصِّرة لأن هذه المؤسسة ليست مطالبة بأخذ العلم بغير حالات الانتحار التي تشملها المادة 81. فالانتحارات «الطبيعية» والتي لا تثار شبهات حولها، تلك التي يأخذ طبيب الأحوال الشخصية على مسؤوليته القرار بأنها لا تهم الشرطة ولا القضاء، لا يتم الابلاغ بها إلى المفوضيات، وهي لا تدخل بالتالي في الحسابات. وهكذا يمكن تفسير لماذا تكون تقديرات الشرطة أقل من تقديرات الاينسرم؛ وهذا الفرق لا تترتب عليه نتائج، لأن أرقام الشرطة متضمَّنة في أرقام الاينسرم.

تلك كانت، على الأقل، فرضيتنا، المطَمْئِنَة، حتى اليوم

الذي لاحظنا فيه أن الفرق بين المصدرين يمكن قلبه: أحصت الشرطة القضائية أكثر من 200 حالة انتحار في السين ـ سان دوني في حين حذفت منها الإينسرم 100. وقد كان يلاحظ فرق مشابه في رين، وليون، وباريس. إن إحصاءآت الشرطة لحالات الانتحار، الأدنى إجمالاً من إحصاءات الاينسرم، كانت تتكشَّف أحياناً، محلياً، أعلى بكثير، لاسيما في المدن الكبيرة.

وقد اتضح أن السبب بسيط جداً: إن إحصائيات الشرطة والقضاء لحالات الانتحار تُدخل في حساباتها تماماً الانتحارات التي تكتنفها مشاكل، الخاصة بالمادة 81. إن التشخيص النهائي، المستبعد عنه طبيب الأحوال الشخصية، يُكلَّف به الأطباء الشرعيون وملاكات المؤسسات الطبية ـ الشرعية التي تُنقل الجثث اليها في أغلب الأحيان. تنقطع عندئذٍ نهائياً دورة الشهادة الزرقاء الصغيرة. يا للْغضب، ويا لليأس، إن النيابات العامة لا تحوِّل إلى الأحوال الشخصية وإلى دوائر الاحصاء نتائج تحقيقاتها إلا لماماً جداً وبصورة استثنائية[1]. فبدلاً من حساب الحالات المرسلة إلى البرادات

(1) هذا التقليد قديم؛ أشار إليه هالبواشز في ملحوظة من Causes du Suicide: «كان جرى الاقتراح، خلال كتابة قانون نابوليون، بأن ترسَل محاضر مأمور الشرطة وكاتب المحكمة الجنائية، في حالات الموت العنيف، إلى مأمور الاحوال الشخصية لتحل محل محضر وفاة. لكن فرع مجلس شورى الدولة اتخذ قراراً ضد هذا الاجراء «الذي يسيء من دون نفع إلى ذكرى المتوفى».

تحت زاوية **انتحارات**، كما كان من الممكن افتراضه، يجد إحصائيو الإينسرم أنفسهم مضطرين، في أغلب الأحيان، لتوزيع حالات الوفاة هذه، في غياب معلومات أكيدة، بين «حالات الوفاة العنيفة مع شك في النية» و«حالات الوفاة ذات الأسباب المجهولة». ويعني ذلك العدد ذاته من الانتحارات الفعلية والمعترف بها التي لا يتم إدخالها في حسابات الاينسرم. إن إحصائيات الاينسرم مقصِّرة إذاً؛ وواقع ذلك أكيد هذه المرة. إن التطابق بين سلسلتي الأرقام ليس ضمانة للثقة: هو تطابق عَرَضي.

وقد يقول البعض إنه ليس في ذلك مأساة! ألا يكفي للتقدير الدقيق لمعدل الانتحار السنوي أن تضاف حالات الانتحار الخاصة بأسباب الوفاة الطبية إلى تلك الخاصة بالقضاء و... يصبح الحساب سليماً! كلا، ليست الأمور بهذه البساطة، فثمة سببان يحولان دون القيام بهذه الاضافة. هنالك منتحرون يعترف القضاء بانتحارهم وتعود شهاداتهم إلى الاينسرم. وهذه النسبة تتغير بحسب السنوات ومؤسسات الطب الشرعي التي يُحوّل بعضها نتائجه إلى الاينسرم بطيبة خاطر أكثر مما يفعل بعضٌ آخر (إن أكبر احتجاز إنما يُلاحَظ في هذا المجال في مؤسسة الطب الشرعي في باريس!). لاسيما أنه لا يبدو أن الشرطة والدرك يرجعان، في هذا المجال أيضاً، إلى المبادئ ذاتها. فحين يتولى الدرك تحقيقاً له علاقة مثلاً بانتحار، يكون أكثر ميلاً من الشرطة لأن يملأ

بمقدارِ كلَّ الصيغ الضرورية لضمان متابعة القضية ولأن يتم تحويل التشخيص النهائي إلى المؤسسة الاحصائية. وهذا الاختلاف في السلوك المهني بين الجسمين ينعكس بقوة على التوزيعات الاحصائية: ليست الصلاحيات المكانية الخاصة بكل من الشرطة والدرك هي ذاتها، إذ إن الأولين يعملون في المدن والثانين في الريف. بحيث أن جزءاً مهماً من التغيرات الملاحظة بخصوص الانتحار بين المدينة والريف تشمل اختلافات بين المسلكيات المهنية لكل من رجال الدرك ورجال الشرطة. إن الفرضية القائلة: «الناس ينتحرون في الريف أكثر مما في المدينة» تعني بوجه خاص أن «الدرك يوصلون إلى الاينسرم ما لا توصله الشرطة المدينية»!

نفهم ضمن هذه الشروط، أن فكرة **الإخفاء** لا يمكن أن تعطي صورة عن كل ضياعات التسجيل. إن ضياع المعلومات ناجم هنا عن اشتغال تنظيم إداري مقسَّم إلى مصالح لا تتواصل في ما بينها. يمكن عندئذٍ كشف الأصل الملموس للضياع وتصحيحه في الوقت نفسه، لأنه يكفي إحداث التواصل بين مصادر موجودة تُدخل في حساباتها هنا وهناك حالات وفاة جرى الاعتراف بأنها حالات انتحار. كيف ذلك؟ يكمن الحل، على المدى الطويل، في الاستحصال من مؤسسات الطب الشرعي على أن تحوَّل إلى الاينسرم نتائج معايناتها. لا شيء يحول دون ذلك وثمة أسباب جدية للأمل

بأننا سنتوصل إلى ذلك[1]. وعلى المدى القصير، سيتم الاقتصار على القيام بتعدادات وتصحيحات إحصائية.

إن أولى التعدادات من هذا النوع تمت في عام 1982 في ليون، على يد إحدى مصالح الاينسرم، وفي باريس، بواسطة جماعة عمل من الـ ENSAE[2]. لقد تم اللجوء، في الحالتين، إلى فرز شامل لسجلات مؤسسات الطب الشرعي («التوراة») في تينك المدينتين الكبريين، في سنة؛ ثم قورنت لائحة المنتحرين المُجَدْوَلَين في مؤسسة الطب الشرعي بلائحة المنتحرين المعلن عنهم في إحصائيات الأسباب الطبية للوفاة. إن نتائج هذين التعدادين، اللذين تما في ظل مبدأ السرية الاحصائية وبترخيص من المدعين العامين في محكمتي الاستئناف، متقاربة جداً. إن بعض حالات الانتحار في باريس، كما في ليون، واردة في المصدرين؛ بينما ترد حالات أخرى في مصدر وليس في الآخر. يجب جمعها إذاً.

لقد كانت الاسباب الطبية للوفاة تحتسب عام 1980، في محافظة الرون، 122 حالة انتحار (86 رجلاً و36 امرأة). وقد بينت أعمال التحقق في مؤسسة الطب الشرعي في ليون أن ثمة

(1) تلك هي الحال الآن في مؤسسة الطب الشرعي في ليون، التي يديرها البروفسور ڤيدرين. لقد لفت مؤتمر حديث انعقد في شامبيري (حزيران 1983) انتباه السلطات القضائية، والاطباء الشرعيين، والأطباء إلى فائدة تحويل نتائج التشخيصات إلى الاينسرم.

(2) المدرسة القومية للاحصاء والادارة الاقتصادية.

حاجة لزيادة 146 حالة انتحار إضافية عليها (90 رجلاً و56 امرأة)[1].

ولقد كانت الأسباب الطبية للوفاة تحتسب عام 1978 في مدينة باريس (75) 200 حالة انتحار (115 رجلاً و85 امرأة). وقد بينت أعمال التحقق التي قامت بها مؤسسة الطب الشرعي في باريس أنه ينبغي زيادة 224 حالة انتحار إضافية (146 رجلاً و78 امرأة). وهذه التصحيحات ترفع معدل الانتحار في الرون من 11 إلى 24 على مئة ألف، وفي باريس، **داخل المدينة**، من 9 إلى 21 على مئة ألف. وفي الحالتين ضُرب المعدل بأكثر من إثنين، وهو أمر ليس تافهاً.

يتعلق الأمر هنا، مع ذلك، بفروق قصوى لأن إحدى المنطقتين الخاضعتين للمراقبة مدينية بالكامل (باريس) والأخرى مُمَدْيَنة جداً (الرون). وهاتان المنطقتان تخضعان إذاً لمسؤولية الشرطة أكثر بكثير مما لمسؤولية الدرك. لقد سمحت هذه التعدادات وتلك المقارنات بحساب معامِلات التصحيح، على أساس الجنس، والفئة العمرية. وقد جرى تطبيق تلك الخاصة بالرون على مجموع حالات الوفاة المسجلة في فرنسا خلال عام 1980. وهي عملية تنطوي على

(1) نتائج هذه الدراسة موجودة في: أ. فيليب، مساهمة مؤسسة طب شرعي في قياس الانتحار في إحدى المحافظات. Journal de toxicologie médicale، ليون، ماسون، كانون الأول 1983.

مخاطرة، لكنها عملية متحكم بها: لقد قامت التعدادات التي أجرتها في باريس مجموعة عمل الـ ENSAE، في السين - سان دوني وفي رين، بواسطة موظفين في الشرطة[1]، مقام ملاحظات تتيح مراقبة مدى صحة التقدير الاستقرائي، في تلك المناطق الثلاث. لقد تبيّن أن تلك المراقبات الثلاث ايجابية: جاءت الفروق بين الملاحظات والتقديرات الاستقرائية معدومة أو هزيلة جداً.

يَنْتُج من هذه الحسابات أن العدد الاجمالي لحالات الانتحار ازداد بنسبة 25% تقريباً، أي حوالى 2700 انتحار إضافي. ولقد كان التغيير في الفروق بين الجنس، والعمر والفئات الاجتماعية خفيفاً. بيد أن الأشخاص المعزولين، من أرامل ومطلقات، تتناولهم إحصاءات مؤسسات الطب الشرعي أكثر بكثير مما إحصاءات الاسباب الطبية للوفاة. بالمقابل، فإن الفروق بين المدينة والريف، والمزارعين والعمال، مخفَّفة بصورة ملموسة جداً. وسوف نتفحص المعطيات الجديدة المستحصل هكذا عليها بخصوص الانتحار في فرنسا الحالية في الفصل الرابع.

من الواضح أن التداول الحر للمعلومات بين المصدرين

(1) رونيه كونّا، Le Suicide en Seine-Saint-Denis، رسالة تدرُّج DGPN، 1983؛ فرنسوا أندرو، Police et suicide à Rennes، رسالة تدرُّج DGPN، 1983.

بصدد كل نقاط البلد سوف يعطي نتائج ذات صدقية أكبر. بيد أنه من المشكوك فيه أن يكون مدى التصحيح الذي ينبغي القيام به مختلفاً جداً عن ذلك الذي جرى حسابه: أي زائد 25%.

صلابة العلاقات بين حالات الانتحار والسياق الاجتماعي

يتيح لنا اكتشاف أصل واضح لنقص تسجيل حالات الانتحار ما يلي:

1 ـ تصحيح المعطيات ووضع جداول تتعلق بالانتحار في فرنسا الحالية تُزيل هذا النقص. وتلك هي حالة الجداول الثلاثة الواردة في الفصل الرابع.

2 ـ إجراء مقارنة للعلاقات بين الانتحار والسياق الاجتماعي الملاحظة **قبل** التصحيح **وبعده**: تبقى العلاقات الرئيسية هي ذاتها. فقبل كما بعد، يزداد الانتحار مع العمر، وهو أكثر وقوعاً لدى الرجال مما لدى النساء، ولدى المزارعين مما لدى العمال، ولدى العمال مما لدى الكوادر. وقبل كما بعد، تبقى العلاقات بين الانتحار والأحوال الشخصية هي ذاتها التي كانت قائمة أيام دوركايم: يشكل الزواج عامل حماية. إن علاقة واحدة تأثرت قليلاً بالتصحيح؛ فقبله، ينخفض معدل الانتحار بمقدار ما يزداد حجم التجمع السكاني. وليس مدهشاً أن يؤثر التصحيح في هذه العلاقة بمقدار ما أن الهيئات المولجة بالتسجيل مرتبطة مباشرة بحجم التجمع السكاني

(الشرطة المدينية، الدرك الريفي). بيد أن الاتجاه يبقى هو ذاته، وإن تلطَّف (قليلاً).

تتأكد هكذا صحة فرضية كل الاحصائيين التي مفادها أن وجود نقص في التسجيل لا يؤثر في طبيعة التوزيعات ومعناها. إن علاقات الانتحار ببعض المتغيرات الاجتماعية علاقات صلبة. هي قوية كفاية بحيث لا يمكن أجهزة تسجيل إحصائي من نوعية سيئة أن تتوصل لإخفائها. إن ما يتغير، بالتأكيد، من جهاز تسجيل إلى آخر، إنما هو **مستوى** الانتحارات المسجلة. تتوضح عندئذٍ فكرة الانتظام وإمكانية التوقع التي يُبرزها دوركايم بعمله على مصدر واحد في الوقت نفسه. إن ما يمكن توقعه، ليس المستوى الذي سيبلغه الانتحار في المطلق، بل ذلك الذي سيبلغه على جهاز تسجيل مجهز بانعدام دقة ثابت وخاص نوعياً.

تلك هي اليوم حال المعطيات الاحصائية ذات العلاقة بالانتحارات. ويمكن أن تكون أسوأ، كما يمكن أن تكون أفضل. وعلى هذا الأساس، لا تستحق الشرف المفرط الذي طالما أسنده اليها منتجوها (الأرقام مغلوطة لكن التوزيعات صحيحة) مثلما لا تستحق انعدام الجدارة التي يثقلها به مهاجموها (الشك الذي لا مجال لتجاوزه).

لا يمكن اعتبار القياس الذي تقترحه للانتحار أكثر من تقدير تقريبي في غياب الظاهرة الفعلية. إن عدداً من حالات الانتحار يفلت من التسجيل لكن هامش بخس التقدير أضيق

بكثير مما كان يمكن افتراضه. ويبدو اليوم بوضوح أن الجزء الأكبر من بخس تقدير عدد حالات الانتحار بواسطة الاحصائيات يمكن عزوه لكتمان العائلات أقل مِمَّا للعوائق الادارية التي تمنع حالات انتحار معترفاً بها اجتماعياً ومسجلة احصائياً من أن يضاف بعضها إلى بعض. والصعوبات الكبرى ذات طابع تقني، وهي قابلة للتجاوز، على عكس الشك.

بانتظار هذه التحسينات التقنية، نضطر للتعامل مع المعطيات القائمة. وإذ نعلم أنها تبخس تقدير الظاهرة ولا يمكن تبرئتها من المواربة (إن تخفيف الفرق بين المدن والأرياف الذي ولَّده التصحيح يشهد على ذلك بوضوح) ينبغي التزام أقصى الحذر في استخدامها ولاسيما في الخلاصات التي يمكن استنتاجها منها.

فلنقل بوضوح: إن الوضع الحالي للمصدر يحظِّر القيام بمقارنات عالمية دقيقة وبقياس تطور الانتحار على فترات طويلة. إن هذين التمرينين هما الأكثر خطراً على الدوام في الميدان الاحصائي. فالتأكيد على أساس المعطيات القائمة ان الناس ينتحرون في السويد أكثر مما في فرنسا، وأنهم كانوا ينتحرون في القرن التاسع عشر أكثر مما يفعلون اليوم، يبدو لنا من قبيل الـ Jet-Sociology (علم الاجتماع النفّاث) أكثر مما من قبيل التفحص العقلاني للوقائع.

إن لكل بلد، ولكل عصر منظومة التسجيل الخاصة به. وهذه المنظومات تتطور وتتحسن وفقاً لوتائر مختلفة. وكل

منها ينطوي على صدوعه ومواربات؛ وفقط تحليل دقيق لكل منها يتيح قياس هوامش بخس التقدير. وفي غياب تلك التحقيقات، فإن كل مقارنة تستند إلى أرقام مطلقة أو إلى معدلات إجمالية تدخل في باب التأمل النظري: إن غياب الدقة كبير جداً، والمقادير من الهزال، والفروق من الضآلة بحيث من الأفضل الامتناع عن ذلك طالما يحوم الشك.

ثمة على العكس انتظامات نجدها في معظم البلدان والحقب والمصادر الاحصائية. وهي لا تتعدل حين ترتفع نوعية الأرقام؛ لا تتأثر بتغيرات جهاز التسجيل أو بالانتقال من جهاز لآخر. إن تبدلات الانتحار وفقاً للجنس، والعمر، والحالة الزوجية، والمنطقة، والفئة الاجتماعية (وإن بقدرٍ أقل)، هي من هذه (الانتظامات).. ومهما تكن الاحصائيات تفتقر إلى الكمال، فهي تضعنا هنا إزاء وقائع صلبة. يمكن أن نعتبرها ثابتة وأن نحللها، فلقد تغيرت قليلاً نسبياً، منذ أيام دوركايم.

بين هذه الوقائع الصلبة والقوية والمستنقعات الموحلة التي تحلق فوقها الـ Jet-Sociologie برشاقة، ثمة مجموعة كاملة من الظاهرات والتغيرات التي تتطلب الدراسة بأقصى درجات التأني. إن الاحصائيات الموجودة (الآن) تتيح تحليلها شرط مضاعفة الاحترازات. وزيادة معدلات الانتحار خلال الازمات الاقتصادية، وصعود انتحار الشبيبة، وانخفاض الفرق بين انتحارات الرجال وحالات انتحار النساء إنما هي من هذا النوع من الوقائع.

الفصل الثالث
الخبر العادي والواقعة الاجتماعية

ثمة فرق كبير بين قياس الانتحار بواسطة جهاز تسجيل احصائي، مهما يكن بعيداً عن الكمال، والتصور الذي قد نكوّنه عن الظاهرة انطلاقاً من تجارب أخرى. وإنه لمفيد أن نقارن الأول بالثواني: إنها فرصة لقياس المسَافة التي تفصل ما يسميه دوركايم إلماماً أول PRENOTION[1] بواقعة اجتماعية مراقبَة بصورة موضوعية.

إن الاحصائيات تشكل، في موضوع الانتحار، المصدر الوحيد للمعرفة الذي يتيح بلوغ رؤية إجمالية للظاهرة. لكن مهما تكن نتائج هذا المصدر أساسية، لأنها تناقض معطيات التجربة الأولى، فهو يبقى، اليوم كما البارحة، مجهولاً من جانب الغالبية الواسعة من مواطنينا: لا يصل

(1) Les régles de la méthode sociologique، الفصل الثاني.

الانتحار إلى علم معظمنا عن طريق الأرقام، بل بتجارب أخرى. إن مصادر أربعة رئيسية تساهم اليوم في تركيب تصوراتنا في هذا الميدان: التجربة المباشرة، وقراءة الصحف، والأدب، والتاريخ.

إن حالات الانتحار التي نطَّلع عليها بصورة مباشرة، هي قليلة العدد، تحديداً، حتى إذا أعطت مصادفاتٌ متقاربة أحياناً الانطباع عن حركة عظيمة الاتساع. إن المحاسبة الحدسية التي يمكن أن نضعها عن الحدث تزيفه بالضرورة بفعل شحنتها العاطفية: إن حاصل جمع 2 مع 2 ليس دائماً 4؛ يكفي أن يكون موجوداً منه القليل ليوجد منه الكثير فجأة، لا بل أكثر من الكثير. وبوجه خاص، يكون التعميم مستحيلاً انطلاقاً من الحالات التي يراقبها كل واحد مباشرة. إن الحياة الاجتماعية مجزأة جداً بحيث لا يمكن المحيط الانتحاري المباشر لفرد من الأفراد أن يشكل نموذجاً تمثيلياً على الصعيد الاجتماعي: إن القريبين إلينا هم، بمعظمهم، من يشبهوننا. سوف يتعرف استاذ شخصياً على حالات انتحار شبان، وطلاب، وزملاء، وموظفين، ومثقفين. وهو لن يسمع يوماً أحداً يتكلم مباشرة على انتحار فلاحين، إلا إذا كان يسكن في الريف. والأمر نفسه يقال عن كل الأوساط الاجتماعية: كل واحد يرى المشاكل في بيته. إن الأشخاص الذين يتعاطون مهنياً، أكثر من غيرهم، مع موضوع الانتحار

ليسوا هم أيضاً بمنجى من هذا الوهم البصري: فالأطباء النفسيون، والمحللون النفسيون، والأطباء، وعلماء النفس، والمساعِدات الاجتماعيات، والممرضون يواجهون، أكثر من غيرهم بكثير، حالات انتحار في إطار مهنتهم. إن كتلة المنتحرين الذين يعرفونهم هكذا مباشرة لا يمكن أن يتم اعتبارها، مع ذلك، ممثلة للكون بأسره: ثمة غالباً إفراط في تمثيل الشبان والمثقفين فيها لأنهم نسبياً أكبر عدداً في التردد على المؤسسات التي يعملون فيها. إن تجربة الانتحار المباشرة محدودة إذاً ومشوَّهة اجتماعياً.

قبل إرساء محاسبة منهجية بخصوص الانتحار عام 1826 بواسطة Le Compte général de la justice criminelle، لم يكن ثمة أي فكرة عن اتساع الظاهرة في مجموع السكان ولا عن حصتها من المساهمة في عدد الوفيات. لم يكن يصل إلى علم الناس إلا حالات انتحار شهيرة لشخصيات مرموقة: سيزوستريس، آمبيدوكل، هنيبعل، ديموستين، بروتوس، كاتون، نيرون، سينيك، ڤاتيل، كوندورسيه، كوتون، بابوف، بيشيغرو، نائب الاميرال دوڤيلنوڤ، غرو، پريڤو ـ بارادول، جيرار دو نرڤال، ڤان غوغ... في سرد الوقائع التاريخية، تتحكم في رواية السلوك التفصيلي للرجال العظام، أعراف تميل إلى تحديد موقع كل أحداث حياتهم، حتى الأخير منها، في إطار ميثولوجي إجمالي. يترك التاريخ عن الانتحار، ضمن هذه الشروط، انطباعاً مشوَّهاً: انتحار بطولي

(Potius moriquam foedari)[*]، مسرحي، من اليأس. . .
لكن ماذا عن الصحافة؟

إن الصحافة، وهي مصدر كبير للمعلومات عن الحياة اليومية، تعطي عن الظاهرة صورة جزئية وموارَبَة. فالصحيفة تسدل تقريباً ستاراً من الصمت على الانتحار: في تشرين الثاني 1983، روت الصحيفة اليومية Le Provençal قصة موت 11437 شخصاً: 6636 ميتة بنتيجة حوادث (هزّات، كوارث، حوادث سير)، 3724 ضحية أعمال حربية، 821 ميتة طبيعية، 155 حالة قتل . . . و11 انتحاراً. والحال انه إذا كان هناك في فرنسا كل يوم جريمة قتل أو اثنتان، فالانتحار يحصد ما بين 25 و30 شخصاً. فلماذا هذا الكتمان؟ لاسيما أن الصحفيين لا يروون وقائع الانتحار إلا إذا كانت غريبة بطريقة ارتكابها («انتحر بذيل هِرِّهِ»)، أو الميزات الاجتماعية للضحية (شخصيات، مثقفين، شبان، نساء) أو التفاهة الظاهرة للسبب («لم يكونا متفقين سياسياً، فانتحرت»).

إن شروط عمل الصحفي تفسر تماماً لماذا لا يشبه انتحار الصحيفة اليومية حالات الانتحار اليومية إلا قليلاً جداً.

ـ إن الانتحار هو أولاً ضحية أهميته. والحال أن المكان

(*) باللاتينية في النص (المعرب).

محسوب، في المقبرة المطبوعة أو في المقبرة (الحقيقية). ليست ضحايا الحوادث وضحايا الحرب كبيرة العدد فيها إلا لأنها مجموعة بالمئات وبالآلاف. إن الطابع الحاشد للموت هو الذي يثير الاهتمام. أما الانتحار، وهو موت فردي، فيتطلب مكاناً أكبر: فإذا روينا بالدقة ذاتها التي نروي بها أخبار القتل أخبار حالات الانتحار الشهرية، يأخذ ذلك في الـ Provençal (مساحة) ربع الأخبار العامة!

ـ إذا قورن الانتحار بالقتل، يبدو تافهاً: لا تنقله الصحيفة إلا حين يكون استثنائياً، لهذا السبب أو ذاك؛ وهو يخضع، في هذا، لأحد المبادئ الأساسية لنظرية الإعلام: يكون الطابع الإعلامي لنبأٍ ما أكثر غنىً بقدر ما يكون النبأ أبعد احتمالاً.

ـ أخيراً، وربما بوجه خاص، تثير جريمة القتل الغضب، في حين يثير الانتحار القلق. إذ تروي الصحيفة تفاصيل الجريمة تتيح لقارئها أن يعيد تنشيط القاعدة القائلة («لا تقتل»، «احفظ حرمة الحياة»). تلك هي وظيفة الجريمة الاجتماعية، بحسب دوركايم. لكن ماذا عن الانتحار؟ إن القتلة، والسائقين الطائشين، والذين يقومون بهجمات مسلّحة هم أبطال سلبيون، يعطون مثالاً على احتقارٍ نشط لاحترام الحياة الذي يبذل المجتمع بأسره جهوداً لتنميته لدى كل واحد من الناس. يتم التشهير بهم في الصحيفة كغشاشين في اللعبة

الاجتماعية. أما المنتحر فلا يمكن أن يتم تصويره كغشاش. كما أن حالته أخطر أيضاً: هو يرفض أن يشترك في اللعب. إن رفض اللعب هذا يقلق بعمقٍ أكبر بكثير مما تفعل عملية غشّ مجموعَ اللاعبين: الصحفيَّ كما قراءه. فلنقفل فمنا.

إن الاستثناء يجتذب الصحفي مهنياً، وتجتذب عالَمَ الاجتماع القاعدةُ، المتوسطُ، النمط، لكن القابلية القصوى لرؤية الانتحار الاستثنائي تَخْلُص إلى تمويه الانتحار العادي. وبما أن الصحف تتمتع بجمهور أوسع من ذلك الذي تجتذبه أبحاث علم الاجتماع، ينظر الجمهور إلى الانتحارات الأشد ندرة كما لو كانت أكثر الأحداث عادية. من هنا إن التحليل الدوركايمي، إذ يكتشف القاعدة والمتوسط يكون له بدوره دوي قنبلة إعلامية. إنه تغيُّر الأشياءِ المفاجئ.

لما كان شريكنا في المواطنية لا يمتلك من معلومات عن الانتحار إلا من تجربته الشخصية، ومن جريدته اليومية المعتادة، فهو مضطر لأن يكوّن عن الظاهرة تصوراً مخصوصاً. فهل سيساهم الأدب الفرنسي في تقديم هذه الصورة؟

إن أحد الانتحارات الأدبية الأكثر شهرة هو انتحار إيّما بوڤاري.

لا يشبه الانتحار اليومي

«مفك براغٍ في الرأس لأجل الانتحار».

«كان المرشح للانتحار قد ابتلع شفرات موسى حلاقة وإبرة خياطة».

«انتحر اليائس المجهول لغابة سان ـ جرمان بواسطة مثانة بالون، وقنينة بيرة، وأنبوب أسبيرين».

«انتحر بتغطيس رأسه في قِدْر من الكريما».

«انتحر بذيل هره».

«صوت انفجار كبير في وال ستريت: أطلق مصرفي اميركي قذيفة (مصغّرة) في فمه».

«ارتمى طوعاً في حفرة الأُسود».

«حاول سكّير الانتحار بخنق نفسه بواسطة خِرَق».

«ابتلع ديناميتاً وعود ثقاب مشتعل».

«انقطع الحبل: لم يمت شنقاً بل غرقاً».

«ابتلع الزوج الغيور واليائس قنينتين من الحبر».

«انتحر رجل في السبعين من عمره بأن شرب علبتي دخان».

«غرز سكيناً في صدغه بضربات مطرقة».

«السيد جان ت. . . ، الذي يسكن في باريس، شارع توربيغو، والمصمم على الانتحار، أمسك بمسدس قديم، وبعد أن سدده

إلى رأسه، أطلق النار خمس مرات.

«وبما أنه لم ينجح إلا في إحداث جروح سطحية، توجه إلى پون ـ نوف، ونزل إلى حافة النهر، ورمى بنفسه إلى الماء».

«تورنتو، 9 آذار (أ. ب). ـ حاولت الآنسة پ. پوليشو، 23 عاماً، أن تقطع ساقيها بسكين للخبز. وجدوها في غرفتها، مغطاة بالدم وهي تصرخ: «يا سيد، أنا قادمة إليك...»».

«بحضور شقيقه وشقيقته، عمد ماتورين ج...، وهو عامل آلة رفع في كاليكس، بالقرب من كان، إلى غرز سكين في حلقه وقطع عنقه. وبما أن الوفاة لم تتم، أخذ مسدساً وأطلق رصاصة على رأسه...».

«حاولت الفتاة برت ب...، التي أوقفت أمس بسبب السكر وسيقت إلى مركز للشرطة، أن تقضي على حياتها بطريقة غير متوقعة. بعد أن طلبت من العريف الإذن بدخول بيت الخلاء، تمترست فيه مع عصا مكنسة مسندة إلى الباب. ولكي تقضي اختناقاً أدخلت اليائسة رأسها في المرحاض».

«ساق المنتحر المقطوعة تقتل مسافراً وتجرح سبعة آخرين في قطار ياباني».

«متأثراً لوفاة شسمان، انتحر طالب إيطالي في «غرفة غاز» من صنعه».

«فرصوفيا، 18 تموز (أب).

«انتحار وسط السماء: طيار بولوني متقاعد، هو أوجينيوس

بودولسكي، 69 سنة، يقتل نفسه بالقفز من طيارة من دون مظلة.

«إن بودولسكي، العضو في نادي الطيران في فرصوفيا، كان قد تأثر كثيراً بسبب وفاة امرأته، قبل وقت قصير».

«أُدخلت نيويوركية شابة إلى المستشفى على وجه السرعة، بعد أن أكلت قطعاً من أسطوانات «33 دورة». وقد شرحت للأطباء قائلة: «كنت أريد أن أموت لأني أكن حباً يائساً لإلفيس بريسلي». لذا اختارت الشابة اليائسة للانتحار كدسة ديسكات لإيلفيس».

«أرملة لا عزاء لها لـ «ملك الافاعي»، تسعى إلى الموت بإدخال يدها إلى قفص الحيات. وقد تعرضت للسع ست مرات، لكنها نجت».

«لكي يقتل نفسه، أسقط على رأسه حجراً وزنه 25 كلغ».

«مهندس معماري من باريس ينتحر بمضغ نباتات سامة».

«خبر مذهل: يدفع أربعة رجال لخنقه. الجوهرجي النيويوركي كان يظن أنه مصاب بالسرطان».

«حدث لا سابق له في التاريخ! انتحار في كنيسة نوتردام. شاب إيطالي يطلق رصاصة على قلبه أمام تمثال سانت ـ تيريز».

«في عيد الباتينيول، عامل خباز في مقتبل العمر يحاول الانتحار بواسطة مسدس للرماية الاحتفالية».

«لشدة يأسها، تشوي نفسها في فرنها».

«تجلّد نفسها في برادها».

«كان قد ابتلع مشطه لكي ينتحر».

«انتحار في هنداي: إسباني يقطع رسغه وعنقه.. ويجمع دمه في إناء للمربّى».

«أرادت الانتحار بفرشاة أسنان. لكنها لم تصب إلا باضطرابات في المعدة».

وهو أيضاً أحد الانتحارات الأبعد احتمالاً. لقد كانت امرأة.

وشابة، ومتزوجة، وأم طفل، وريفية وكاثوليكية، وبذلك كانت تجمع الصفات التي بيّن دوركايم أنها تشكل العوامل الأشد فعالية للوقاية من الانتحار. ومع ذلك قتلت نفسها، في الرواية كما في الحياة: لم يخترع فلوبير شيئاً؛ لقد استوحى (روايته)، حتى في أدق التفاصيل، من خبر عادي حقيقي حصل في ري، القريبة من روان، في الأربعينات من القرن الماضي. كانت إيما تدعى دلفين كوتوريبه، وزوجها، أحد مأموري الصحة وكان تلميذاً لوالد فلوبير، أوجين دولامار. أما الدون جوان الذي أغواها (رودولف) فكان اسمه لوي كامبيون. وقد انتحر هو أيضاً في الأخير برصاصة أطلقها على رأسه وسط الطريق العامة، بعد أن سعى وراء الثروة مجدداً في أميركا. وقد خلفه بالفعل في حب دلفين موظف عند كاتب عدل. أما الصيدلي جوان، الذي كان يستثمر صيدلية في ري، فقد استخدمه فلوبير كمثال لتأليف شخصية السيد هوميه. وقد كانت صيدليته، ونزل الأسد الذهبي (ليون دور)، وعربة الجياد، ليروندیل (السنونو)، موجودة حقاً، وكذلك انتحار

دلفين بالزرنيخ ذات يوم من أيام الربيع «في حين كانت نباتات الشيلم والسلجم تخضوضر». لقد انصرف غوستاف فلوبير، لأجل كتابة روايته، إلى إعادة بناء دقيقة وموثقة للأشخاص، والوقائع، والأمكنة والأشياء.

إن معظم حالات الانتحار الأدبية الكبرى تتقاسم مع انتحار إيما بوڤاري درجته العليا من بُعد الاحتمال: روميو وجولييت، فرتر، أتالا، رولا، شاترتون، الألبين في رواية زولا، La Faute de l'abbé Mouret؛ في كل الحالات، شبان ونساء، وأحياناً الطرفان، أي الفئات من السكان التي بيّن دوركايم أنها الأقل انتحاراً. إن الانتحارات الأدبية انتحارات استثنائية: حقيقية وغير قابلة للتصديق في الوقت نفسه، فعلية وبعيدة الاحتمال. إنها تنتمي من هذه الناحية لانتحارات الأخبار العادية، التي تستمد أصلها في الغالب منها.

إذا كان غوته أو شاتوبريان، أو ڤينيي أو موسيه يتعلقون قبل كل شيء بأبطال غير عاديين، فلا شيء في ذلك يمكن أن يفاجئنا من جانب كتاب رومانطيقيين: ليس ثمة حد اجتماعي قابل للتخيل لـ «موجة الأهواء». فلا غوته، ولا شاتوبريان كانا ينويان التنافس مع الأحوال الشخصية. ومواجهتهما بدوركايم تعني فقط قياس المسافة التي تفصل علم الاجتماع عن الفن الرومانطيقي: هناك شك في ذلك.

لكن فلوبير، لكن زولا، هذان البطلان للواقعية والمذهب الطبيعي، هما الذان كان قصدهما الواعي والمعلن مراراً كثيرة

يتمثل في وصف الواقع الاجتماعي كما هو، بشكل علمي، عبر إلقاء «نظرة طبية» عليه، مع الاهتمام الدائم «بعدم الابتعاد عن العموميات المحتملة» (فلوبير)!! كيف يحدث للانتحارات الوحيدة التي يصفانها، بتفصيل بالغ الدقة، أن تكون بالضبط تلك التي يندر حدوثها جداً. فبحسب دوركايم (الجدول ص 27)، كان لإيما بوڤاري أقل[1] من 74 حظاً على مئة ألف لأن تنتحر في حين كان لرودولف أكثر[2] من 985: إن فلوبير يستفيض حول الانتحار الأول ولا يقول كلمة واحدة عن الثاني، آه كم هو أكثر ابتذالاً.

والحال أن الطموح السوسيولوجي لدى الروائي لا يترك ظلاً من شك. يشهد على ذلك بوضوح العنوان الفرعي الذي اختاره فلوبير **لمدام بوڤاري** (عادات الريف) ومقاطع عديدة من مراسلاته: «أنا أشمئز من الأوساط العادية، ولأني أشمئز منها اخترت هذا، الذي كان مفرطاً في العادية ومناهضاً للبلاستيكية»؛ «لا شك أن مسكينتي بوڤاري، تتألم وتبكي في عشرين قرية فرنسية في آن معاً، في هذه الساعة»؛ «آن أوان إعطاء الفن دقة الوقائع الفيزيائية، بفعل طريقة لا ترحم»؛ «حين يصل الأدب إلى دقة النتيجة الخاصة بعلم من العلوم

(1) **أقل**، لأن الجدول الذي نعرفه تماماً لا يأخذ بالحسبان الدين، ولا مكان الاقامة، ولا وضع الأم، وهي ملامح من شأنها أن تخفض هذا المعدل بشكل محسوس.

(2) **أكثر**، للأسباب المعاكسة: غير كاثوليكي.

الدقيقة(*)، يصبح ذلك متيبساً». «يجدون أني أقول (أشياء) صحيحة جداً، هاكم جور النقمة...» كان هَمُّ الدقة الوثائقية قد أصبح لدى فلوبير هاجساً: لم يصف شيئاً لم يتحقق منه مراراً بواسطة شهادات أو وثائق. والحال أن النتائج التي حصل عليها دوركايم تدعو لاستجواب المذهب الواقعي في الأدب في جو جديد، لأن الأغراض الصريحة للمدرسة الواقعية تختلط بأغراض علم الاجتماع. هل تكفي إعادة تكوين حدث فعلي لأجل الوصول في الحال إلى لوحة أمينة وتمثيلية لعادات الريف، وهي الغاية المعترف بها لدى المؤلف؟ إن فلوبير، المراقب المرموق للوقائع التي يرويها، ربما يكون أخطأ قليلاً في الموضوع: إذ أخذ الجزء على أنه الكل، ارتكب ما يسمونه اليوم خطأً في السبر والاستقصاء: لم تكن العينة المأخوذة نموذجية: ليست مدام بوڤاري هي الريف، ولا هي فرنسا، بل ربما هي فلوبير!! ألم يعترف بذلك هو بالذات؟

إن بعض الكتّاب الآخرين، الأقل اهتماماً بكثير، في الظاهر، من فلوبير، بأن يحترموا إلى أبعد تفصيل ماديّةَ الوقائع التي حصلت بالفعل، على قاعدة جَمْع دقيق للوثائق، يُفضون إلى توصيفات أكثر تناسباً بكثير مع التوزيع الفعلي للانتحار ضمن المجتمع. تلك مثلاً هي حال هوغو وبالزاك،

(*) الرياضيات والعلوم المرتكزة إلى الحساب (م).

وموباسان الذين كانت طرق عملهم تختلف بعمق عن طرائق فلوبير. لم يكن قصدهم إعادة تكوين قصص وجدت بالفعل بقدر ما كان توليد أكوان خيالية، وإعادة خلق الحركة العامة لمجتمع يظهر، في نهاية المطاف، أقرب إلى الواقع من النسخة طبق الأصل لواحد كفلوبير: نتائجهم في موضوع الانتحارات ليست بعيدة عن نتائج دوركايم. ومع ذلك فإن الوسائل التي استخدموها لـ «منافسة الأحوال الشخصية» (بالزاك) كانت تتعلق بالخيال الخلاق أكثر مما بالتعداد الإحصائي أو تفحص الأرشيفات.

ثمة انتحارات كثيرة في **الكوميديا البشرية**، وأكثر أيضاً لدى موباسان. إن بالزاك يذكر 21 انتحاراً، مباشرة أو تلميحاً. فإذا نسبنا (هذا العدد) إلى الـ 2472 شخصاً الذين جرى إحصاؤهم، يتناسب مع معدل إجمالي هو 849 على مئة ألف. وهذا كثير جداً. إن هذا المعدل لا يعني في الواقع الشيء الكثير، لأن الـ 2472 فرداً من السكان ليسوا غير الابطال المستنيرين في عالم أوسع يبقى في الظل. حوالى ثلاثة انتحارات على أربعة هي انتحارات ذكور؛ وثمانية على الأقل من أصل «21 ضحية يزيد عمرهم عن الأربعين».

إن انتحار جاڤير، في **البؤساء**، دوركايمي بالكامل: رجل، أعزب، كبير في السن وباريسي. يُغرق نفسه في نهر السين.

لكن من المؤكد أن مؤلفات موباسان، وبوجه أخص **حكاياته** Les Contes هي التي نجد فيها اللوحة الأدبية الأقرب

إلى الجدول المتقاطع لعالم الاجتماع، إلى حد بلوغ التطابق التام في الحكاية التي عنوانها **نزهة**[1].

عشرون انتحاراً في Contes et Nouvelles: 13 رجلاً وسبع نساء؛ 12 ضحية من أصل 20 عمرها أكثر من 40 عاماً؛ 9 عازبون، 5 متزوجون، 4 أرامل، 3 غير محددين؛ 6 حالات شنق، 5 غرق، 3 إطلاق نار، 2 قفز من مكان مرتفع، 2 تسمم؛ آخر يقطع عنقه والأخير يترك نفسه يموت برداً. إن ترتيب الوسائل المستخدمة، كما يظهر لدى موباسان، يتطابق بدقة مع ذلك الذي يمكن أن تورده الاحصائيات الأوفر عدداً والأكثر حداثة. كما أن توزيعات الانتحار وفقاً للجنس، والعمر، وحالة الزواج قريبة جداً هي الأخرى من توزيعات دوركايم: كان موباسان عالم اجتماع.

هذا التطابق أكثر ابتعاداً عن المألوف لاسيما أن طموحاته في هذا المجال كانت أكثر تواضعاً من طموحات فلوبير أو زولا، معلِّمَيْه. ما كان يريد إيصاله لم يكن «كل الحقيقة»؛ لم يكن يسعى لـ «تعداد الكثرة من الأحداث التافهة التي تملأ حياتنا»؛ كان يكتفي بما يسميه هو بالذات **الحقيقة المتواضعة**. لم يكن في طريقة عمله أي شيء علمي؛ وبدلاً من إرباك

(1) غي دو موباسان، Contes et Nouvelles، المجلد 2، ألبين ـ ميشال، ص 943 ـ 949.

(2) نشكر كلود بورجولين لأنه أعطانا نتائج قراءته الدوركايمية **لحكايات** موباسان.

نفسه بتوثيق كثيف، كان يجعل الآخرين يقصون عليه قصصاً ونوادر يحوّلها في ما بعد، كيفما شاء، فيما يكتبها. كان يكتب من دون مثال: يبحث عن «حقيقة مختارة ومعبّرة»، باختصار عن عينة نموذجية: وجدها بالنسبة للانتحار لأن جدوله الحدسي عن الظاهرة يتقاطع مع الجدول الذي وضعه دوركايم، بعد عشر سنوات أو خمس عشرة، على قاعدة الأرقام والأعداد الكبيرة.

إن الانتحار المشار إليه في **نزهة** يشكّل حتى صورة كاملة لهذا النموذج من الانتحار الذي يسميه دوركايم بالأناني والذي بحثناه في الفصل الأول.

الأب لورا Leras مستخدَم باريسي؛ يعمل ماسك دفاتر لدى لابروز وشركاه؛ ليس لمهنته الرهيبة أي أهمية. ذات مساء ربيعي، لدى خروج هذا العازب البالغ من العمر 61 عاماً، والذي توفي أهله منذ زمن بعيد ولم يعد لديه أحد في حياته، لا أب، ولا أخت، ولا ولد، ولا صديق، ينبهر بألق الشمس الغاربة، ولا يعود إلى بيته؛ يقوم بجولة. «كان مساءً ربيعياً، واحداً من تلك المساءات الأولى الحارة والرخوة التي تثير اضطراب القلوب بنشوة الحياة». يتناول عشاءً دسماً على مصطبة بائع خمور ويتجه إلى غابة بولوني. «كان الظل الحار يبدو ممتلئاً بقُبَلٍ تتطاير، ونجوم... كل هؤلاء الناس المتضامّين، كل هؤلاء الناس الذين يسكرهم الانتظار ذاته، والفكرة ذاتها، كانوا يبعثون ما يشبه الحمّى حولهم... راح

يفكر بكل هذا الحب، التجاري أو المشبوب، بكل تلك القبل المدفوع ثمنها أو الحرة، التي كانت تتحرك أمامه... وفجأة، كما لو أن حجاباً كثيفاً تمزّق، لمح البؤس اللامتناهي، بؤس حياته الرتيب: البؤس الماضي، البؤس الحاضر، البؤس القادم... كان يبدو له أن البشرية بأسرها تتحرك أمامه، سكرى بالفرح، واللذة، والسعادة. وكان ينظر اليها وحيداً، وحيداً تماماً... كان يفكر بأنه لا بد أن يكون جميلاً، حين يكون المرء متقدماً في السن، أن يجد فيما يدخل مسكنه أولاداً صغاراً يثغثغون. الشيخوخة لطيفة حين تكون محاطاً بهذه الكائنات التي تدين لك بالحياة، تحبك، تداعبك، تقول لك هذه الكلمة الساحرة والبلهاء التي تدفئ القلب وتعزّي من كل شيء... فكر في غرفته الفارغة... كانت غرفته فارغة من الذكريات مثل حياته. وقد أرعبته فكرة العودة إلى تلك الوحدة».

شنق نفسه على شجرة بواسطة حِمالات سرواله في حين كان «يسمع حوله، وفوقه، وفي كل مكان جلبةً مشوشة، هائلة، متواصلة، مصنوعة من أصوات لا تحصى ومختلفة، جلبة صمّاء، قريبة، بعيدة، اختلاجة غامضة وعظيمة للحياة: نَفَسُ باريس، التي تتنفس ككائنٍ عملاق». جلبة الاندماج...

إن وصف موباسان من الدقة بحيث يمكن أن يبدو تطبيقاً صرفاً لنظرية دوركايم عن الانتحار الأناني. لا شيء ينقصه: **السببية**: عدم اندماج الفرد في المجتمع: الأب لورا ليس لديه

عائلة، ولا صديق، ولا رابط مهني صلب؛ إن إدراك وحدته ينفجر بصورة موجعة إزاء مشهد اندماج الآخرين، حيث تضج الحياة الاجتماعية بقوة. **الضحية**: كهل باريسي أعزب يعمل في أحد المكاتب. **الظروف**: المدينة الكبرى، في مساء ربيعي. **الوسيلة**: الشنق.

هل اخترع موباسان القصة أو استوحى خبراً عادياً حقيقياً؟ وفي هذه الحالة، لماذا اختار هذا الخبر وليس غيره؟

إن انتحار إيما بوڤاري، بعيد الاحتمال والحقيقي، أشهر اليوم من انتحار الأب لورا، المتخيل لكن المحتمل. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الكتّاب الأوسع خيالاً (بالزاك، هوغو، موباسان) هم كذلك أولئك الذين يعثرون ثانية، وهم يخلقون عالمهم، على الانتظامات الأقرب إلى الملاحظة السوسيولوجية، في حين أن المؤلفين الأشد اهتماماً بالواقعية، والدقة وإعادة تكوين الواقع بواسطة التوثيق يبتعدون عنها بقوة. ثمة مادة هنا للتفكير في العلاقات بين علم الاجتماع والأدب، بين الخلق الأدبي وملاحظة الواقع. إننا ندعو زملاءنا الأدباء إلى أن يواصلوا على قواعد مضمونة أكثر هذه الملاحظات الأولى.

الفصل الرابع

الانتحار اليوم

بعد حوالى مئة عام على صدور كتاب **الانتحار**، يمكننا، بفضل التحقيقات، أو التفنيدات أو التوضيحات التي أحدثها الكتاب في كل جيل وفي كل البلدان، أن نخاطر في اقتراح جردة سريعة، على قاعدة معطيات فرنسية حديثة.

سوف يبقى التحليل الاحصائي للمعدلات طريقتنا، التي سيلهمنا دوركايم بها في الدراسة النقدية لنتاجه. إلا أن قرناً من علم الاجتماع الاحصائي جعلنا أكثر ثقافة وأشد حذراً. ينبغي أن نحذف في تقديم المعدلات ما يسمونه اليوم «آثار البنية»: لا يسعنا على سبيل المثال أن نرسم بلياقةٍ، في القرن العشرين، خارطةً لمعدلات الانتحار في المحافظة، من دون التفكير بأنه لما كانت الظاهرة شديدة الارتباط بالعمر، تجازف خارطةٌ لمعدلات الانتحار في أن تكون خرائطيةً للنسبة المئوية للعجائز. سوف نراقب المصادر لنتحاشى تهكمات تلامذة

دوغلاس. وسوف نتفادى أخيراً مقارنات في تطور اللغة على المدى البعيد جداً، حين لا تقوم إلا على تطورات المعدل الكمية. إننا نعرف بصورة فطنة أنه حين يكون جهاز التسجيل الاحصائي قد تغير كثيراً، تفقد التأملات بخصوص القيم المستحصل عليها كل معنى. من حقنا تماماً، بالمقابل، أن نقارن توزيعاً في القرن التاسع عشر بتوزيع في القرن العشرين: نتساءل مثلاً إذا كانت المناطق، والفئات الاجتماعية، والجماعات الأكثر إصابة في القرن التاسع هي ذاتها في القرن العشرين.

في غضون مئة سنة، لم تتغير بعض الظواهر التي لاحظها دوركايم إلا قليلاً، بينما تغير غيرها على العكس بصورة عميقة كفايةً. فلنبدأ بالتغيير.

أولاً ـ التطورات

1 ـ المدن والأرياف

كل الأرقام البيانية التي جمعها دوركايم ـ لاسيما الجدول الثاني الذي درسناه معاً ـ تبيّن أن الانتحار واقعة مدينية، حادة بوجه خاص في الحواضر الأوروبية: بالنسبة لفرنسا، بين المحافظات الأكثر تأثراً باريس، والمنطقة الباريسية، وثغور الرون، والرون. لقد تعدّل الاتجاه في القرن العشرين إذا لم يكن انعكس. هاكم جدولاً يعطي، عام 1975، معدّل الانتحار

بحسب حجم التجمع السكاني والعمر.

بخصوص الحذر الإحصائي، ثمة ملاحظتان قبل قراءة هذا الجدول:

- تحت مستوى معين من العمر، يكون الانتحار الانثوي استثنائياً. فقط في الخامسة والخمسين تقريباً يصبح للنساء معدل انتحار شبيه بذلك الخاص بالمراهقين الذكور.
- كانت المعطيات التي انطلقنا منها (تلك التي تنشرها الاينسرم سنوياً) تبيِّن في كل المحافظات فرقاً واضحاً بين مراكز المحافظات وما تبقّى منها. إن معدل الانتحار، على أساس جداول الإينسرم، وأياً تكن المحافظة، هو أدنى دائماً في المدن المهمة.

للأسف، إن الأمر يتعلق إلى حد بعيد **بحادث مصطنع**، مرتبط بالطريقة المختلفة التي يدير بها الدرك (في الأرياف) والشرطة (في المدن) الملفات بعد تحديد سبب الوفاة. إن الجدول الذي وضعناه، مثل كل الجداول التي نقدمها في هذا الفصل الأخير، ينطوي على تصحيح لهذا **الحادث المصطنع**.

الجدول رقم (9)

معدل الانتحار وفقاً للعمر

والجنس وحجم التجمع السكاني (1975)

(على 100 ألف)

	رجال						نساء	
	15 ـ 24 سنة	25 ـ 34 سنة	35 ـ 44 سنة	45 ـ 54 سنة	55 ـ 64 سنة	65 وما فوق	55 ـ 64 سنة	65 وما فوق
كومونات ريفية	14	24	34	54	54	86	23	37
أقل من مئة ألف نسمة	15	20	33	44	49	82	14	26
من 10000 إلى 50000	13	19	32	43	48	74	16	30
من 50 ألفاً إلى 100 ألف	12	21	33	44	35	82	16	33
فوق المئة ألف	16	19	27	33	41	72	18	28
باريس	11	18	21	19	28	45	18	28

سوف نلاحظ في هذا الجدول أن معدل الانتحار (في عمر متساوٍ) هو دائماً في ذروته في الكومونات الريفية، وفي أدناه في باريس. وفي ما بينهما، يمكن اكتشاف اتجاه (ضعيف لكن حقيقي) لتناقص معدل الانتحار تبعاً لحجم التجمع السكاني. هاكم وقائع جديدة. إن المدينة تحمي، في القرن العشرين، والعاصمة أكثر أيضاً. انتحار مديني في القرن التاسع عشر، انتحار ريفي في القرن العشرين: مراقباً التطور عند منتصف المسافة، لاحظ موريس هالبواشز في Les Causes du Suicide اتجاهاً نحو مجانسة معدلات الانتحار بين المدن والأرياف. كان عند تقاطع تطورين قرنيَّين.

2 ـ أغنياء وفقراء

كتب دوركايم في Le Suicide: إن البؤس عامل حماية.

وهو لا يقدم برهاناً منهجياً على ذلك: إزاء القياس الموضوعي للوقائع الطبقية، يبرهن على شيء من اللامبالاة، مثل جهاز الاحصاءات في أيامه. بعد قولنا هذا، نلاحظ أن الأدلة التي يستخدمها صلبة كفاية. وتؤكد الجداول التي وضعها هالبواشز عن سويسرا انطباع دوركايم العام تماماً. هاكم التغيير الثاني: في القرن العشرين، يوفر الانتحار الفئات المدينية الأشد يسراً (مهن حرة، كادرات عليا) ويصيب قبل كل شيء الشرائح الريفية (مزارعون وعمال زراعيون) لاسيما الأشد فقراً. وهذا ما يؤكده الجدول 10.

الجدول رقم (10)

معدل انتحار الذكور بحسب العمر والفئة الاجتماعية ـ المهنية

(1978 ـ 1968)

	الرجال			النساء	
	30 ـ 35 سنة	45 ـ 50 سنة	55 ـ 60 سنة	55 ـ 60 سنة	
مزارعون	27	46	69	28	
عمال زراعيون	31	78	107	38	
أرباب عمل صناعيون وتجاريون	17	29	41	14	
مهن حرة وكوادر عليا	11	16	20	8	
كوادر وسطى	14	18	25	13	
مستخدمون	30	36	41	11	
عمال	21	36	47	10	
ملاكات الخدمة	27	40	46	16	
اكليروس، جيش، شرطة	17	33	46	9	
عاطلون عن العمل	68	89	52	22	

3 ـ المناطق

عند الانتقال من المدينة إلى الريف ومن الغنى إلى الفقر، هل يندرج الانتحار في جغرافيا مناطقية مختلفة؟

سوف نقارن خارطة دوركايم الخاصة بالمحافظات (1878 ـ 1887) بخارطة وضعناها لعام 1975 بخصوص معدل انتحار الذكور بين 45 و54 سنة. لقد وضعنا لعام 1975 خارطة انتحار بحسب المحافظات تحذف الأثر البنيوي المرتبط بالعمر. بدل أن نميز كل محافظة بمعدل الانتحار الاجمالي فيها، استخدمنا معدل انتحار الذكور بالنسبة للشريحة العمرية 45 ـ 54 عاماً. إن الخارطة التي وضعها دوركايم للقرن التاسع عشر لا تحذف هذا الأثر البنيوي: تُظهر معدلات انتحار من دون تمييز على أساس العمر. هاتان الخارطتان لا يمكن مقارنتهما بدقة، بالتالي. وقد نشر هـ. لوبرا وإ. تود في L'invention de la France (باريس، بلوريبل، 1981) خارطة محافظية (ص 297) لمعدل الانتحار الإجمالي من دون الاحتياط لحذف الآثار البنيوية المتعلقة بالعمر، في هذه الخارطة كما في الخوارط الأخرى. وعلى الرغم من الاختلاف في القياسات، تتشابه الخارطتان كثيراً (علاقة متبادلة قوية جداً: = 0,75). ويتميز قياسنا بالوضوح: يكشف معدل انتحار الذكور، في المرحلة من 45 إلى 54 عاماً، الفروق بين المحافظات (مُعامل التبدل: 44,8% بدلاً من 27,4% بالنسبة لمعدل الانتحار الإجمالي)، ويكشف قياسنا الميل القوي إلى الانتحار، الذي يموِّهه القياس الاجمالي، في بعض المحافظات المتميزة بكثافة نسبية للشبان: هكذا تنتقل المارن من المرتبة 76 إلى المرتبة 17، وبي ـ لو ـ دوم من المرتبة 44 إلى الـ 14، واللوار الأطلسي

من الـ 44 إلى الـ 33. على العكس، فإن بعض المحافظات القديمة تتقهقر في التصنيف: الكوريز، من المرتبة 22 إلى الـ 74، واليون، من الـ 28 إلى الـ 79، والدوردوني، من الـ 14 إلى الـ 51. لكن هذه استثناءات: إجمالاً، ومهما يكن القياس، تصنّف المحافظات بالطريقة عينها.

إن تحليلاً مفصَّلاً لإحصاءات 1896 و 1901 اقنعنا من جهة أخرى بأن المحافظات التي كانت تسبق الأخريات في موضوع الانتحار آنذاك (باريس والمنطقة الباريسية والجنوب) لم تكن تدين بمواقعها الأولى في التصنيف لفائض من العجائز أو العازبين: إذا كانت المنطقة الباريسية تَعُد عازبين أكثر من مجمل البلد فهي تعد نسبياً مقداراً أقل من العجائز. أما الجنوب فيَعُد قدراً أكبر بقليل من العجائز لكن قدراً أقل من العازبين. ليس فائض الفئات الأكثر انتحارية هو الذي يتيح تفسير التسلسل المحافظي في نهاية القرن التاسع عشر. لقد لخصنا على خارطة ثالثة الارتفاعات والانخفاضات في كل محافظة بين التاريخين. وبهدف حذف الاخطاء العائدة إلى التسجيل في هذه الخارطة الأخيرة، لم نأخذ بالحسبان الارتفاع المطلق (انتقل الانتحار في الألب ـ البحرية من ع% إلى ح%) بل تغير المرتبة: إن الألب البحرية التي كانت مصنفة في القرن التاسع عشر في المجموعة الثالثة من المحافظات تصنَّف اليوم في السادسة: **انخفاض نسبي**. على العكس، فإن الفينيستير، التي كانت تصنف في المجموعة السادسة هي الآن في الأولى: **ارتفاع نسبي**.

الرسم (3) ـ الانتحار في فرنسا وفقاً للمحافظات في نهاية القرن 19 وفي القرن العشرين

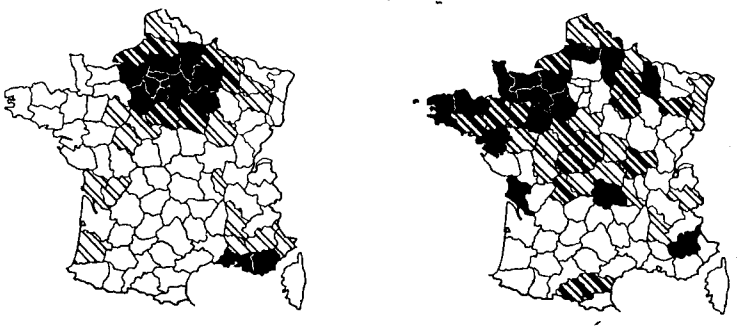

50 > المعدل على مئة ألف نسمة
43 > المعدل ≥ 50
33 > المعدل ≥ 43
المعدل ≥ 33

2 ـ القرن 20 (1975: معدل انتحار الذكور 45 ـ 54)

31 > المعدل على مئة ألف نسمة
23 > المعدل ≥ 31
18 > المعدل ≥ 24
المعدل ≥ 18

1 ـ القرن 19 (المصدر دوركايم)

مفتاح 1 و2 ـ من القاتم إلى الواضح: مرتبة المحافظات، بمعدل انتحار متناقص.

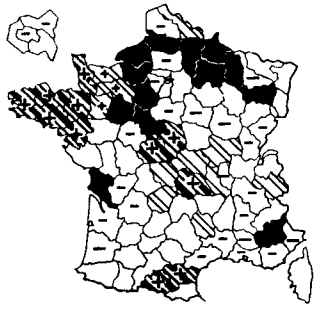

ثبات في الفئة 1
ثبات في الفئة 2 أو 3.
ارتفاع نسبي قوي: انتقال من الفئة 3 إلى الفئة 1.
ارتفاع نسبي: إنتقال من الفئة 3 إلى الفئة 2، أو من الفئة 2 إلى الفئة 1.
انخفاض نسبي قوي: انتقال من الفئة 1 الى الفئة 3.
انخفاض نسبي: انتقال من الفئة 1 إلى الفئة 3، أو من الفئة 2 إلى الفئة 3.

3 ـ مقارنة بين التاسع عشر والعشرين

جرى تعريف الفئات بالنسبة للقرن 19 (انطلاقاً من معطيات دوركايم)، ثم بالنسبة للقرن 20 بالطريقة الآتية:

الفئة 1: تلك التي لديها معدل انتحار أعلى من الوسط (32 محافظة في القرن 19 و 31 في القرن 20).

الفئة 2: تلك التي فيها معدل انتحار مجاور للوسط (17 في القرن 19 و19 في القرن 20).

الفئة 3: التي فيها معدل انتحار أدنى من الوسط (36 في القرن 19 و35 في القرن 20).

إن نظرة أولى على الخريطتين الأوليين تُظهر التعارض بين الشمال والجنوب. ديمومة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، وهو الأمر الذي يحيلنا على الأرجح إلى تاريخ طويل: إن الانتحار شمالي. لكن يمكننا أن ننظر إلى خرائطنا عن كثب أكثر. إن الانتحار الذي يوفر الجنوب، لم يعد يصيب المناطق الشمالية ذاتها: لم يعد يقيم في المحافظات الغنية[1] كما الحال في القرن التاسع عشر. إن هذا يؤكد صحة التحليل على أساس الطبقات الاجتماعية. بهذا المعنى، إذا نظرنا إلى الخارطة رقم 3 سوف نلاحظ التراجع الشديد للمنطقة الباريسية، ومحافظات الرون، وثغور ـ الرون، والألب البحرية. لقد كان الانتحار هو الـ PLM، فلم يعد الـ TGV.

(1) يمكن أن ننصرف بخصوص القرن التاسع عشر إلى القيام بتمرين مقارنة خرائطية عن طريق التقريب بين خارطة دوركايم (Suicide، ص 46) وخارطة المداخيل المتوفرة لكل نسمة عام 1864، التي وضعها دولو فورتوري واستشهد بها أ. بليسيس، De la Fête impériale au Mur des fédérés، باريس، پوان، 1973، ص 138.

يمكن أن نرسم بسرعة موازنة قرنية:

- بقاء التعارض شمال / جنوب؛
- تراجع الانتحار في المحافظات المدينية والغنية (الحوض الباريسي، الواجهة المتوسطية)؛
- بقاء معدلات انتحار عالية في الشمال الشرقي والنورماندي؛
- بقاء معدل انتحار منخفض في الجنوب الغربي؛
- تقدم الانتحار في بروتاني وفي المحافظات الوسطى.

ويمكن ترسيم هذا التطور برسم تخطيطي

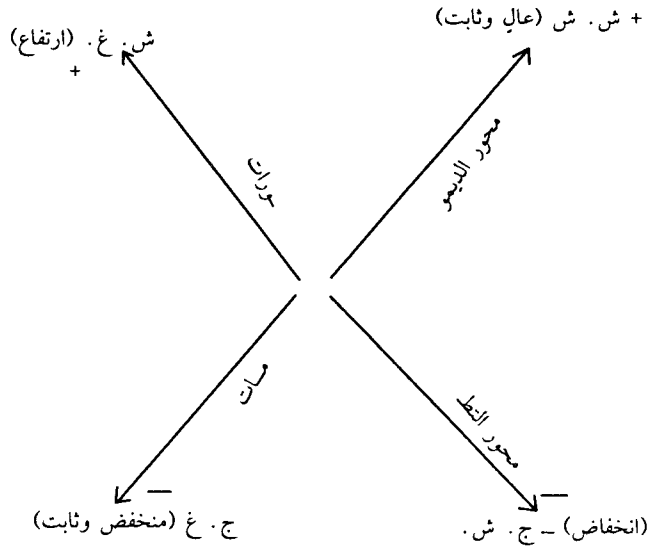

هذا التحليل التطوري اللغوي للتطورات الخرائطية أثبت صحته تحليل للتناسبات المجراة على المحافظات الريفية الفرنسية، المحددة في النظام المتوازن بفعل مجموعة متغيرات على علاقة متبادلة شديدة بالانتحار (إدمان الكحول، ميتات عنيفة، خصوبة، عمر السكان، نسبة الفلاحين، نسبة الكوادر العليا، نسبة الغرباء).

إن محوراً أول[1] يعارض بالمحافظات التي تضم أكبر نسبة مئوية من الأشخاص المولودين في المحافظة تلك التي تضم على العكس أقوى نسبة من الأشخاص المولودين خارج فرنسا. من جهة، فرنسا منطوية على ذاتها، ومن الأخرى على العكس عالم جذاب ومتحرك. ونجد التعارض بين فرنسا الغربية (مايين، كوت ـ دو ـ نور، فلاندر، فينيستير، موربيهان، ڤانديه) والواجهة المتوسطية (الألب البحرية، هوت غارون، إيزير، هيرو، ڤار، البيرينيه الشرقية، كورسيكا، ڤانكلوز). انتحار مرتفع، انتحار منخفض.

يميز المحور الثاني بوجه أخص المحافظات الشابة في الشمال والشمال الشرقي من فرنسا (سين ومارن، آين، مارن، واز، اور، كلڤادوس، كوت ـ دور)، من محافظات الجنوب الغربي والخواصر الجبلية الجنوبية للماسيف سنترال (كروز،

(1) يفسر المحور الأول 36,4% من مربّع المحيد النموذجي الكلي، والثاني 20,9%.

أڤيرون، كوريز، دوردوني، لو، هوت لوار، إيندر، أود). تقف فرنسا صاخبة ومنتجة يميزها تجاور الزراعة والصناعة بوجه فلاحي الجنوب. ونعثر مجدداً على محور الديمومات: انتحار مرتفع، انتحار ضعيف.

هذه الموازنة قرن 19 ـ قرن 20 تدعو لأن نغني بأسلوب ثقافوي التفسير الذي اقترحه دوركايم بتعبير الاندماج: أي أن نحسب كثيراً حساب تطور **القيم** الاجتماعية التي توجه التصرفات اليومية. ففي القرن التاسع عشر، تطور توسع المدن (والتصنيع) في عالم مشبع بشكل أساسي بالقيم الفلاحية. إن المديني إنسان مقتلع: على رصيف محطة مونپارناس، يفقد البروتوني إيمانه وبعضاً من هويته (الصورة لغابرييل لوبرا). وفي القرن العشرين، لاسيما بعد عام 1945، باتت تتنظم حضارة مدينية حول المنزل المريح والعصري، والسينما، ثم التلفزيون. هنا يصبح الفلاح المتمرس بالروح الفلاحية هامشياً: إن الفلاح، رمز الاقصاء إلى خارج الثقافة (بحسب ليڤي ـ شتراوس) ينفر من المشاركة في تبادل النساء؛ تغادر القرويات المدينة للالتحاق بقيم الحضارة المسيطرة. أن يكون المرء مندمجاً لا يعني فقط الارتباط بأشباهه بل بوجه خاص المشاركة بنشاط في ما يشكل في مجتمع معين مركز الحياة الاجتماعية. نعثر مجدداً على موريس هالبواشز، الذي ليس مؤلف Causes des Suicide فقط بل كذلك منظِّر Psychologie des classes sociales.

فلنلاحظ ما يلي: إن المحافظات التي انخفض فيها الانتحار (الألب البحرية، الرون، المنطقة الباريسية، ثغور ـ الرون، إيزير) هي المحافظات الصناعية والخدماتية، حيث تتعايش كل موارد الحياة الاجتماعية الحديثة (الجامعة، والادارات، وسبل تمضية أوقات الفراغ). نفهم مذاك جيداً أن فرنسا الجنوب الغربي، وبصورة أعم فرنسا الجنوبية، تفلت من تهميش فرنسا الفلاحية في الغرب والوسط. إن الجنوب (وهذا ما شدد عليه أغولون كثيراً) يجعل ثقافة فلاحية وثقافة مدينية تتعايشان، وهذا منذ البداية. لقد كان أقل صعوبة إذاً بالنسبة إليه أن يتكيف مع الملامح الجديدة للعالم الحديث (كما تشهد على ذلك كثافة الدخول إلى المدارس) من دون أن يفقد نشاطاته الريفية.

هذا المثال الثقافوي، إذ يعدِّل قليلاً مضمون مفهوم الاندماج، من دون أن يغيِّر بنيته بصورة جذرية، يتناسب كفاية مع المعطيات التي أنتجها دوركايم كما مع الاحصائيات الحديثة. لقد تغير نظام الانتحار بمقدار ما تحوَّل نظام القيم الاجتماعية؛ وهو لم يتغير إلا بهذا المقدار. أليس هذا جوهر الدرس الذي كان يريد أن يعطيه دوركايم؟ لكن ينبغي التحرك بحذر أشد، وعدم نسيان ما يبقى مركز التفسير الدوركايمي: العائلة.

ثانياً ـ الديمومات: الاندماج العائلي

في كل بلدان العالم المصنَّعة، وأيّاً يكن تاريخ المراقبة، ومهما تكن نوعية الجهاز الاحصائي المطلوب تدخله، فإن أقوى الوقائع وأصلبها هي تلك التي أرشدت دوركايم (بصورة واعية إلى هذا الحد أو ذاك) في تفسيره: كواقعة اجتماعية يتبع الانتحار أولاً علمَ اجتماع صغيراً للعائلة. يشهد على ذلك الجدول الذي وضعناه لفرنسا المعاصرة (الجدول 11)، مع المتغيِّرات ذاتها لدى دوركايم.

النتائج نفسها المستحصل عليها في القرن التاسع عشر: وهذا يوفر علينا تعليقاً إضافياً[1] . . . لكنه يدعونا لنكون دوركايميين أكثر من دوركايم بالذات. إن العائلة عامل حماية: إننا نرى ذلك. إذاً اندماج. لكن لماذا لا نجرب أن نُدخل في التفسير الميكروسوسيولوجي الجنس والعمر معاً؟ حين تؤثر عوامل متمايزة كالحالة الزوجية، والجنس والعمر في معدل الانتحار بصورة منتظمة وشاملة إلى هذا الحد، من الطبيعي أن يوجهنا مبدأ تناسق، وأن نبحث لنرى، على غرار مسعى دوركايم في الانتحار الأناني[2]، إذا لم يكن متغير واحد تحتي يعمل في الحالات الثلاث.

(1) إذا لم تتوصل لقراءة هذا الجدول بسهولة، لا تتردد في القيام بمراجعة صغيرة بأن تعود هنا بالذات، ص 27، إلى التعليقات على جدول دوركايم.

(2) أعد قراءة النص المستشهد به هنا بالذات.

الجدول رقم (11)

معدل الانتحار في فرنسا وفقاً للعمر والجنس والحالة المدنية

(1968 ـ 1978)

	عازبون	متزوجون	أرامل	مطلقون
		رجال		
15ـ 19 سنة	10	12		
20ـ 24 سنة	19	14		
25ـ 29 سنة	31	11	49	
30ـ 34 سنة	46	15	65	
35ـ 39 سنة	59	19	158	75
40ـ 44 سنة	67	24	127	74
45ـ 49 سنة	73	30	110	65
50ـ 54 سنة	74	33	115	72
55ـ 59 سنة	91	39	142	77
60ـ 64 سنة	86	40	127	68
65ـ 69 سنة	89	50	145	89
		نساء		
15ـ 19 سنة	5	6		
20ـ 24 سنة	8	5		
25ـ 29 سنة	14	5		14
30ـ 34 سنة	17	7		22
35ـ 39 سنة	26	8	19	18
40ـ 44 سنة	21	10	19	15
45ـ 49 سنة	22	12	26	27
50ـ 54 سنة	18	14	23	21
55ـ 59 سنة	25	16	29	16
60ـ 64 سنة	21	16	25	24
65ـ 69 سنة	30	20	36	26

سوف نعيد هكذا، على مسؤوليتنا، صياغة تفسير وحيد مستوحى من دوركايم: الحماية التي يستفيد منها أحدهم حيال الانتحار مرتبطة بعدد العلاقات التي تشده إلى بيئته العائلية وعمق تلك العلاقات. وهي فرضية سوف نعيد تعريف الاندماج على أساسها ونضيف اليها الفرضية الفرعية التالية: يمكن اعتبار العمر والجنس عاملي اندماج بالعائلة وبالتالي، ومن بعض النواحي، حقيقتين اجتماعيتين، وهذا ما لا يتصوره دوركايم[1].

بعد خمسين سنة من التحريض الإنائي، لن يصعب علينا أن نُبرز ما هنالك من اجتماعي في وضعي الذكور والإناث. إذ نحدُّ هذا الموضوع الواسع بقصدنا، سوف نصوغ هكذا هذه الفرضية: في فرنسا، تنخرط المرأة، من حيث وضعها، أكثر من الرجل في العلاقات العائلية. هي أكثر اندماجاً من حيث وضعها (القانوني). وهذا بديهي بالنسبة للمرأة المتزوجة والأم، التي تتحمل الجزء الأساسي من المجْمعة[*] اليومية للأولاد ومن الحياة الاجتماعية للزوجين (دعوات، زيارات،

(1) في التعليق الذي يقوم به دوركايم على جدوله الرئيسي (**الانتحار**، ص 204)، لا يقول كلمة واحدة بصدد التغيرات في معدل الانتحار وفقاً للعمر والجنس، كما لو أنه ليس لعلم الاجتماع ما يقوله في موضوعها. مع ذلك، لقد رأينا أن الجدول يوضح تماماً هذه التغيرات، ولم يغب وجودها عن ذهن دوركايم الذي يعطي بالمناسبة تلميحات سريعة اليها. هذا واضح: بالنسبة لدوركايم، لا يعني الجنس والعمر علم الاجتماع.

(*) تكييف الولد مع حياة الجماعة (م).

تراسل). وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للأرملة أو المطلَّقة. لكن هذا صحيح أيضاً بالنسبة للمرأة العزباء، لأن المرأة أقوى ارتباطاً على الدوام من الرجل بالعائلة التي تأتي منها. باختصار، إذ نتابع أسلوبنا بالكاد، لأن الأمر يتعلق **بأوضاع** Statuts، أي بنماذج سلوك مقترحة أكثر مما بسلوكات متحقق منها باستمرار لدى كل واحد، يمكن أن نقول: إن الإنسان، في اجتماعيته الابتدائية[1]، يرتبط قبل كل شيء بأناس جيله - زملاء دراسة، رفاق عمل، زملاء؛ أما المرأة فتضمن على العكس التواصل بين الأجيال لا يتم تحريرها أبداً عن التزامات عائلية. بالمقابل، فإن الاستقلال الذكوري على هذا الصعيد ينطوي على مخاطر عزلة أكبر[2].

وماذا عن العمر؟

(1) يعني الأميركيون بالجماعة الابتدائية، والاجتماعية الابتدائية الجماعات التي يكون الفرد على صلة بها يومياً، والتي يعرف كل أعضائها عبر اتصال مباشر مشخّص.

(2) العديد من الدراسات التجريبية المنجزة بصدد الحياة العائلية والألفة الاجتماعية تصب في تدعيم هذه الفرضية. فلنذكر بوجه خاص أعمال ميشال فورس، La Sociabilité، Economie et Statistique، باريس، INSEE، نيسان 1981، العدد 132؛ ي. لوميل وك. باراديز، La Sociabilité، باريس، INSEE، 1976؛ أنييس بيترو، العون العائلي في المجتمع المديني، Revue Française de Sociologie، 18، 1977؛ لوي روسيل، اوديل بورغينيون، العائلة بعد زواج الأولاد، باريس، PUF 1976، Cahier de l'INED، العدد 78، والنتائج التي ستنجم عن تحقيق INSEE-INED حول الـ Contacts entre les Personnes الذي يقوده فرانسوا هيران.

انتحار : الاتجاهات الحديثة (الرسم 4)

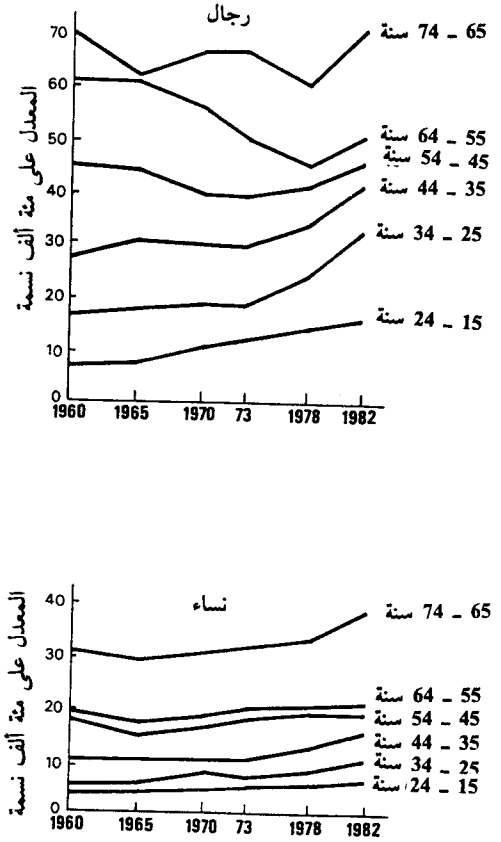

الرسم (4) ـ تطور معدل الانتحار من 1960 إلى 1982 وفقاً للعمر والجنس

بالنسبة للرجال:

- لم يؤثر تطوُّر الانتحار خلال العشرين سنة الأخيرة في ترتيب الأعمار الذي وضّحه دوركايم: في عام 1982، كما في عام 1960 (وكما عام 1860)، يكون الانتحار أكثر وقوعاً بمقدار ما يكون العمر أكثر ارتفاعاً.
- إذا كان الترتيب على حاله، فالفروق بين معدلات الانتحار لطبقات العمر المختلفة انخفضت كثيراً في العشرين سنة الأخيرة؛ هذا السحق للفروق هو ناتج اتجاهين متناقضين: ازدياد شديد، لا سيما منذ عام 1965، لانتحار الأكثر شباباً؛ وانخفاض لانتحار الأكبر عمراً.
- يلاحَظ بالنسبة لكل الفئات استئناف قوي انطلاقاً من عام 1978، وكان قد بدأ هذا منذ عام 1973 بالنسبة لمن تحت الـ 54 سنة.

بالنسبة للنساء:

- لا يلاحظ لدى النساء ارتفاع قوي لمعدل الانتحار بين الشابات.
- تميل الفروق بين الأعمار إلى أن تتعمَّق.

إننا نعرف أيضاً، بوصفنا علماء اجتماع ماكرين في القرن العشرين[1]، أن العمر ليس فقط واقعاً نفسياً ـ سوسيولوجياً،

(1) أطروحة ر. لونوار عن العصر الثالث، والأعمال المنشورة بواسطة =

أو حتى نفسياً، بل هو أيضاً دعامة أوضاع اجتماعية.

يبيّن ذلك التاريخُ، وعلمُ السلالات، والتحقيقات السوسيولوجية، وذلك كل يوم بصورة أكثر بديهية: لا تتمثل سيرورة المَجْمعة فقط بتشكيل إطارات ينبغي أن يكون فيها كل واحد، لكن كذلك ربما بإعطاء معنى **اجتماعي** لاختلافات بيولوجية. أن يكون المرء شاباً أو شيخاً، رجلاً أو امرأة، ضعيفاً أو بصحة جيدة، هاكم الموضوعات الطبيعية التي يبني عليها كل مجتمع تغيراته الخاصة به. هكذا فإن وجوه الرجل والمرأة، الشاب أو العجوز، تتغير من مجتمع لآخر، وفي مجتمع كلي واحد من وسط اجتماعي إلى آخر.

لن نرسم هنا الخطوط الأولى لعلم اجتماعٍ للشيخوخة، بل سنقترح فقط فرضية ذات روح دوركايمية.

فلنلخص في البدء تجربة تربوية (اعذرونا إذا تكلمنا عليها!).

حين نسلّم طلاباً معطيات احصائية تبين نمو معدل الانتحار مع العمر، يطورون عفوياً شرحاً يستند إلى الحالة الأكثر فأكثر إثارةً للشفقة للرجل أو المرأة المتقدمين في العمر. أن يشيخ المرء يعني أن ينقص، ويعبر الاجتماعي عن الانحطاط النفسي

= Actes de la Recherche en Sciences sociales بصدد الشبيبة؛ وستكون علينا مجدداً أن نقرأ في Un village en Vaucluse للورانس ويلي تمفصل طبقات العمر في المجتمع الفرنسي التقليدي.

ـ الفيزيولوجي فيما يفاقمه. والحال أنه إذا كانت العلاقة بين العمر ومعدل الانتحار أمراً مؤكداً في العالم بأسره، فإن تحسين الوضع الاجتماعي، أو إفساده يتوقف على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها المرء. إن جزءاً مهماً من الادارة الاقتصادية للأمور العالمية هو بين أيدي أميركيات عجوزات. ومن دون المضي إلى هذا الحد الأقصى، فالشيخوخة في عالم الكوادر البيروقراطي، إنما هي زيادة المرء سلطاته ومداخيله؛ الانتقال من وضع المقترض إلى وضع المالك، لا بل المقرض (مع استثناءات). وليس الانحطاط الاجتماعي هو القاعدة في كل الأوساط. إنه أبعد ما يكون عن ذلك. والحال أن جدولنا **على أساس الطبقة الاجتماعية** يبيّن أن معدل الانتحار ينمو مع العمر، أياً تكن الفئة الاجتماعية ـ المهنية.

إذا أخفق هذا التفسير فذلك، في ظننا، لأنه يقوم على خداع نظر يتعلق بالعمر، خداع يتمثل في حسابه انطلاقاً من الولادة. قد يمكن الاستدلال اعتماداً على الحياة، وحساب عمر رجل انطلاقاً من موته، أو على الأقل من التاريخ المحتمل اجتماعياً لموته. إن السِّتّينيّ الذي «يضع حداً لحياته» لن يظهر بعد الآن رازحاً تحت وزن السنين الاجتماعي والمادي، سيكون «اختصر حياته» فقط. إن مراهقاً وستينياً لا يضحيان **بكمية الحياة** ذاتها. فإذا كان المرء يقتل نفسه إذاً بصورة أسهل حين يكون أكبر عمراً، فليس ذلك لأن الحياة أكثر ثقلاً، بل لأن التضحية التي يجب القيام بها أكثر خفة. إن

هذا التفسير الذي يكمن في ألا نرى في الانتحار التضحية بالحياة، بل التضحية بقدْرٍ ما من الحياة، هو أكثر بساطة بكثير. ويمكن أن يتفق مجدداً مع مجمل الفرضيات التفسيرية التي نقترحها. من المرجَّح جداً في الواقع أن كمية الحياة، أو ما يسميه بورديو في سياقات أخرى «المستقبل الموضوعي» يجري التفكير به بعبارات تجارب عاطفية يجب عيشها، وأولاد وأطفال يجب أن يولدوا، وأعياد ميلاد (سعيدة) ينبغي تمنيها. وهذا ما تشهد عليه في الغالب الأغنية الشعبية.

إن الذاكرة الاجتماعية، وزمانية la temporalité فرد بكاملها[1]، بما في ذلك المستقبل، تندرجان أولاً في إطار الأحداث المميِّزة لجماعته الابتدائية، ذلك الذي ينجز فيه تجارب المَجْمعة الأساسية.

إن التجربة الأساسية المتضمَّنة في الانتحار الأناني، مع احتمال إخضاعها لبعض التليينات، قادرة على شق طريقها رغم العوائق حين نضعها بمواجهة المعطيات الميكروسوسيولوجية[2]: كل شيء هو في علاقة الأفراد

(1) إن المفاهيم التي نُدْخِلها هنا ـ المتعلقة ببناء الزمن الفردي بواسطة الأطر الاجتماعية ـ من إنتاج أحد تلامذة دوركايم الرئيسيين: م. هالبواشز.

(2) إن التمييز بين الميكروسوسيولوجيا (علم الاجتماع المصغَّر) والمكروسوسيولوجيا (علم الاجتماع المكبَّر)، اللتين نأخذ مصطلحهما وفكرتهما العامة مجدداً من جورج غورفيتش، لا يتعلق بحجم الموضوعات الاجتماعية بل بوجهة نظر المراقب بخصوص هذه الموضوعات. إن التحليل =

بوسطهم الابتدائي، لاسيما العائلة. إن مد هذا المثال التفسيري إلى المعطيات الاجتماعية العيانية[*] (المناطقية، الاجتماعية، القومية، الدينية) ينطوي على إغراء، لكنه محفوف بالأخطار لدى دوركايم بالذات. فإذا وسَّعنا مفهوم الاندماج ليشمل مجموعات واسعة كالدين، والمنطقة، والأمة، والجماعات السياسية...، نجازف بإفراغه من كل مضمونه التفسيري. لقد علَّمَنا دوركايم أن نميز بين الاجتماعي والسيكولوجي. وإذ نميز في الاجتماعي بالذات مستويات (عدة) سوف نتحاشى الخلط بين الهيئات التي تقوم بالحسم.

هكذا بالضبط يصعب إثبات علاقة سببيَّة مباشرة بين البطالة والانتحار، أو بصورة أعمَّ أيضاً بين الانتحار والأزمة الاقتصادية. طبعاً، ليست الظاهرتان مستقلتين (الواحدة عن الأخرى) لأن الانتحار يزداد في بلدنا عند كل أزمة اقتصادية، عند كل نمو للبطالة: تلك كانت هي الحال في الثلاثينات، والأمر كذلك بصورة أوضح في أيامنا الحالية، حيث لا ينفك معدل الانتحار ينمو منذ عام 1976. مع ذلك فهذه العلاقة لا تُلاحَظ في كل البلدان: في إنكلترا حيث ازدادت البطالة بنسبة

= المكروسوسيولوجي يتفحص وسطاً أو جماعة، ولو كان (هذا الوسط) ضيقاً، على مستوى ميزاته الإجمالية؛ أما التحليل الميكروسوسيولوجي فيجتهد لوصف الطريقة التي تتم فيها المَجْمَعات الفردية داخل وسط أو جماعة.

(*) أي التي تُرى بالعين المجرَّدة (م).

أكبر من الضعفين بين 1960 و1979، في حين لا يزال معدل الانتحار هو ذاته في نهاية الفترة المشار إليها: وفي إيطاليا حيث تضاعف عدد العاطلين عن العمل مرتين ونصفاً بين 1970 و1978، بقي معدل الانتحار على ما كان عليه.

لا يبدو أن البطالة تؤثر مباشرة إذاً على الانتحار: لا تمارس تأثيرها إلا عبر الوسط الابتدائي الذي يكون الأفراد منخرطين فيه، ولاسيما العائلة. فالبطالة يمكن أن تساهم في تفكيك البنية العائلية مثلما يمكن صلابة الروابط العائلية أن تشكل متراساً فعالاً ضد الصعوبات الاقتصادية وأن تحمي أعضاءها من عمل يائس. تلعب المميّزات الميكروسوسيولوجية الخاصة بالوسط الابتدائي إذاً دور توسط بين قوىً عائدة إلى المَكروسوسيولوجيا (أزمة اقتصادية، بطالة، حرب...) والانتحار. وهذه الفكرة هي التي فصّلها بنجاح عالما احصائيات سكانية هما ج. كل. شينيه وج. ڤالين[1].

يتوقف تاثر الوضع الاقتصادي على الانتحار، إلى حد بعيد، على الطريقة التي يكون الأفراد الذين يعانون من وضع صعب منخرطين بها في المجتمع. فوجود شبكات التضامن وفعاليتها (سواء تعلق الأمر بالعائلة أو بمؤسسات أخرى) يمكنهما أن يُبعدا اللجوء إلى عمل يائس. وليس أمراً عديم الأهمية أن نلاحظ أن البلدان التي تبدو فيها الأزمة الحالية الأقلّ تاثيراً على الانتحار، كانكلترا ولاسيما

(1) Population et Société، أيار 1981، العدد 147.

إيطاليا، هي أيضاً تلك تعرف في كل حالٍ معدلاتِ الانتحار الأضعف. وفي ألمانيا الفدرالية(*)، حيث هذا المعدل أعلى مما في فرنسا، إذا كان ارتفع بدرجة أقل فربما الأزمة كانت أقل قسوة هناك.

هذا وقد تكون لدينا رغبة قوية في اقتراح نموذج تفسيري إجمالي، مستوحى من كاتز ولازارسفلد في Personnal Influence[1].

إن المميّزات المَكروسوسيولوجية الخاصة ببلد أو منطقة (غنى، ديانة سائدة...) تحدِّد مميّزات الوسط الابتدائي الذي يتكوَّن فيه الفرد؛ وهذه المميّزات الميكروسوسيولوجية تحدد بدورها حماية الأفراد من الانتحار، تبعاً لدرجة الاندماج وأشكاله التي تنجح في إرسائها بين الأفراد. لكن يجب الاعتراف بأنه إذا كان العمل السوسيولوجي الذي ينبغي القيام به ليس بعيداً إطلاقاً عن تفكيرنا، وإذا كانت معطيات متفرقة قد باتت متجمعة لدينا، فمعالجة هذه المجموعة من المشكلات تتطلب عملاً طويلاً من جانب شخص واحد.

إنه رأي ربما يستهوي الهواة...

(*) صدر هذا الكتاب عام 1984، أي قبل سنوات من إعادة توحيد ألمانيا (م).

(1) كاتز ولازارسفلد، Personnal Influence، فري برس أوف غلينكو.

خلاصة

إن التمرين الذي انصرفنا إليه معاً أخضع عمل دوركايم لامتحان عسير: قراءة الأرقام المُبرزة بمعزل عن الشروح المقدمة، إعادة دراسة المسألة بمساعدة معطيات وتقنيات إحصائية حديثة، إخراج المصادر والمفاهيم وتشريحها بعد مرور قرابة قرن. ثمة خلاصة تفرض نفسها: إن العمل صامد ويقاوم.

قبل مئة عام، كان علم الاجتماع في فرنسا يقتصر على شخص آميل دوركايم. ومنذ ذلك الحين وبالتوافق مع تمنيات مؤسس هذا العلم بالذات، اكتنزت الجماعة السوسيولوجية إلى حد بعيد، سواء من حيث العدد أو من حيث الاصدارات. بعد مئة عام، يبقى اميل دوركايم أحد علماء الاجتماع النادرين الذين قاموا باكتشاف. ثمة شيء في الانتحار يتوقف بصورة منتظمة ويمكن فهمها على مقادير تُميِّز وضع مجتمع، وحول هذا الاكتشاف الذي يشكل قاعدة أبحاثه جمع بصبر الملاحظات التفصيلية وعبّأ خيالاً نظرياً عظيماً. وكما رأينا، فإن في وسعنا الاعتراض انطلاقاً من وقائع جديدة على

هذا التفسير أو ذاك، ملاحظة هذا التغيير أو ذاك، الأسف لغياب هذا التطوير أو ذاك. لكن القاعدة الدوركايمية صامدة: إن نواة العلاقات التي أوضحها دوركايم بين الجنس، والعمر، والحالة الزوجية، والفئة الاجتماعية، والمنطقة المحددة كتوازن مقادير اقتصادية وديمغرافية، تشكِّل حقاً، وإلى اليوم، بالنسبة لكل عالم اجتماع، نقطة الانطلاق الضرورية للتفكير العلمي بصدد الظاهرة. وفي علمنا الذي لا تنقص فيه الطموحات النظرية، نادرة هي القطاعات التي أضاءها عالم أو عدة علماء اجتماع بحيث يتيح ذلك تحقيق اندفاعات جديدة إلى الأمام، على قاعدة هذا المكتسَب. وفي القرن العشرين، لا يمكن أن تعادل الإضاءة الدوركايمية للانتحار إلا أنويةُ العلاقات التي جرى إبرازها بين الاستهلاك، والدخل والوسط؛ النجاح المدرسي، والحِراك mobilité الاجتماعي والأصول الطبقية؛ المحدِّدات الاجتماعية للتصويت السياسي. إن الاستهلاك، وإنشاء المدارس، والحِراك، والتصويت، تشكِّل بالطريقة نفسها الخاصة بالانتحار، سلوكات تعبئ الكثير من الطاقة والجمود. . . . من جانب الفاعلين الاجتماعيين ولا يمكن إدراكها إلا بواسطة أدِلَّة indicateurs جدية إلى أبعد الحدود نجد في الصف الأمامي منها، كما كان يعتقد دوركايم نفسه، الآثار التي يتركها على جهاز إحصائي للتسجيل الثابت. وفي هذه الميادين القليلة التي اشتغل فيها الخيال السوسيولوجي الفردي على مواد الإحصاء المقاوِمة والصلبة -

مهما تكن غير دقيقة وغير كافية بالنسبة للأسئلة الأكثر رهافة -، تمكَّن شتى علماء الاجتماع من أن يتجاوزوا لبعض الوقت خصوماتهم التفاخرية وغير المحتملة للتوصل إلى استخلاص بعض النتائج المعبِّرة، والحاسمة والجَمْعية cumulatifs، في دراسة مجتمعنا.

على ضوء هذا المكتَسَب بالذات يمكن اليوم أن نعيد النظر في النظرية الاجمالية التي قدّمها دوركايم، بحيث يصبح بالامكان تحقيق اندفاعات جديدة إلى الأمام.

في البنية العامة لشرح دوركايم، يشغل مفهومان اثنان مكانة خاصة، لأنهما ينظمان كل النتائج ويتحكمان بتصميم الكتاب: الدَمْج intégration والتقعيد réglementation. لقد شددنا على ذلك خلال تقديمنا الكتاب، لكن بصورة غير كافية، وبطريقة قليلة الدقة، على حدود انعدام الدقة. لذا يجب العودة إلى ذلك الآن.

التعريف بالمفاهيم المركزية

إننا نحدد بشكل جيد، على ما نظن، موقع فكر دوركايم، مع ما يتضمَّن من استعارات من المعجم البيولوجي والطبي[1]، بأن نقيس إلى أي حد هو نقْلٌ لقول بيشا Bichat المأثور:

(1) إنه تمرين خصب جداً أن نسجِّل كل هذه العبارات. سوف نرى أن نزعة دوركايم الاحيائية biologisme لا تقتصر على المعارضة بين الطبيعي والمرَضي المعروضة في Règles de la méthode sociologique.

«الحياة، هي مجموع القوى التي تقاوم الموت».

إلى هذا القول الآخر.

«المجتمع، هو مجموع القوى التي تقاوم الفرد».

هذا التحويل وغير المصاغ ينظِّم كل سطح العرض النظري. وفي الحالتين، يحدد عالم الأحياء وعالم الاجتماع لنفسيهما مهمة وصف السيرورات التي تحمي بها وحدةٌ (الحياة، المجتمع) نفسها وتتكوَّن، عبر تحاشي تهديد ثابت وخارجي (الوسط المميت، الفرد). إن الدمج، والضبط يشكلان بالنسبة للمجتمع ما تشكل أفعال ضبط كمية السكر في الدم أو أفعال الضبط الحرارية بالنسبة للكائن الحي. إنهما وظيفتان بالمعنى البيولوجي للكلمة. إن الفرد يهدد المجتمع، الذي هو بحد ذاته واحد ومتماسك، من دون تناقض، يهدده **باختلافاته** (من هنا **الدمج**)و **برغباته غير المحدودة** (من هنا **الضبط**). إن الوحدة الاجتماعية هي فَتْحٌ، إشكالي على الدوام.

فلنوضح قليلاً.

إزاء الاختلافات الفردية، ليس لدى المجتمع طريقة **واحدة** للدمج من أجل حماية وحدته، بل **طريقتان**: إما إنكار وجودها عبر فرض زي موحد على كل واحد، أو استغلالها بأن يستخدم الخصوصيات الفردية لأهداف إجتماعية على شكل «كفاءات». ويُفضي شكل الدمج الأول إلى **التضامن**

الميكانيكي، والثاني إلى **التضامن العضوي**[1]. وهذا التمييز يعطينا مفتاح الانقسام إلى انتحار غيري وانتحار أناني. إن المجتمعات «الدنيا» (وما يبقى منها في المجتمعات الحديثة مثلاً: الجيش) تَنْزَع إلى إعطاء الغلبة لتضامن ميكانيكي. تفرض الهوية الاجتماعية نفسها على كل واحد؛ تسيطر الشخصية personnage على الشخص personne؛ يصبح أدنى تبَاعُدٍ جريمة، ويَخْلُص الفرد إلى نسيان وجوده الخاص. يمكن الانتحار أن يَنْتُج منطقياً من الميل الجماعي لنسيان الذات. انتحار غيري.

في القطب الآخر، نرى المجتمعات الحديثة، المبنية على قسمة العمل، تجعل من الاختلاف المثمِّن اجتماعياً شرطاً لوحدتها. لكن ثمة مجازفة في هذا الشكل الأرقى من التضامن، وهي أن يُترك الفرد لنفسه، غير واعٍ علاقته بالآخرين، وحاملاً اختلافاً بات فجأةً بلا ثمن. وهي مجازفة تكون أكبر بمقدار ما تكون المجتمعات أكثر حداثة: بروتستانتية، مثقفة، مدينية. هذا هو الانتحار الأناني.

إذا كان للدمج شكلان أساسيان، فالتقعيد (أو الضبط) واحد، مهما تكن المجتمعات. إن لدى الفرد، في كل مكان

(1) استعار دوركايم المعارضة بين التضامن العضوي والتضامن الميكانيكي من هربرت سبنسر. أما نظرية دوركايم الخاصة به فمعروضة في Division du travail social، باريس.

ودائماً، رغبات لا نهاية لها وعلى المجتمع لكي يبقى أن يفرض عليه حدوداً وأن يجعله يتعامل مع ضرورات دوره الاجتماعي على أنها غائياته الشخصية. يمكن أن تقوم أوضاع لا يتوصل فيها المجتمع إلى فرض هذه الحكمة الاجتماعية على الإرادات الفردية: أزمات اقتصادية، نوبات ازدهار مفاجئة، مراحل انتقالية. نكون عندئذٍ إزاء اللانظامية، المولّدة لانتحار من النوع البوڤاري(*). إن دوركايم يراها تتحكم كسيدة (اللانظامية وليس مدام بوڤاري) باقتصاد زمانها وبالعلاقات الزوجية بين الرجال والنساء. لانظامية، انتحار لانظامي.

ميتاسوسيولوجيا

هذا هو المثال التحتي الذي يمكن توضيحه أيضاً[1]. وليس هذا قصدُنا. نود تسجيل التفاوت بين الاعتبارات المنبثقة من هذا المثال والظواهر الاجتماعية كما هي محلّلة في الجداول.

في مفهومي الدمج واللانظامية، يجري توظيف نظرية عامة عن المجتمع، نظرية عن الإنسان، عن العلاقات بين الانسان

(*) نسبة إلى انتحار مدام بوڤاري في الرواية التي تحمل هذا الاسم، لغوستاف فلوبير (م).

(1) سوف نحيل القراء الذي يهمهم تطور فكر دوركايم إلى مقالة فيليب بينار، دوركايم والنساء أو الانتحار غير الناجز، Revue française de Sociologie، 14، 1973، ص 27 ـ 61.

والمجتمع، عن مكانة المجتمع في سلم الكائنات، عن علم الاجتماع في سلّم المعارف، يمكن أن نصفها **بالميتاسوسيولوجيا**[1] لكي نسجّل أنها تتخذ لها موقعاً ما قبل الحقل الذي عرّفه دوركايم بالذات على أنه حقل الواقعة الاجتماعية، أو ما بعده. خارج الحقل الاحصائي بوجه خاص.

فلنأخذ حذرنا: أن نكشف لدى دوركايم نظرية ميتاسوسيولوجية لا يكفي لتفنيد دوركايم. ففي كل السوسيولوجيات **النشطة**، يمكن أن نكتشف حضور عُدَّة نظرية تتجاوز كثيراً إمكانات التحقق النظري التي في متناول الباحث. لدى توكفيل كما لدى ماركس، ولدى م. ڤيبير كما لدى هالبواشز، لدى لازارسفيلد كما لدى بورديو. أن تتطلب من عالِم أن يكتفي بنشر لائحة قضايا مؤكدة وممكن دحضها («ممكن تزويرها» كما يقولون في الفرنكليزية(*))، إنما يعادل اختزال العلم إلى عرض الحقائق الثابتة، إلى العلم الميت، إلى اللا ـ علم. إن قوة دوركايم بالضبط هي في كونه يخضع عدة «نظرية» طَموحاً لامتحان الوقائع، وهو امتحان يبدأ **بضرورة بناء الوقائع بالذات**.

سوف نكتفي هنا إذاً بمناقشة الميتاسوسيولوجيا

(1) تقليداً للعنوان الوارد لدى س. فرويد، Métapsychologie باريس.

(*) أي في اللغتين الفرنسية والانكليزية (م).

الدوركايمية، على ضوء المسعى السوسيولوجي الذي تتيحه لكن الذي تربكه أيضاً أحياناً. هذه الإرباكات سوف نكتشفها على ثلاثة مستويات: تقييد غريب للعالم الاجتماعي، وتردد في الاستخدام التفسيري لفكرة الدمج، وخطأ مرجَّح في تشخيص الظاهرة المدروسة.

تقييد الحقل

إن التصور الوحدوي للمجتمع يستبعد أي **تناقض داخلي**. وهذا هو ما يدفع دوركايم، الذي هو فضلاً عن ذلك امبريالي جداً، إلى أن يستبعد من حقل علم الاجتماع بعض المتغيرات، كالعمر والجنس، وحتى أن يهمل تحديد مضمونها. وفي الواقع، يجعل دوركايم التناقض بين الفرد والمجتمع يحمل كل دلائل التناقضات التي يراها في المجتمع بالذات. هو بحاجة مطلقة إذاً لتصور الفرد (موضوع علم النفس) والمجتمع (موضوع علم الاجتماع) كحقيقتين متمايزتين مادياً وبصورة ملموسة. إن التمييز ـ من قبيل الحذر المنهجي الدقيق ـ بين علم النفس وعلم الاجتماع، إنما يُنْقل على نمط الواقع كتعارض بين كائنات. مذاك، كل تحديد ينتمي إلى ميدان علم النفس لا يمكن أن ينتمي إطلاقاً إلى ميدان علم الاجتماع. والعكس بالعكس. وبما أننا أكثر دهاء، وقد تعلمنا على م. ڤيبير، وس. فرويد، وإ. ساپير وغيرهم، قد نقول اليوم إن الواقعة الملموسة ذاتها (الانتحار)، والمتغيّر

الاحصائي ذته (العمر، والجنس، لكن أيضاً بالتأكيد، ولعدم السقوط في الامبريالية السوسيولوجية، الفشل المدرسي، والرضى المهني، والايمان الديني، والتمرد ضد الرئيس) يمكن أن يتعلقا في الوقت نفسه بنظامين علميين مختلفين **لا ينظران إليهما من الوجهة نفسها**. إنه لقليل الاحتمال أن تكون المعلومات الأكثر ملاءمة لعالم الاجتماع الذي يعمل على مستوى[1] 11 ألف انتحار في السنة هي تلك التي تسمح للمحلل النفسي بالتقدم في المشكلة التي يطرحها عليه مريضه (إذا حاول مثلاً أن ينتحر). والتداخل بين العلوم في هذا الميدان يجازف جداً بتعويم علم اجتماع من دون احصائيات لتحليل نفسي من دون أريكة. باختصار، أن نحافظ بقوة، على غرار دوركايم، على الوقف في الأنظمة العلمية لا يقودنا بالضرورة إلى تخيل تناقض فعلي بين موضوعاتها. ونحن نرى ما نكسب من هذا الموقف «الحديث»: تضمين المثال الدوركايمي بعض الظاهرات المرتبطة بالعمر والجنس.

تشخيص خاطئ

بعد مئة سنة، كل العرافين هم من مينيرب[2]: لكن في

(1) الملاحظة نفسها أُعطيت بخصوص مشكلة حتمية غرس الكرمة في فرنسا. فوفقاً لمقياس الخارطة التي نستدل على أساسها، تكون للعامل التاريخي الأولوية على الجغرافيا الفيزيائية، والعكس.

(2) المثل الڤوكلوزي (ڤوكلوز محافظة فرنسية):

الأخير، الوقائع أمامنا. إذا كان الكثير من المعطيات المعاصرة يؤكد صحة تفسير دوركايم، فالأرقام المتعلقة بالمدى البعيد، حتى إذا كان علينا أن نعالجها بأقصى الحذر، لا تتفق مع توقعات دوركايم التخويفية. فمعطيات القرن العشرين تُبرز في كل البلدان الأوروبية ثباتاً لمعدلات الانتحار (لا بل اتجاهاً إلى الانخفاض).

إن خطأ دوركايم يعبر عن إرادة التعامل مع الميكروسوسيولوجيا والمكروسوسيولوجيا على الأسس نفسها (إذاً بصورة مجردة جداً). فكيف نسلِّم في الواقع، كما يفعل دوركايم من دون أن ترمش له عين، بأن في وسع جزء بكامله من المجتمعات الحديثة (الاقتصاد، من فضلكم) أن يعيش في حالة «لانظامية معمّمة»؟ كيف نسلِّم بأن في وسع الطلاق أن ينمو من دون أن تنمو بين الناس المتزوجين بالذات، في الوقت ذاته، أخلاق تفرض التسليم به؟ وإذا برزت إلى العلن هذه الأخلاق الجديدة التي تسمح بالطلاق، فأين سيكون موقع «اللانظامية»؟ إن دوركايم، الأكثر تنبهاً لمعطياته الخاصة به، لاحظ أنه بعد أن يتجاوز تزايد الطلاق مستوى معيناً لا يعود له تأثير على تزايد الانتحار[1].

= «إنه عرّاف مينيرب
يضع رجله في البراز
ويصرخ: هذا خ...».

(1) أنظر التمرين Divorcer à l'Helvétienne، ص 37.

الحاصل أن علم اجتماع دوركايم ليس فقط مفرطاً في التوحيدية، إنه مفرط في البساطة. إنه لمُطَمْئِن، لكنه مستحيل أن يجري تصور بلدٍ بكامله، ديانةٍ، كعائلة واسعة.

لشدة ما يريد استبعاد التناقضات والتفاوتات من المجتمع الذي يتخيله، يعيد إدخالها في عرضه الخاص به. والرؤية المرحة للتطور الاجتماعي كما هي معروضة في **قسمة العمل الاجتماعي**، تعارضها رؤية **الانتحار** الكارثية. مع مفهوم، غير معرَّف أبداً في مستتبعاته الممكن مراقبتها، للانتقال من أحدها إلى الآخر: هذا المفهوم هو اللانظامية.

تردد في مضمون التفسيرات

إن لمفهوم «الدمج» بداهةً ميتاسوسيولوجية بحيث لا يفكر دوركايم إطلاقاً في إعطائه مضموناً تجريبياً. ففي حالة العائلة، يجري الاستناد إلى العدد والكثافة كدليلين؛ بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، عدد الكهنة. وبخصوص البروتستانت، علينا التسليم بأنهم أقل «اندماجاً» من الكاثوليك: تحديد سلبي وغير كافٍ إطلاقاً، لأن جداول دوركايم تبيّن ذلك؛ فبالنسبة لسويسرا[1]، يتغير معدل الانتحار بقوة من منطقة بروتستانتية إلى أخرى. إن القارئ المطّلع بصدد هذه النقطة، عن طريق ماكس ڤيبير، في L'éthique protestante et l'esprit du

(1) هنا بالذات، ص 45.

capitalisme، لاسيما الصفحات المفعمة بالنباهة التي يخصصها للشيع البروتستانتية، سوف يقول في نفسه أن قياس «الزائد» و«الناقص» هنا غير وارد.

إن رعية كاثوليكية ليست أقل أو أكثر اندماجاً (تضامناً، تماسكاً، إذا استخدمنا مرادفات أقل تحذلقاً) من شيعة بروتستانتية. إنها مندمجة **بطريقة أخرى**. فالتماسك الاجتماعي، وانخراط الفرد في الجماعة لا يندمجان بالآليات عينها. يبدو في الواقع أن البروتستانتية تتميز بشكل من الرقابة على الفرد غير ذلك الذي تتميز به الكنيسة الكاثوليكية: طقوس كنسية أقل، بيروقراطية أقل، لكن رقابة أكثر إحكاماً من جانب كل واحد على كل الآخرين. هل يمكن أن نصف اجتماعيةً كاثوليكية قائمة على مراقبة العلامات الخارجية، واجتماعيةً قائمة على الرقابة الدقيقة على الأخلاق اليومية[1]، بأنها «دامجة» إلى هذا الحد أو ذاك؟ إن هذه ملاحظات خارجية بالنسبة لكلام دوركايم، لكنها تقودنا لوضع الإصبع

(1) هذه الاختلافات في صيغ (الألفة) الاجتماعية هي التي يكون حساساً حيالها في الغالب الرجال والنساء الذين يهاجرون. إذ كان راهب دومينيكي من باري يروي لنا بسخطٍ دروس الاخلاق التي أُخضِعت اليها إيطالية تسكن في سويسرا من جانب جيرانها في حين كانت تمضي للتبضع في ساعة متأخرة مع طفلها البالغ أربع سنوات («في هذه الساعة يجب أن يكون الأطفال قد ناموا...»، الخ)، لخّص بالطريقة التالية حكمه على سويسرا: «هذا مرعب، ففي هذا البلد، كل واحد هو شرطيُّ جاره».

على الصعوبة الكبرى للتفسيرات المقدمة. فدوركايم ينظر إلى الدمج تارة كمتغير نوعي ذي صيغتين (الدمج على أساس الاختلاف / الدمج على أساس التشابه)، وطوراً كمتغير كمّي يحتمل علامة الزيادة أو علامة النقصان (كل **الانتحار الأناني**). وفي Division du travail social، يعتقد دوركايم أن في وسعه إثبات قانون تاريخي للانتقال التدريجي من التماسك الاجتماعي بفعل **التشابه** (تضامن **ميكانيكي**) إلى التماسك الاجتماعي بفعل الاختلاف (تضامن **عضوي**). فلنُعد قراءة بعض النصوص المهمة.

سوف نتعرَّف على نوعين فقط من التضامن الايجابي:

التضامن الميكانيكي

النوع الأول لا يمكن أن يكون قوياً إلا بمقدار ما تتجاوز الأفكار والميول التي يتشارك فيها كل أعضاء المجتمع تلك التي تخص كلاً منهم على المستوى الشخصي، وذلك من حيث العدد ومن حيث القوة. وهو يكون أكثر قوة بمقدار ما يكون ذلك الفائض أكثر أهمية. والحال أن ما يصنع شخصيتنا إنما هو ما لدى كل واحد منا من خاص به ومميّز له، ما يميزه عن الآخرين. هذا التضامن لا يمكن أن يزداد إذاً إلا عكساً مع الشخصية. ثمة في كل من وعياتنا، كما سبق أن قلنا، وعيان: أحدهما، ونشترك به مع جماعتنا بأسرها، وهو بالتالي ليس ذاتنا بل المجتمع حياً وفاعلاً فينا؛ والآخر الذي لا يمثل على العكس غيرنا في ما نمتلك من شخصي ومتميز، في ما يجعل من كلٍّ منا فرداً. ويكون التضامن الذي يشتق من التشابهات في أوجه حين يغطي وعينا الجماعي بالضبط وعينا الكلي ويتطابق معه في كل النقاط: لكن تكون فرديتنا في تلك اللحظة معدومة. لا

يمكنها أن تولد إلا إذا أخذت الجماعة في ذاتنا مكاناً أقل. ثمة هنا قوتان متعاكستان، إحداهما مندفعة نحو المركز والأخرى نابذة للمركز، لا يمكنهما أن تنموا في الوقت نفسه. لا يمكننا أن نتطور في الوقت ذاته في اتجاهين على هذا القدر من التعارض. إذا كان لدينا ميل قوي للتفكير والفعل بواسطة ذواتنا، لا يمكننا أن نكون ميالين بقوة إلى التفكير والفعل على غرار الآخرين. إذا كان المثل الأعلى هو تكوين هيئة خاصة بنا وشخصية، لا يمكن أن يكون مشابهة الجميع. فضلاً عن ذلك، في الوقت الذي يُمارس هذا التضامن فيه عمله، يمكن أن نقول إن شخصيتنا تضمحل، تحديداً؛ إن الجزئيات الاجتماعية التي لا تكون متماسكة إلا بهذه الطريقة الوحيدة لا يمكن أن تتحرك إذاً مع المجموع إلا بمقدار ما لا تكون لها حركات خاصة بها، كما تفعل جزئيات الأجسام غير العضوية. لذا نقترح أن نسمي هذا النوع من التضامن تضامناً ميكانيكياً.

(**قسمة العمل الاجتماعي**، ص 98 ـ 99)

التضامن العضوي

يختلف الأمر تماماً مع التضامن الذي ينتج قسمة العمل. ففي حين يستتبع التضامن السابق أن يتشابه الأفراد، يفترض هذا أن يختلفوا بعضهم عن البعض الآخر. ليس الأول ممكناً إلا بمقدار ما تمتص الشخصية الجماعية الشخصية الفردية؛ وليس الثاني ممكناً إلا إذا كانت لكل واحد دائرة عمل خاصة به، وبالتالي شخصيةٌ. ينبغي إذاً أن يترك الوعي الجماعي قسماً من الوعي الفردي مكشوفاً، لكي تستقر فيه تلك الوظائف الخاصة التي لا يمكن أن تقعُدها؛ وكلما كانت هذه المنطقة أوسع كلما كان التماسك الذي ينتجه هذا التضامن أقوى. في الواقع، ومن جهة، يتبع كل واحد المجتمع بصورة أوثق بقدر ما يكون العمل أكثر تقسيماً، ومن جهة أخرى يكون نشاط كل واحد أكثر شخصية بقدر ما يكون أكثر تخصصاً.

ولا شك أنه، مهما يكن محصوراً، لا يكون فريداً بالكامل إطلاقاً؛ حتى في ممارسة مهنتنا، نمتثل لأعراف وممارسات نشارك بها كل الجماعة المهنية التي ننتمي إليها. لكن حتى في هذه الحالة يكون النير الذي نخضع له أقل ثقلاً مما حين يكون المجتمع بكامله يثقل كاهلنا، وهو يترك مكاناً أكبر بكثير لحرية مبادرتنا. هنا إذاً، تزداد فردية الكل في الوقت ذاته الذي تزداد فيه فردية الأجزاء؛ يصبح المجتمع أقدر على الحركة مع المجموع، في الوقت نفسه الذي تكون لكل من عناصره حركات أكثر خاصة به. إن هذا التضامن يشبه ذلك الذي نلاحظه لدى الحيوانات العليا. لكل عضو فيه، في الواقع، هيئته الخاصة به، استقلاله، ومع ذلك فوحدة الجسم تكون أكر بمقدار ما يكون تفريد الأجزاء هذا أوضح وأكثر حدة. وبسبب هذا التشابه، نقترح تسمية التضامن الناتج من قسمة العمل تضامناً عضوياً.

(**قسمة العمل الاجتماعي**، ص 100 ـ 101)

بعد هذه التعريفات الصريحة، يعطي دوركايم مثلاً معبّراً لإضاءة هذا الفصل المخصص للانتحار الأناني:

من المؤكد أن المجتمعات المختلفة تتجه إلى أن تتشابه أكثر؛ لكن الأمر لا ينطبق على الأفراد الذين يؤلفون كلاً منها. فثمة اليوم مسافة أقل مما في السابق بين الفرنسي والانكليزي عموماً، لكن هذا لا يمنع فرنسيي هذا الزمان من أن يختلفوا في ما بينهم أكثر بكثير من الفرنسيين في الماضي. كذلك الأمر، فإنه لصحيح أن كل مقاطعة تميل إلى فقدان هيئتها المميّزة؛ لكن ذلك لا يمنع كل فرد من أن يأخذ أكثر فأكثر هيئةً شخصية. إن النورماندي أقل اختلافاً عن الغاسكوني، وهذا الأخير عن ابن اللورين أو البروڤانس: هؤلاء وأولئك لم يعد لهم ما يشتركون به إلا الملامح التي يتشارك بها كل

الفرنسيين؛ لكن التنوع الذي يظهر لدى هؤلاء إذا أخذناهم بمجملهم قد ازداد بلا ريب. لأنه إذا كانت بعض النماذج الريفية التي وجدت في السابق تميل إلى أن يذوب بعضها في البعض الآخر ويزول، فثمة، في مكانها، جمهرة كبيرة من النماذج الفردية. لم يعد هناك اختلافات بقدر ما توجد مناطق كبيرة، لكن هنالك اختلافات تقريباً بقدر ما يوجد أفراد. على العكس، فثمة حيث لكل مقاطعة شخصيتها، لا ينطبق الأمر على الأفراد. يمكنها أن تكون متنافرة جداً بعضها مع البعض الآخر، وألا تكون متكونة إلا من عناصر متشابهة، وهذا ما يحدث أيضاً في المجتمعات السياسية.

(قسمة العمل الاجتماعي، 106 ـ 107)

والحال أنه بديهي تماماً، إذا اتبعنا ترسيمة الانتقال التدريجي من الاندماج على أساس التشابه إلى الاندماج على أساس الاختلاف، أن الأشكال الحديثة (المدن، البروتستانتية، الأوساط المثقفة) تفعِّل مبدئياً **دمجاً على أساس الاختلاف أقوى** وليس أضعف كما يظن دوركايم، ناسياً التمييز بين أشكال الدمج، ومقتصراً عندئذٍ على اعتبار الدمج واقعاً وحيداً من شأنه أن يتغير فقط من حيث القوة. إن دوركايم يجتهد، في الكتاب الأول، ولاسيما في الفصل الثالث الرائع المخصص للعوامل الكونية، في إثبات أن الانتحار يكون أشد بمقدار ما تكون الحياة الاجتماعية أقوى... إذاً أكثر دمجاً.

إن الفكرة الخصبة إنما هي فكرة التنوع النوعي لأشكال التماسك الاجتماعي، حتى إذا كانت الازدواجية الدوركايمية (تضامن عضوي / تضامن ميكانيكي) مُنْقِصَةً للغاية. ولمن

يواصلون عمل دوركايم أن يباشروا، مع مضاعفةٍ للجمع، استقصاءً صارماً بخصوص أشكال التماسك والاجتماعية التي تميز الجماعات البشرية. إن في وسع تحليل الانتحار أن يلعب دور خيط موجِّه.

المصطلحات

لانظامية Anomie: بالتعارض مع تقعيد (أنظر هذه العبارة) أو ضبط.

مُعامِل الوقاية Coefficient de préservation: قياس حاذق ضبطه دوركايم لمقارنة معدلي انتحار أحدهما بالآخر. إن مُعامل وقاية الرجال بالنسبة إلى النساء يساوي خارج القسمة التالي:

$$\frac{\text{معدل انتحار النساء}}{\text{معدل انتحار الرجال}}$$

إذا (مثلاً) كان معدل انتحار النساء أضعف مرتين من معدل انتحار الرجال، يكون معامل وقاية الرجال مساوياً لـ 1/ 2).

علاقة متبادلة Corrélation: تعبير حديث لاحق لدوركايم يدل على العلاقة بين متغيرين (أنظر هذا التعبير) كميين. ويقيس مُعامل العلاقة المتبادلة إلى أي حد تكون العلاقة متحققاً منها في مجموعها وبالتفصيل. ودوركايم لا يستخدم هذا التعبير ويجهل هذه التكنولوجيا الاحصائية المعروضة اليوم

في كل الكتب الأولية. وهو يستبق الفكرة إلى حد بعيد عن طريق استخدام التعبير المستعار من ج. ستوارت ميل، تعبير **تغيرات متزامنة** Variations concomitantes (أنظر هذا التعبير).

ونحن نقول اليوم إن النقاش الذي قاده دوركايم، حول معطيات كتاب **الانتحار**، ص 291، يتمثل في البحث في ما إذا كانت هناك بالنسبة للكانتونات السويسرية المختلفة علاقة متبادلة بين معدل الانتحار ومعدل الطلاق، أنظر الفصل الأول، ص 28.

تبعثر Dispersion: حين يتم الاهتمام بتغيرات ظاهرةٍ ما، مثلاً تغيرات معدل الانتحار بين محافظة وأخرى، يمكن الاهتمام أولاً بـ «مركز الثقل» الخاص بهذا التغير: بالـ متوسط Moyenne، أو بالـ نمط Mode أو بالـ أوسط Mediane (الرجاء العودة إلى كتاب إحصائيات).

ينبغي الاهتمام أيضاً بالفروق التي تظهرها كل المحافظات، مأخوذة واحدة فواحدة، بالنسبة إلى «مركز الثقل» هذا. إن دوركايم لا يهتم بوقائع التبعثر... بالمقابل سوف يتساءل م. هالبواشز في Les causes du Suicide إذا كان التطور يميل إلى تقريب معدلات الانتحار في المحافظات؛ سوف يستخدم قياساً بسيطاً للتبعثر: **الفرق المتوسط** Ecart Moyen. إن قياسات التبعثر الرئيسية هي **الفرق المتوسط**، **الفرق النموذجي** Ecart Type، **مُربّع المحيد**

النموذجي Variance (الرجاء العودة لكتاب احصائيات).

فرق متوسط Ecart Moyen: أنظر تبعثر.

فرق نموذجي Ecart Type : أنظر تبعثر.

الدمج Intégration: مفهوم أساسي لدوركايم. الدمج سيرورة تتيح لمجتمع أن يوجد كوحدة متماسكة على الرغم من العائق المتمثل بالاختلافات بين الأفراد.

تحقق المجتمعات اندماجها عن طريق تفعيل تضامن ميكانيكي أو تضامن عضوي، وفقاً لدرجة تعقيدها.

التقعيد Réglementation (أو الضبط Régulation)): بالتعارض مع لانظامية Anomie.

إن التقعيد (الضبط)، مثله مثل الدمج، هو أحد شروط اشتغال المجتمع. إن مجتمعاً يوجد - أي لا يذوب في مكوّناته الفردية - إذا، وفقط إذا، توصّل إلى ترتيب رغبات الفرد في اتجاه الأهداف الاجتماعية التي يفرضها عليه دوره. أنظر هنا بالذات، الفصل الأول، ص 37 إلى 45.

ثمة لا نظامية في الحالة المعاكسة.

صَلْب (أو قوي) Robuste: يقال عن أداة إحصائية إنها صلبة حين تتأثر النتائج التي تُحْدثها قليلاً أو لا تتأثر بتغيير في السياق الذي أُعدت له. وعلى سبيل التوسعَ، نقول **صلبة** عن العلاقات بين متغيرات (أنظر هذه الكلمة) تقاوم التعديلات المُجراة على طرق المراقبة. إن العلاقات بين الانتحار،

والعمر، والجنس والحالة الزوجية هي ذات معنى واحد حين نراقبها على أساس معطيات إحصائية مصححة ومقوّمة وعلى أساس معطيات إحصائية مفسدة بنقص التسجيل. نقول عندئذٍ إن هذه العلاقات صلبة.

تضامن ميكانيكي: أنظر **الدمج**.

تضامن عضوي: **أنظر الدمج**.

المعدل Taux: على سبيل المثال **معدل الانتحار**.

نسبة في حالة فئة من السكان بين عدد المنتحرين المنبثقين منها والعدد الكلي للفئة. إن خارج القسمة هذا هو معاد إلى مئة ألف بالنسبة إلى معدل الانتحار.

$$\text{معدل الانتحار} = \frac{\text{عدد المنتحرين بين 25 و 29 عاماً}}{\text{عدد الأشخاص في عمر 25/ 29 عاماً}}$$

المتغير Variable: تعبير شائع جداً في علم الاجتماع. وهو يدل على مفهوم يتيح تصنيف كل الأفراد في عينة سكانية ضمن فئات يصد بعضها بعضها. (هذه الفئات تسمى قِيَم Valeurs أو صيَغ Modalités المتغير). لدى دوركايم، Le Suicide، ص 204، للمتغير «الوضع الزوجي Situation Matrimoniale» **الصيَغ** (أو **القيم**) التالية: «أعزب (عزباء)»، «متزوج (ـة)»، «أرمل (ـة)».

مربّع المحيد النموذجي Variance: أنظر تَبَعْثُر.

تغيُّر Variation: تعبير يستخدمه دوركايم بمعناه المعتاد.

إن معدل الانتحار بين محافظة وأخرى ليس هو نفسه؛ يخضع للتغيُّر. إن المشكلة التي يطرحها دوركايم على نفسه هي معرفة ما إذا كان هذا التغير من محافظة إلى أخرى يمكن - أولا يمكن - أن تتم موازاته مع تغير ظاهرة اجتماعية أخرى (إدمان الكحول، كثافة العائلات...). حين يمكن أن يبرهن أن ثمة توازياً حقاً بين تغيّرات ظاهرتين اجتماعيتين (أنظر مثلاً معدل الانتحار ومعدل الطلاق، أنظر الفصل الأول، ص 28)، يتكلم دوركايم عندئذٍ على **تغيُّرات متزامنة**.

... لمزيد من الإطّلاع

ننصحكم بحرارة بأن تقرأوا:

Le Suicide، لأميل دوركايم، 463 صفحة، PUF.

Les causes du Suicide، لموريس هالبواشز، منشور في عام 1930 في مكتبة فيليكس ألكان. مكمِّلاً لمؤسس علم الاجتماع، يُخضع موريس هالبواشز كتاب دوركايم لنقد عقلاني ويواصل التحليل إنطلاقاً من معطيات أحدث وأغنى. يعترض بوجه خاص على العلاقة التي يقيمها دوركايم بين الدين والانتحار مبيّناً أن الاختلاف بين الكاثوليك والبروتستانت يتضاعف بتعارض بين الريف والمدينة.

إن قراءة هذين النصين يجب بوجه خاص ألا تغنيكم عن العودة مباشرة إلى المصادر الاحصائية بحد ذاتها.

إن إحصائيات الانتحار تنشر سنوياً. وهي موجودة في مجلدات Statistiques des Causes médicales des décès، التي تنشرها الإينسرم تحت إشراف وزارة الصحة (جزآن).

وقد أُنجزت تحليلات إحصائية وديمغرافية معلَّق عليها

بكثير من الجدية، انطلاقاً من هذه المصادر، وذلك بفضل:

جان ـ كلود شينيه، في الميتات العنيفة في فرنسا منذ عام 1826، Cahiers de L'INED، العدد 75، باريس، PUF، 1976.

الفهرس

... هل قرأتم دوركايم؟ 5
من كان آميل دوركايم؟ 7
كتبه الكبرى 9
مدخل / **الانتحار**، كتاب حي 11
1 ـ الانتحار، واقعة اجتماعية 19
لوحة أولى: الاحصاء هو التوقع 21
لوحة ثانية: الأسرة 34
لوحة ثالثة: طلاق على الطريقة السويسرية 47
2 ـ ما هي قيمة الاحصائيات المتعلقة بالانتحار ؟ 59
3 ـ الخبر العادي والواقعة الاجتماعية 99
4 ـ الانتحار اليوم 117
تطورات 118
الديمومات : الاندماج العائلي 130
خلاصة 143
المصطلحات المستخدمة 160
... لمزيد من الاطلاع 165

1999 /1 /620